وزارة التعليـــم العـــالي والبـحث العـلمي
المركـــز الجـــامعي لميـــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : علوم التسيير
الميدان : علوم إقتصادية، تجارة و علوم التسيير
الشعبة : علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

المرجع : ...../2013

مذكرة بعنـــــــــوان:

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية
دراسة حالة: الجزائر خلال الفترة 2010/2000

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص مالية و بنوك

إعداد الطالبة :
سراوي رقية

إشراف الأستاذة :
كنيدة زليخة

السنة الجامعية: 2013/2012

إهداء

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى التي أرضعتني حب العلم وعزة النفس، إلى التي منحتني الدفء في زمن البرد والكفاية في زمن الحاجة، إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي وبهجتها، إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها وأنارت لي درب حياتي بحبها، إلى التي أحيا بوجودها وأتلاشى في البعد عنها، إلى التي كانت تحلم بنجاحي وتدفعني دوما إلى الأمام فكانت لي السراج المنير الذي أضاء دربي، إلى التي لا تسعها كل عبارات الشكر والثناء والتقدير والاحترام التي تدعوا لي سرا وجهرا ليلا ونهارا أمي الحبيبة والغالية على قلبي حفظها الله وأطال في عمرها .

إلى من باع راحة شبابه ليشق لنا الطريق و أشعل سنين عمره ليضئ لي الطريق أبي العزيز أطال الله عمره.

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني،

إلى من جمعتني معهم ظلمات رحم واحد، وضمني معهم جدران بيت واحد، إلى من أحبهم حبا لو مر على ارض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة إخوتي.

إلى مصدر ثقتي وسندي في الحياة أخواتي الأحباء.

اهدي أيضا ثمرة جهدي هذه إلى جميع الأصدقاء و الزملاء

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إليك أنت من تتصفح مذكرتي الآن.

تشكرات

نحمد الله العليّ العظيم ونشكره أن وفقنا بعونه وقدرته لإنجاز هذا العمل المتواضع راجين منه سبحانه وتعالى أن ينفعنا به وغيرنا وأن يهدينا إلى ما يحبه ويرضاه.

نشكر الأستاذة المشرفة " كنيدة زليخة " على كل التوجيهات و النصائح التي قدمتها لنا ولم تبخل علينا .

كما نشكر كل الأساتذة والزملاء الذّين قدموا لنا يد العون والمساعدة أثناء قيامنا بإنجاز هذا العمل.

هذا وإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمنا ومن الشيطان.

إلى جميع أساتذتنا الكرام طوال المشوار الجامعي

إلى كل من علمنا حرفا

كما نشكر كل من ساهم في إتمام هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

الفهرس	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
فهرس المحتويات	**III**
قائمة الأشكال	**III**
قائمة الجداول	**III**
المقدمة	**أ – ج**
تحديد الإشكالية	أ
الأسئلة الفرعية	أ
فرضيات البحث	ب
أهمية البحث	ب
أهداف البحث	ب
أسباب إختيار الموضوع	ت
المنهج المستخدم	ت
الدراسات السابقة	ت
هيكل البحث	ث
الفصل الأول : مدخل إلى التنمية الاقتصادية	**1 – 35**
تمهيد	
المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التنمية الإقتصادية	2
المطلب الأول : مفهوم التنمية الإقتصادية	2
المطلب الثاني : التطور التاريخي لمحتوى التنمية الإقتصادية	3
المطلب الثالث : نظريات التنمية الإقتصادية	4
المبحث الثاني : مستلزمات و مصادر تمويل التنمية الإقتصادية	14
المطلب الأول : أهمية و أهداف التنمية الإقتصادية	14
المطلب الثاني : مقومات و مستلزمات التنمية الإقتصادية	16
المطلب الثالث : مصادر تمويل التنمية الإقتصادية	20
المبحث الثالث : إستراتيجيات و معوقات التنمية الإقتصادية	23
المطلب الأول : إستراتيجيات التنمية الإقتصادية	23
المطلب الثاني : سياسات و مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية	26
المطلب الثالث : عقبات التنمية الإقتصادية	30

خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني : مفاهيم نظرية حول الإستثمار الأجنبي المباشر	**70 – 36**
تمهيد	
المبحث الأول : مفاهيم حول الإستثمار الأجنبي المباشر	37
المطلب الأول : مفهوم و خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر	37
المطلب الثاني : التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر	40
المطلب الثالث : التفسيرات النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر	42
المبحث الثاني : معالم الإستثمار الأجنبي المباشر	48
المطلب الأول : أهمية و أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر	48
المطلب الثاني : أشكال وتصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر	51
المطلب الثالث : دوافع و عوامل جدب الإستثمار الأجنبي المباشر	57
المبحث الثالث : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الإقتصادية	62
المطلب الأول : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الرأسمالي	62
المطلب الثاني : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على البطالة و التضخم	63
المطلب الثالث : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات و النقد الأجنبي	66
المطلب الرابع : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي	68
خلاصة الفصل الثاني	70
الفصل الثالث : واقع و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**113 – 71**
تمهيد	
المبحث الأول : الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	72
المطلب الأول : الاطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في فترة الستينات	72
المطلب الثاني : الاطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في فترة الثمانينات	74
المطلب الثالث : الاطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الممتدة من التسعينات إلى اليوم	77
المطلب الرابع : الضمانات الخاصة لحماية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	80
المبحث الثاني : تقييم و تحليل حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	83
المطلب الأول : المناخ الإستثماري و الهيئات المكلفة بترقية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	83
المطلب الثاني : تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	90
المطلب الثالث : التوزيع القطاعي و الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	94
المبحث الثالث : تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	103
المطلب الأول : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الإقتصادية في الجزائر	103

المطلب الثاني : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	109
المطلب الثالث : حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	111
خلاصة الفصل الثالث	**113**
الخاتمة	**116 – 114**
الخلاصة العامة	114
نتائج البحث	114
نتائج إختبار صحة الفرضيات	115
التوصيات المقترحة	116
آفاق البحث	116
قائمة المراجع	**117**

شهدت الإقتصاديات النامية و مند بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم تحول في توجهات السياسات الإقتصادية ، من رفض الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه بعد تزايد الإقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الإستثمار في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدرا مستقرا نسبيا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي ، أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير مناصب الشغل و نقل تكنولوجيا الإنتاج و تحديث الصناعات المحلية و تطوير القدرات التنافسية التصديرية للإقتصاد و تحقيق الإستخدام الكفء للموارد النادرة ، فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات و القدرات الإبتكارية أم من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية و الإدارية و تحسين جودة المنتجات السلعية و الخدمية و توسيع الترابطات الإنتاجية .

و يحتل الإستثمار الأجنبي المباشر أهمية إستثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية المتمثلة في المديونية ، الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة ، وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لإقتراضها من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الإستثمار الأجنبي المباشر من جهة و تنشيط الإستثمار المحلي و السيطرة عليه من جهة أخرى .

و لقد إشتد التنافس بين دول العالم على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، و هذا من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ، و منحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها و دخولها السوق المحلي .

و في هذا الإطار قامت كل الدول بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود والحوافز التي تقف في طريقهم .

و الجزائر دولة من الدول النامية و التي تعمل جاهدة من أجل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر نحوها ، والتي وجدت فيه الحل الوحيد من أجل الخروج من أزماتها المختلفة التي عانت منها منذ الإستقلال سواء كانت أزمة المديونية أو أزمة البترولية سنة 1986، بحيث عملت على توفير كل الضروريات للمستثمرين الأجانب و للإستثمار الأجنبي المباشر من أجل إنجاحه و ذلك من خلال عملها على توفير المناخ الإستثماري الملائم للإستثمار الأجنبي المباشر و قيامها بسن القوانين والتشريعات حول الإستثمار الأجنبي المباشر ،كما قامت بتقديم الضمانات و الحوافز للمستثمرين و إزالة العراقيل التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر .

– تحديد إشكالية البحث :

وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي وضعت قوانين الإستثمار من خلال تقديم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب و المحليين على السواء ، و هذا سوف يقودنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن أن يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية بصورة عامة و في الجزائر بصورة خاصة ؟ .

و هذا التساؤل سوف يقودنا إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية نذكر منها :

– ما المقصود بالإستثمار الأجنبي المباشر ، و كيف يمكن إعتباره من مقومات التنمية الإقتصادية ؟.

– ما هي مستلزمات تحقيق التنمية الإقتصادية ؟ .

– هل كانت الإصلاحات الإقتصادية و القوانين التي تبنتها الجزائر كافية لتحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر ؟ .

– فيما تتمثل المعوقات التي تواجه الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ؟ .

– فرضيات البحث :

يقوم بحثنا هذا على الفرضيات التالية :

– يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية من خلال تأثيره على المتغيرات الإقتصادية الكلية مثل البطالة ، ميزان المدفوعات .

– من بين مستلزمات التنمية الإقتصادية نجد تكوين رأس المال و التكنولوجيا .

– يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية تحدده عوامل البيئة الإستثمارية في البلد المضيف .

– تكفي الإصلاحات الإقتصادية و القوانين في الجزائر لتحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر.

– تواجه الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر معوقات و عقبات كثيرة تؤثر عليها و تحد منها الأمر الذي يستدعي دراسة هذه المعوقات و العمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

– أهمية البحث :

يعتبر الإستثمار الأجنبي من بين الوسائل المتاحة للدول المضيفة خاصة لتغطية العجز التمويلي للإقتصاد الوطني الـــذي تعاني منه ، هذا بالإضافة إلى إمكانية الإستفادة من الخبرات الأجنبية فيما يتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة و كذا أساليب الإنتاج و التسويق.....إلخ .

و في ظل التحول الإقتصادي الذي عرفته الجزائر نحو إقتصاد السوق ، و من تم فإن الإنفتاح على الإستثمار الأجـــنبي المباشر خاصة يعتبر من مقتضيات الإصلاحات الإقتصادية الحديثة في الجزائر ، من أجل مواجهة المتغيرات الإقتصادية الصـــعبة التي يمر بها الإقتصاد الوطني مثل ظاهرة البطالة وإنتشار الفقر و كذا إنخفاض القدرة الشرائية للمواطن و ذلك لأن الإســـتثمار الأجنبي المباشر يعمل على توفير فرص عمل جديدة و تحقيق النمو الإقتصادي.

و تكمن أهمية بحثنا هذا في توضيح دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية و التعرف على المنـــاخ الإستثماري في الجزائر و أهم الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر في هذا المجال .

– أهداف البحث :

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف كما يلي :

– التعرف على ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر و دراسة أساليب جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول النامية .

– معرفة الفرص و الإمكانيات المتاحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الوطني .

– تحليل المناخ الإستثماري في الجزائر قصد معرفة العوامل التي تقف أمام تطور الإستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي .

– تحليل تطور الإستثمارات في الجزائر خلال مرحلة الإصلاحات الإقتصادية و ذلك من أجل التعرف على التطورات الرئيسية في حجم و توزيع كفاءة هذه الإستثمارات و العقبات التي تواجهها .

– تحديد أهم القطاعات الإقتصادية المستفيدة من الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

– إبراز أهم الهيئات المكلفة بترقية و تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

– أسباب إختيار الموضوع :

لقد دفعنا إلى إختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب تتمثل فيما يلي :

*** الدوافع الموضوعية :**

– الأهمية المتزايدة للإستثمار الأجنبي المباشر في دعم عمليات التنمية الإقتصادية خاصة في الدول النامية .

– يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة من المواضيع المهمة في الإقتصاد الوطني و التي تمر عبر مرحلة التحولات الإقتصادية والإتجاه نحو إقتصاد السوق .

– الإتفاقيات الدولية التي عقدتها الجزائر مع الدول الأجنبية فيما يتعلق بترقية و تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر ، و بالتالي فهو يشكل جزءا مهما من السياسة الإقتصادية في الجزائر .

*** الدوافع الذاتية :**

– الإهتمام الشخصي بالمواضيع المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر .

– الرغبة في إضافة مرجع جديد للدارسين و الباحثين في هذا المجال .

– منهج البحث :

للإجابة على إشكالية البحث و إختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة إعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لإستعراض كل من جوانب التنمية الإقتصادية و الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم التعريف و الخصائص و التطورهما التاريخي وأشكالها .....إلخ و كذا تحليل حجم تدفقات الإستثمار خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 و كذا مزايا و عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، إضافة إلى المنهج التاريخي من خلال إستعراض التطور التاريخي لكل من التنمية الإقتصادية و الإستثمار الأجنبي المباشر و كذا مختلف الإصلاحات الإقتصادية و القوانين التي تنظم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

– موقع البحث من الدراسات السابقة الدراسات السابقة :

هناك العديد من البحوث النظرية و التطبيقية التي تناولت موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال البحث عن أهميته في الإقتصاد الوطني ، و قد إختلفت الدراسات من حيث المنهج والمعالجة والنتائج المتوصل إليها ، ومن بين هذه الدراسات التي إطلعنا عليها نذكر :

– كاكا عبد الكريم ، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر بتنافسية الإقتصاد الوطني** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص تجارة دولية ، المركز الجامعي غرداية ، 2011 ، بحيث تناول الباحث الإيطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر و للتنافسية ، و من ثم تناول تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري ، و أهم ما توصل إليه هو أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة الدول النامية في الحصول على مصادر التمويل الدولية كبديل عن المديونية و عبئها على البلاد بالإضافة إلى كونه مكمل للإدخار المحلي بدون أي إلتزام من الدول المضيفة .

– ناجي بن حسين ، **دراسة تحليلية لمناخ الإستثمارفي الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص إقتصاد ، جامعة قسنطينة ، 2007 ، بحيث أنه تناول في بحثه دراسة دور مناخ الإستثمار في تحسين النمو و التنمية الإقتصادية في إطار المقاربة المؤسساتية، إضافة إلى الإستثمار الأجنبي و إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية و مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر ، و أهم ما توصل إليه في بحثه هو أن مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر لا يتعلق بمدى القدرة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بل بمدى تأثيره في حجم الإستثمار الكلي (محلي و الأجنبي) و كفاءة أدائه ، و على هذا الأساس

فإن المشكلة التي تواجه الإستثمار في الجزائر ترجع بالدرجة الأولى لعدم ملاءمة المناخ الإستثماري لجذب الإستثمارات الأجنبية، بل عدم ملاءمته حتى بالنسبة للإستثمارات المحلية ذاتها .

- عبد القادر بابا ، **سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة** ،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية غير منشورة ، تخصص تخطيط ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2004 ، و لقد تناول الباحث الأسس النظرية والمفاهيم أساسية للاستثمار و تطور تدفق الإستثمار الأجنبي العالمي المباشر ونصيب الدول العربية والنامية منه ، إضافة إلى تناوله سياسة التحفيز على الإستثمار في الجزائر في ظل القوانين والاتفاقيات الدولية ، و من بين النتائج التي توصل إليها هو أن الإستثمار الأجنبي المباشر اليوم في ظل التحرير و ثورة الإتصالات و المعلومات و التطور التكنولوجي لا يمكن أن يتم وفقا للمزايا النسبية التقليدية و سياسات التحرير الموجهة للخارج فحسب ، فكلما تغير نمط الإستثمار الأجنبي المباشر ليشمل الخدمات و الصناعات كثيفة التكنولوجيا كلما زادت المصاعب التي تواجه الدول النامية في مجال جذب الإستثمارات الأجنبية، هذا وقد ترتب على المتغيرات الإقتصادية العالمية الجديدة إعادة التوطين الأمثل للوظائف المختلفة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات كالبحوث و التطوير و الإنتاج و البيع و التسويق .

- حمزة بن حافظ ، **دور الإصلاحات الإقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ' دراسة حالة الجزائر 1998-2008"**، رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص التمويل الدولي و الهيئات المالية و النقدية الدولية ،جامعة قسنطينة ، 2011، بحيث أنه تناول الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر ، و كذا واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإصلاحات الإقتصادية في الفترة الممتدة من 1998 إلى غاية 2008 ، و من بين النتائج التي توصل إليها هو أن المنظومة التشريعية والمؤسساتية تعد إطارا مقبولا لإستقبال إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، لكن عمق هذا لإطار هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي بعيدة عن روح التعامل مع الإستثمار، وقد حان الوقت لصناع القرار للتعامل معها بقدر أهميتها .

إن الموضوع الإستثمار الأجنبي المباشر ليس بجديد في الرسائل و البحوث العلمية المتناولة و لكن الجديد في الدراسة هو العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الإقتصادية و ذلك من خلال إبراز أثره على مختلف المتغيرات الإقتصادية سواء كان تأثيره سواء بالإيجاب أو بالسلب ، هذا بالإضافة إلى دراسة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال مختلف الجوانب التي تتعلق به و لها علاقة به .

- هيكل البحث:

يتضمن البحث مقدمة و خاتمة و ثلاث فصول بهدف الوصول إلى أهداف البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية بحيث تضمن :

- الفصل الأول : مدخل إلى التنمية الإقتصادية

و الذي تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول التنمية الإقتصادية و ذلك من خلال المرور بمفهوم التنمية الإقتصادية و التطور التاريخي لها و نظريات التنمية الإقتصادية ، بالإضافة إلى تطرق إلى أهمية و أهداف و مقومات ومستلزمات و مصادر تمويل التنمية الإقتصادية ، و في الأخير قمنا بإستعراض إستراتيجيات و معوقات التنمية الإقتصادية .

– الفصل الثاني : مفاهيم نظرية حول الإستثمار الأجنبي المباشر

فالبداية تناولنا فيه مفاهيم حول الإستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال التطرق لمفهوم و خصـــائص ونظريـــات والتطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر ، ثم تناولنا فيه معالم الإستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال المـــرور بأهميـــة وأهداف و تصنيفات و أشكال و دوافع و عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، ثم تناولنا فيه أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الإقتصادية و ذلك من خلال المرور بأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المـــال و علـــى البطالـــة والتضخم و على ميزان المدفوعات و النقد الأجنبي و على التقدم التكنولوجي .

– الفصل الثالث : واقع و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010

و لقد تناولنا فيه الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و ذلك من خلال التطرق إلى الإطار القـــانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في فترة الستينات و في فترة الثمانينات و في الفترة الممتدة من التسعينات إلى اليوم ، و كذا تقيـــيم وتحليل حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال إستعراض المناخ الإستثماري و الهيئات المكلفة بترقيـــة وتشجيع الإستثمار و كذا التوزيع القطاعي و الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، و من ثم تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر و ذلك من خلال التطرق لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الإقتصادية في الجزائر بالإضافة إلى تطـــرق إلى معوقات و حوافز وآفاق الإستثمار الأجنبي المباشر .

تمهيد :

تعتبر التنمية الإقتصادية هدفا تسعى إليه جميع دول العالم ،فالدول المتقدمة تسعى من خلال العمل على الإحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية الإقتصادية حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظيف الكامل دون حدوث التضخم أو إنكماش ، أما الدول النامية فإن الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي ، أي الحد من البطالة والإرتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفقا للمعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية وكل ما يجعل منه إنسانا صالحا مساهما في تقديم وطنه .

و تعد التنمية الإقتصادية أحد الغايات النبيلة لبناء عالم أفضل يقضي علي المعاناة الإنسانية ، وهي بهذا لابد أن تكون تغييرا حضاريا يتناول أبنية المجتمع كافة بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر، و يضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم وتقديم الرعاية الصحية حال مرضهم ..... إلخ.

و لذلك رأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية على النحو التالي:

- المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التنمية الإقتصادية .
- المبحث الثاني : مستلزمات و مصادر تمويل التنمية الإقتصادية .
- المبحث الثالث : إستراتيجيات و معوقات التنمية الإقتصادية .

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التنمية الإقتصادية

تعد التنمية الإقتصادية من المفاهيم الشائعة في علم الإقتصاد ،إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الإقتصادية ، وأكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها و إزدهار شعبها ، و من خلال هذا المبحث سوف نتناول فيه مفهوم التنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى التطور التاريخي لمفهوم التنمية الإقتصادية ، بالإضافة إلى نظريات التنمية الإقتصادية .

المطلب الأول : مفهوم التنمية الإقتصادية

لقد شملت أدبيات الإقتصاد المعاصر على الكثير من النظريات والآراء ، والتي حاولت وضع مفهوم للتنمية الإقتصادية ، ولكن بشكل عام فإن جميع تلك التعاريف تنصب في مجال واحد ، و يمكن إستعراض بعض التعاريف على النحو التالي :

– تعرف عملية التنمية الإقتصادية بأنها:« إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الإقتصاد القومي وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد» .[1]

– كما تعرف التنمية الإقتصادية بأنها :« ليست مجرد تحسين للأحوال المعيشية ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطور والنماء والارتقاء ، تتداخل فيها أبعاد عديدة متفاعلة ومتشابكة مع بعضها البعض، إذ لا يمكن تصور حدوث تنمية في بعد أو محور واحد دون بقية المحاور والأبعاد، فلا يمكن تصور تنمية إقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو ثقافي أو تقني» . [2]

– كما تعرف التنمية الإقتصادية بأنها : « عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية وإجتماعية وإقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه ».[3]

– و تعرف أيضا بأنها :« أسلوب التوصل إلى النمو الإقتصادي ، أي دخول الإقتصاد الوطني مرحلة النمو السريع والمطرد بهدف تحقيق زيادة في كل من معدل الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال فترة زمنية،ويرتبط فيها نمو هذا الدخل بتطورات إقتصادية وسياسية تساهم في تدعيمه، يساهم هو في تحقيق و إزالة أي عقبات تقف في هذا الإتجاه».[4]

– كما تعرف بأنها : « سياسة إقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي ، فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للإقتصاد خلال فترة زمنية طويلة ، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع ومن ثَم يرتفع مستوى معيشته ويتحسن مستوى الرفاهية الإقتصادية المادية للسكان » .[5]

---

[1] – أحمد حسين أحمد المشهراوى ، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين ، رسالة ماجستير ، تخصص إدارة الأعمال ، جامعة فلسطين ، 2004، ص39 .

[2] – عبد اللطيف مصيطفى ، إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الإقتصاد الإسلامي ، مداخلة في الملتقى الدولي حول الإقتصاد الإسلامي (الواقع و رهانات المستقبل)، المركز الجامعي غرداية ، فبراير 2011 ، ص ص 3، 4 .

[3] – نفس المرجع ، ص 4 .

[4] – دلال عيسى موسى مسيمي ، السياسة الضريبية و دورها في تنمية الإقتصاد الفلسطيني ، رسالة ماجستير ، تخصص المنازعات الضريبية ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2006 ، ص 20.

[5] – محمد خالد ، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 19 ، العدد الثاني ، 2003، ص 258 .

وخلاصة القول نستخلص أن التنمية الإقتصادية هي : عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع ، وإزالة العقبات، وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية و السعادة للأفراد .

المطلب الثاني : التطور التاريخي لمفهوم التنمية الإقتصادية

إقتصاديات التنمية فرع من فروع علم الإقتصاد،الذي يركز على دراسة أسباب التخلف وسبل الخروج منها بإتباع إستراتيجيات وسياسات معينة، كما يهتم هذا العلم بالتخصيص الأمثل لموارد الإنتاج النادرة ونموها مع مرور الزمن، فضلا عن دراسة الترابط بين البنى الإقتصادية و السياسية والإجتماعية وكيفية تغيير هذه البنى بما يسمح بحدوث تحسينات مستمرة في مستوى المعيشة و القضاء على الجهل والتخلف ، و يعد آدم سميث أول من كتب حول التنمية الإقتصادية من خلال مؤلفه" ثروة الأم " سنة 1772 ، إلا أن الكتابات المنظمة في مجال التنمية الإقتصادية لدول العالم الثالث ومشكلاتها لم تظهر بالفعل إلا قبل حوالي ستين عام، وذلك منذ حصول العشرات من المستعمرات على إستقلالها السياسي في الخمسينات والستينات من هذا القرن. [1]

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حظي موضوع التنمية الإقتصادية باهتمام بالغ سواء على مستوى الشعوب أو الحكومات، وتزايد إحساس الشعوب بإنقسام دول العالم إلى بلاد متقدمة وأخرى متخلفة، بلاد غنية تضم أقل من خمس سكان العالم وتحصل على ثلثي الدخل العالمي، وبلاد فقيرة تعيش مأساة التخلف وتضم أكثر من ثلثي سكان العالم بينما يقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي، وتتوسط هاتان المجموعتان مجموعة من البلاد متوسطة الدخل تضم أقل من سبع سكان العالم و تحصل على خمس الدخل العالمي ، ولما كانت الدول المتخلفة تقع معظمها في جنوب الكرة الأرضية والمتقدمة معظمها في شمالها، فقد فرق الإقتصاديون بين شمال متقدم وجنوب متخلف، لتزداد أهمية التنمية الإقتصادية لدول المتخلفة والتي يطلق عليها الدول النامية ، والتي تسعى إلى تخطي فجوة التخلف. [2]

وشهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية الإقتصادية ، حيث أصبح أكثر شمولا من مجرد الزيادة في الدخل و الناتج القومي الإجمالي، لكون التنمية الإقتصادية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول النامية والمتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل ، و بدأ التحول إلى التنمية الشاملة وتبني سياسات هادفة تتمثل في إزالة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، لتصبح هذه الأهداف هي المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح وفشل السياسة الإنمائية لأي بلد.[3]

و بعد أن أخفقت الدول النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية الإقتصادية خلال عقد السبعينات، جاء عقد الثمانينات الذي تميز بمجموعة من التغيرات الجذرية التي طرأت على الصعيدين الإقتصادي والسياسي، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه البلدان ، فعلى الصعيد الإقتصادي شهد الإقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من الثمانينات فترة ركود إقتصادي إستمرت حتى أوائل التسعينات ، أما على الصعيد السياسي فقد جاء تفكك الإتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات وتحول جمهوريات وبلدان أوروبا الشرقية من الإقتصاد المخطط مركزيا إلى إقتصاد السوق ليشكل ضربة قوية للبلدان النامية في علاقاتها الدولية، بالإضافة إلى إشتداد المشكلات التي تواجه العالم النامي حدة منذ أوائل التسعينات نتيجة الديناميكية

---

[1] – عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية و التخطيط الإقتصادي ، الجزء الأول ، ص 1 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني : 12:30 ، 22/12/ 2012 ، www.blog.kowalczyk.info

[2] – نفس المرجع .

[3] – نفس المرجع .

السريعة للأحداث الدولية بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي، وزيادة الضغوط التي تواجه هذه الدول من قبل المنظمات الدولية والرامية إلى وجوب تقليص دور القطاع العام في النشاط الإقتصادي، وتحرير الإقتصاديات النامية من كافة أشكال القيود، وبالتالي فتح أسواقها أمام المنافسة الخارجية، كما وقد شهد العالم الغربي تحولات على الصعيدين الإقتصادي والسياسي كان من نتائجها تدعيم هيمنة البلدان المتقدمة على الإقتصاد العالمي، فتحقيق دول أوروبا الغربية لوحدتها الإقتصادية والسياسية، وإستكمال الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك لإجراءاتهم لإتفاقية التجارة الحرة ، فضلا عن تكثيف الجهود اليابانية ودول جنوب شرق آسيا لتكوين تجمع إقتصادي مواز، كلها تحولات أضعفت من قوة الدول النامية وإنعكست في صورة تراجعات في معدلات النمو الإقتصادي وزيادة أعباء المديونية . [1]

وآزاء كل تلك التطورات السياسية والإقتصادية السريعة على الساحة الدولية، كان لزاما على الدول النامية أن تعيد النظر في سياسيتها الإنمائية ومحاولة التكيف بصورة أقوى مع الأوضاع الإقتصادية الدولية الجديدة أو ما يعرف بالعولمة وثورة المعلوماتية، فلم تعد التنمية الإقتصادية قضية إقتصادية فحسب، و إنما أضحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والإجتماعية وجميع عوامل النهضة الحضارية ، ونظرا لزيادة حاجة الإنسان للعديد من السلع والخدمات الأساسية منها و الكمالية وغير ذلك من الدوافع التي تدعو إلى ضرورة الأخذ بالتخطيط نهجا للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول المتقدمة و بصورة أوضح في الدول النامية.[2]

المطلب الثالث : نظريات التنمية الإقتصادية

من المعلوم أن التنمية الإقتصادية ليست ظاهرة إقتصادية فحسب ، بل أن لها أبعادا مختلفة ،حيث تحدث تغيرات جذرية في الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية و الإدارية و كذلك في المواقف الشعبية، و أن عملية شاملة مثل هذه لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي ، بل يجب أن تكون عملية إرادية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية الإقتصادية ، و لا بد من وجود إطار إقتصادي نظري تستند عليه السياسات التي تطبقها الدولة .[3]

و تتمثل هذه النظريات في :

الفرع الأول : نظرية الدفعة القوية

إن صاحب هذه النظرية هو روزونتيان رودن (ROSENTEIN RODAN) الذي يؤكد على القيود المفروضة على التنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة ، و في مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق ، و لهذا فإن التقدم خطوة في نظر رودن (RODAN) لن يكون له تأثير فعال في توسيع السوق و كسر الحواجز و القيود و كسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المتخلفة ، بل يتطلب الأمر حدا أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للإقتصاد الإنطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي ، و هذا يعني حدا أدنى من الإستثمار و التي يسميها رودن (RODAN) بالدفعة القوية ، و التي قدرها حوالي 13.2 % من الدخل القومي خلال الخمس الأول من التنمية ثم ترتفع تدريجيا ، ولدلالة على أثر الدفعة القوية في التغلب على حالة الجمود ، يشبه بعض الكتاب الإقتصاد المتخلف بالطائرة التي تحتاج إلى دفعة قوية لكي تبدأ بالطيران . [4]

و ينطلق رودن (RODAN) في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة ، و مجال لإستعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي ، على أن تبدأ عملية التصنيع

---

[1] – نقلا عن الموقع الإلكتروني : 12:30 ، 22/12/ 2012 ، www.blog.kowalczyk.info

[2] – نفس المرجع .

[3] – مدحت القريشي ، التنمية الإقتصادية " نظريات و سياسات و موضوعات " ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ص 87 .

[4] – نفس المرجع ، ص 88 .

بشكل دفعة قوية من خلال إقامة إستثمارات ضخمة ، في بناء مرافق رأس المال الإجتماعي من طرق و مواصلات ووسائل نقل محركة و تدريب القوى العاملة ، و هذه مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة ، من شأنها أن تخلق و فورات إقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توفر هذه الخدمات ، و إضافة إلى ذلك يتعين أيضا توجيه حجم ضخما من الإستثمارات في إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي و الرأسي في جبهة عريضة من الصناعات الإستهلاكية الخفيفة بحيث تدعم بعضها بعضا ويكسبها الجدوى الإقتصادية لإقامتها في آن واحد ، مع مراعاة التوازن بين المشروعات البني التحتية و بين الصناعات الإستهلاكية ،إلى جانب ضرورة الإستفادة من إجتداب رؤوس الأموال الأجنبية و إستدراك السلع الإنتاجية .[1]

و يؤكد الإقتصاديون المؤيدون لفكرة الدفعة القوية بأن الإستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للإدخار ، و بالتالي إرتفاع حجم الإدخار مع تصاعد في مسار التقدم الإقتصادي و زيادة الإعتماد على المواد المحلية .[2]

من الطبيعي أن يكون لكل نظرية مؤيدون و معارضون ، ومن جملة الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يأتي : [3]

– تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية ، و هي المشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي تتوفر لديها مثل هذه الموارد .

– كما تحتاج الدفعة القوية إلى كوادر كثيرة و متنوعة، إقتصادية و إدارية و محاسبية و هندسية و التي لا تتوفر عليها هذه البلدان المتخلفة.

– أكدت هذه النظرية على التنمية الصناعة دون الزراعة و التي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان .

– إن توزيع الاستثمارات على الجبهة العريضة من الصناعات الإستهلاكية قد يؤدي إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية دون الحجم الأمثل ، و لهذا يصعب عليها الإستفادة من مزايا الإنتاج و وفراته الخارجية .

– إن تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع و المواد و مستلزمات الإنتاج الأمر الذي يولد ضغوطا تضخمية في الإقتصاد .

– تؤكد هذه النظرية على مشكلة ضيق السوق لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الإستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق الأسواق .

ولهذه الأسباب يعتقد المنتقدون بأن الشواهد غير كافية لإثبات أن الدفعة القوية للاستثمارات هي عامل ضروري ومناسب للتنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة إقتصاديا .

الفرع الثاني : نظرية النمو المتوازن

ويرجع عرضها إلى الإقتصادي المعروف " نيركس " (nurkse) والذي يرى ضرورة توجيه دفعة قوية إلى مجموعة من الصناعات الإستهلاكية المتكاملة أفقيا ، وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وحسب " نيركس " (nurkse) فإن كسر الدائرة المفرغة للفقر يمكن تفسيرها من جانب العرض والطلب، وبالتالي لا بد من إنشاء العديد من الصناعات الإستهلاكية المتزامنة حيث تؤدي إلى توسيع نطاق السوق وخلق العديد من

---

[1] – مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 89 .

[2] – نفس المرجع ، ص 89.

[3] – نقلا عن الموقع الإلكتروني : www . dimatanmia.assoc.co/t314-topic, 18/12/20120 ,21 : 00

الصناعات المتكاملة، كما يرى نيركس (nurkse) ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة ، حتى ولو كانت مشكلة تمويل هذه الصناعات وأيضا قطاعي الزراعة والصناعة تمثل عقبة أمام نجاح هذه الإستراتيجية .[1]

وترتبط نظرية النمو المتوازن بمواجهة مسألتين تعاني منهما إقتصاديات الدول النامية : [2]

المسألة الأولى : وهي الحلقة المفرغة للفقر،و التي تتميز بأن التراكم الرأسمالي غير ممكن في هذه الدول، لعدم توفر حد معين من الدخل ، لذا نجدها تركز الإهتمام من أجل رفع مستوى الدخل كخطوة أولى في مسار عملية التنمية الإقتصادية فهو ضروري جدا لنجاحها.

المسألة الثانية :هي ضيق السوق المحلية، وتعتبر من أهم العقبات التي تقف أمام طريق التنمية الإقتصادية، ولهذا فإن أية تنمية إقتصادية غير ممكنة في ظل هذه الظروف، ما لم تؤمن الدول النامية الطلب الواسع وتعتبر هذه النظرية التصنيع أمرا لا بد منه بالنسبة لهذه الدول، إنطلاقا من ضرورة التوازن بين النمو في القطاع الصناعي والزراعي، إضافة إلى ذلك فإن التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية .

ويؤكد مؤيدو نظرية النمو المتوازن نظريتهم بأن برامج التنمية الإقتصادية يجب أن تكون شاملة لكافة القطاعات، أي أن الإستثمارات توزع على القطاعات المختلفة، كل حسب حاجته، وذلك لوجود تشابك بين بعضها البعض، ولأن كل قطاع يمثل سوقا لناتج القطاع الآخر، ولكن يبقى الإختلاف حول تحقيق هذا الهدف من أجل التنمية المنشودة ، وإحداث التغييرات الجذرية على المستوى الكلي للإقتصاد . [3]

وجهت العديد من الإنتقادات إلى هذه النظرية نذكر منها : [4]

– إن إقامة الصناعات جميعها في آن واحد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية ، إضافة إلى أنه عند قيام الصناعات الجديدة فإن الطلب على منتجات الصناعات القائمة سوف ينخفض مما يجعلها غير مربحة هي الأخرى .

– تعتبر غير واقعية لأنها تفترض توفر موارد ضخمة لتنفيذ برنامجها ، و هذا غير متوفر في البلدان المتخلفة .

– تؤدي إلى عزل البادان النامية عن الإقتصاد الدولي ، لتركيزها على التنمية من أجل السوق المحلي ، لكن هذا الإنتقاد ضعيف لأن نيركس (nurkse) قد أكد على النظام الدولي و تقسيم العمل .

– تفترض هذه الظاهرة زيادة العوائد و أن مثل هذه الفرضية غير صحيحة إذا تم تنفيذ حجم كبير من الإستثمارات في آن واحد و في مجالات مرتبطة ببعضها البعض ، حيث أن ظهور الإختلافات في مواد الخام و الأسعار و شح عوامل الإنتاج تقود إلى ظاهرة تناقص العوائد .

– إن تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على الضغوط تضخمية ، لأنه يتطلب موارد كثيرة ليست متوفرة لهذه البلدان ، وأن مثل هذا الإنتقاد قد يكون وجيها و خصوصا في ظل تجربة أمريكا اللاتينية .

– إن هذه النظرية فوق قابلية البلدان المتخلفة لأنها تفترض وجود قابليات خلاقة و مهارات لدى هذه البلدان في حين أن الواقع يشير إلى عدم توفر مثل هذه المهارات .

---

[1] – نقلا عن الموقع الإلكتروني : www . dimatanmia.assoc.co/t314-topic, 18/12/20120 ,21 : 00

[2] – موسى سعداوي ، دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية ' حالة الجزائر ' ، أطروحة دكتوراه ، تخصص التخطيط الإقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص6 .

[3] – نفس المرجع، ص 6 .

[4] – مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص94 ،95 .

– إن النمو المتوازن ينطبق أكثر على البلدان المتقدمة من إنطباقه في البلدان النامية ، و إن هذه النظرية في الواقع هي تطبيق لحالة البطالة الكترية على البلد المتخلف لا تتوفر فيه المكائن و المعدات والمدراء و العمالة المطلوبة و العادات الإستهلاكية .

الفرع الثالث : نظرية النمو الغير المتوازن

على الرغم من أن فرانسوا بيرو (F. Perroux) هو صاحب هذه النظرية ، و الذي يرى أن الإستثمارات يجب أن توزع بشكل غير متوازن على القطاعات الإقتصادية، إلا أن هيرشمان (Hirschman) يعتبر من أبرز روادها، لأنه أعطى لهذه النظرية الدقة والبعد الذي عرفته بعد ذلك ، وترى هذه النظرية أن تقدم صناعة ما على صناعات أخرى هو شرط ضروري لخلق ظروف نمو هذه الصناعات، كما أن تقدم نمو بعض الصناعات عن البعض الآخر يكون بإستمرار مصحوبا بإختلال التوازن، هذا الإختلاف الذي يأخذ شكل تولد طاقة فائض في الصناعات، وشكل ضغوط و إختناقات في الصناعات الأخرى المختلفة في نموها ، كما أن الإختلال في التوازن يشكل في نفس الوقت القوة المحرضة للنمو، و هذا ما أطلق عليه نظرية النمو غير المتوازن وتعتبر عملية التنمية الإقتصادية حسب هذه النظرية سلسلة متصلة من إختلالات التوازن، حيث أن كل إختلال ينشيء قوى مصححة له، إلا أنه سوف يخلق إختلالا جديدا في التوازن ينشيء بدوره قوى مصححة لتعديل هذا الإختلال، وبذلك ينشأ إختلال جديد في التوازن ، وهكذا تدفع التنمية الإقتصادية نحو الأمام .[1]

تأخذ نظرية النمو الغير المتوازن إتجاها مغاير لفكرة النمو المتوازن حيث أن الإستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الإقتصاد الوطني ، ووفقا لهيرشمان (Hirschman) فإن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية ،إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الإنمائية ،كما يلي : [2]

- تشجيع الإستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.
- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها.

النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية علي حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي، و تواجه هذه الإستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الإستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام، أما المؤيدون لهذه الإستراتيجية فإنهم يفضلون الإستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة .[3]

الفرع الرابع : نظرية التنمية القطرية (أقطاب النمو)

حاول بعض الإقتصاديين مثل" فرانسوا بيرو " (FRANSOI BIRO) صياغة النظرية القطبية، و التي مفادها أن تركيز الجهود و الإستثمارات على صناعة إستراتيجية (معينة تسمى الصناعة الرائدة) تتمتع بآثار تحريضية كبيرة، و تأمين متطلبات نجاح هذه الصناعة، سيؤدي بالضرورة إلى تحريك مجموعة كبيرة من الصناعات و الأنشطة المكملة إلى أن يعم النشاط الإقتصادي مختلف فروع الإقتصاد الوطني ، و يستند مؤيدو هذه النظرية إلى أن التركيز على صناعة معينة يتفق و إمكانات الدول المتخلفة و مواردها المالية، بدلا من تشتيت الإستثمارات على جبهة عريضة من المشروعات، و لابد من الإشارة أن

---

[1]– موسى سعداوي ، مرجع سبق ذكره، ص 7 .

[2] – نقلا عن الوقع الإلكتروني : www . ar . wikipedia . org / wiki . 22/ 12 / 2012 , 21: 15

[3] – نفس المرجع .

التنمية الإقتصادية لا يمكن أن تبرز آثارها دفعة واحدة و على كل الجبهات، بل أن تنطلق من مواقع معينة ثم يجري إنتشـــار آثارها تدريجيا على المواقع الأخرى. [1]

و يعرف قطب التنمية بأنه صناعة محركة أساسية تستقطب حولها مجموعة من الصناعات و الأنشطة الإنتاجية، و يتوفر لها سوق واسعة، و تتمتع بآثار تحريضية كبيرة، و تؤدي في حال إقامتها إلى دفع الإقتصاد الوطني إلى الأمام، و الحث علـــى تطوير النشاط الإقتصادي في مختلف جوانب هذا الإقتصاد و يستطيع قطب التنمية أن يمارس دوره في القضاء على التخلف، والإنطلاق في مسار التنمية الإقتصادية من خلال الآثار التحريضية الكبيرة التي يولدها فهو من جهة يخلق فرصا جديدة للعمل في داخله و في داخل الصناعات و الأنشطة المرتبطة به و يدفع قوة العمل للإنتقال إلى مواقع العمل الجديدة ، و قطب التنمية يساهم في زيادة حجم الدخول النقدية و زيادة حجم الطلب الفعال، و تطوير إطار العلاقات النقدية السلعية، و بالتالي تطوير حجم السوق الوطنية و قدراتها الاستيعابية. [2]

إن تركز الإستثمار على صناعة أو صناعات رائدة مختارة يتفق و إمكانيات البلدان المتخلفة على تأمين مصادر التراكم اللازمة ، و يقلل من مدى حاجة هذه البلدان إلى توجيه إستثمارات كثيرة إلى مشاريع رأس المال الإجتماعي ذات التكلفـــة المرتفعة، و الإستعاضة عن ذلك بالتركيز على مشاريع الإنتاج المباشرة ،كما أن مجمل الآثار التحريضية لقطب أو أقطـــاب التنمية تساهم في تكوين آلية ذاتية للتنمية الإقتصادية و دفع الإقتصاد الوطني بمجمله إلى الأمام ، إلاّ أن تحقيق أهداف إقامـــة قطب للتنمية لا يمكن أن تتم بصورة تلقائية، و لابد أن يتلازم ذلك مع ضرورة تطوير البنى المؤسساتية و الإدارية و القانونية للبلاد، و وضع السياسات التي تضمن تعبئة الموارد البشرية و المادية و المالية من أجل توفير سبل نجاح عمل قطب التنمية ، أما خلاف ذلك فقد تولد تناقضات عميقة تعرقل عمل قطب التنمية و تعزله عن بقية القطاعات الإقتصادية . [3]

الفرع الخامس : نظريات التغير الهيكلي و أنماط التنمية

تركز نظرية التغيرات الهيكلية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الإقتصادات المتخلفة تحويل هياكلها الإقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية ، عند مستوى الكفاف إلى إقتصاد أكثر حداثة وتحضرا و تنوعا و يحتوي على الصناعات المتنوعة و الخدمات ، و تستخدم هذه النظريات أدوات التحليل الكلاسيكي المحدث لنظرية الأسعار و توزيع الموارد و القياس الإقتصادي الحديث لوصف الكيفية التي تتم بها عملية التحول ، و هناك نموذجان ممثلان لهذه النظريـــة همـــا نموذج آرثر لويس الذي يستخدم نموذج القطاعين و فائض العمل ، و نموذج هوليس تشينري للتحليلات التجريبيـــة لأنمـــاط التنمية الإقتصادية.[4]

أولا : نموذج آرثر لويس ARFTER LWISSE

إن أهم منهجيات تقييم الأداء التنموي في المدى الطويل قد إرتكزت على ما يسمى بنموذج الإقتصاديات الثنائية،الذي طوره لويس سنة 1954 في إطار الجيل الأول لإقتصاد التنمية ، و يشتمل النموذج على قطاعين للإنتاج : قطـــاع حـــديث حيث يتوفر على دالة للإنتاج كما في النموذج النيوكلاسيكي ، و قطاع تقليدي يعتمد الإنتاج فيه على عنصر العمل و عنصر الموارد الطبيعية ، و التي تكون غالبا في شكل الأرض القابلة للزراعة ، وحيث يتصف بوفرة في عنصر العمل تجعل الإنتاجيـــة

---

[1]- زليخة بلحناشي ، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ، أطروحة دكتوراه دولة ، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة قسنطينة ، 2007 ، ص 30 .

[2] – نفس المرجع ، ص 31 .

[3] – نفس المرجع ، ص 31 .

[4]- مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص101 ، 102 .

الحدية لهذا العنصر تقارب الصفر، و يعتمد النمو في مثل هذا النموذج على إنتقال العمالة من القطاع الإقتصادي إلى القطاع الحديث حتى يبلغ الإقتصاد مرحلة التحول الهيكلي ، ويتبع بعد ذلك مسار النموج النيوكلاسيكي . [1]

إن لويس(LWISSE) من خلال نموذجه يفترض أن القطاع الزراعي يتميز بإنخفاض الإنتاجية ، و مداخيل منخفضة ومستوى إدخار منخفض و نقص معتبر في التشغيل ، أما القطاع الصناعي يفترض أنه متقدم التكنولوجيا مع مستويات مرتفعة من الإستثمار و العمل في المحيط الحضري ، و يتم جذب اليد العاملة من القطاع الزراعي التقليدي إلى القطاع الصناعي عن طريق الأجور المرتفعة نسبيا في هذا القطاع ، و حيث أن الإنتاجية الحدية في القطاع التقليدي منخفضة نسبيا فإن هجرة اليد العاملة إلى القطاع الصناعي سوف تؤدي إلى زيادة الدخل و الناتج ، و بالتالي زيادة معدل النمو للإقصاد ككل .

و كما أشار لويس بأنه هناك أربعة قنوات يمكن من خلالها أن يؤدي النمو في القطاع المتحضر إلى تحقيق فوائد في القطاع التقليدي و هي : [2]

– إن تشغيل فائض العمل سوف يؤدي إلى إيجاد فرص أفضل للعمل و أجورا أكثر إرتفاعا للمهاجرين و أبنائهم ، مما يؤدي إلى إتاحة الفرص للتحويلات النقدية التي يقوم بها المهاجرين .

– أما القناة الثانية فإنها تتم عن طريق أعمال البنية التحتية التي يقوم بها القطاع الرأسمالي (الصناعي) مثل الطرق و السكك الحديدية و الكهرباء .... إلخ ، هذه التسهيلات سوف تؤدي إلى تحسين الإنتاجية و نوعية الحياة في القطاع الإقتصادي .

– سيقوم القطاع الرأسمالي بتمويل التنمية الإقتصادية في القطاع التقليدي عن طريق حصيلة الضرائب الأعلى في القطاع الصناعي المتقدم بالإضافة إلى إنتشار المعلومات و النمو التي تؤدي إلى نمو الإقتصاد ككل.

– التبادل بين القطاعين سيكون لصالح كليهما ، حيث أن إتساع السوق سيدفع بالمنتجين من القطاع التقليدي إلى زيادة إنتاجهم ، مما يوفر فرص عمل إضافية لهم و الذي بدوره يؤدي إلى زيادة مداخيلهم ،كما أن القطاع الصناعي هو في أمس الحاجة إلى المنتجات الزراعية التي يقوم بإنتاجها .

أما الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية هي : [3]

– إن فكرة إنتاجية العمل الصفرية في المناطق الريفية ، يمكن أن تكون صحيحة في أوقات فقط ،بحيث في أوقات أخرى من السنة ستزداد الحاجة بدرجة كبيرة إلى اليد العاملة .

– كما أن فكرة الثابت لليد العاملة من القطاع الصناعي مثيرة للجدل ، حيث أن التطور سوف يؤدي إلى تخفيض الحاجة لليد العاملة .

– إن فكرة التقطير قد تم إنتقادها بحدة بحيث لا يمكن التأكيد بأن المداخيل المرتفعة في القطاع الرأسمالي إن كان سيتم إدخارها، بحيث في حالة إستهلاك هذه المداخيل ، فلن تبقى أموال لتمويل الإستثمارات و التنمية .

– أثبتت التجارب بأن الهجرة في الدول النامية من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي ، كانت دوما أكبر من قدرة إستيعاب القطاع الرأسمالي ،لها ، مما أدى إلى إرتفاع معدلات النمو .

---

[1]– يحي سعيدي ، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية و نقود ، جامعة قسنطينة ، 2007 ، ص 28.

[2] – نفس المرجع ، ص 28.

[3] – نفس المرجع ، ص 28.

ثانيا : نظريـــــة هوليس تشينري Hollis B. Chenery

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية الإقتصادية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية الإقتصادية عملية مميزة للنمو تكون الملامـــح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الإختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الـــدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية الإقتصادية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها. [1]

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية الإقتصادية هذه العوامل تشتمل على:

- السياسة الحكومية.
- حجم الدولة.
- المصادر الطبيعية.
- أهداف الدولة.
- التكنولوجيا.
- رأس المال الخارجي
- التجارة الدولية.

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية الإقتصادية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقا لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية ، حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيهـــا، كمـــا أن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام إقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف لدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الإقتصادية الخاصة بالدول ،ومما يمكن أخذه علـــى هذه النظرية هو أنه قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية الإقتصادية ومنـــها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو إستقلالها، كذلك مدى إعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط إرتباطا وثيقا بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقـــيرة وتقريـــب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الإقتصادية التنموية التي تعتمد على المـــوارد والإســـتقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للإستمرار في عملية التنمية الإقتصادية وخاصة التنمية المستدامة.[2]

الفرع السادس : نظرية مراحل النمو (روستو)

اعتبر روستو (ROSTO) في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " أن التنمية الإقتصادية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي للتنمية ، وقد قسم مراحل النمو إلى خمس مراحل كالتالي : [3]

أولا : مرحلة المجتمع التقليدي

وهي تتميز بإقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الإجتماعي، كما أن الهيكلة الإجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية ، ويستند نظام القيم إلى

---

[1] – فارس الرشيد البياتي ، التنمية الإقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه ، تخصص إقتصاد ، عمان ، 2008 ، ص 87 .

[2]– نفس المرجع ، ص88 .

[3]– نفس المرجع ، ص 88.

القدرية ومعاداة التغيير،أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا و تتميز بالبطء الشديد.

ثانيا: مرحلة التهيؤ للانطلاق

وهي مرحلة إنتقالية تكون فيها الدولة متخلفة إقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد إقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها، تتميز هذه المرحلة بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية و هي النقل والزراعة والتجارة الخارجية مع وجود قطاع بنكي، ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية الإقتصادية ويشير روستو (ROSTO) إلى الدور المحرك الذي يلعبه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد، وتضمن الصادرات الضرورية لتوازن التبادل الدولي، وبذلك فإن هذا القطاع يسمح بتجميع الشروط الضرورية للتنمية الصناعية ،كما يشير روستو (ROSTO) إلى الدور الهام الذي يلعبه قطاع النقل ووسائل الإتصالات، وأيضا التطور في الدهنيات وفي مناهج العمل، حيث يعتقد أن من الشروط اللازمة للتهيؤ للإنطلاق ظهور طبقة من المفكرين يخرجون عن الإطار التقليدي للتفكير.

ثالثا: مرحلة الانطلاق

وهي أهم مرحلة من المراحل الخمس، حيث يعرف فيها المجتمع إنقلابا جذريا يتميز بإزالة العوائق والحواجز المضادة للنمو المنتظم، ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للإقتصاد في هذه المرحلة التي تحدث تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا وتوسع المصانع وتركز الإستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السريع، إذن روستو يرى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الإنطلاق، حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة وتنتشر المراكز الحضرية ، وتعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبيا(من 20 إلى 30 سنة تقريب) وهي أصعب مراحل النمو حيث أنها تعد مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة إقتصادية و إجتماعية شاملة، وحسب روستو (ROSTO) فإن هناك ثلاثة شروط أساسية للإنطلاق :

- إرتفاع معدل الاستثمار المنتج لينتقل من 5 %إلى أكثر من 10 %من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان .
- إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع.
- التأسيس السريع لأداة سياسية إجتماعية ومؤسساتية تتمحور حول التنمية الإقتصادية ، بعبارة أخرى لابد أن يرافق الإنطلاق نجاح سياسي و إجتماعي وثقافي يعمل على عصرنة الإقتصاد.

رابعا : مرحلة السير نحو النضج

وتكون بعد مرحلة الإنطلاق بفترة طويلة (حوالي 60 سنة)، وفيها يملك الإقتصاد القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الإنطلاق، مع تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا، والتوصل إلى التحسين الدائم في فنون الإنتاج ، مع إحتلال الإقتصاد القومي مكانة هامة على المستوى الدولي [1]، ومن مظاهر هذه المرحلة:[2]

- قيام العديد من الصناعات الأساسية(صناعة الحديد والصلب، صناعة الآلات، الصناعات الكهربائية).
- ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.
- النضج الفكري للمجتمع.
- زيادة معدلات الاستثمار .

[1] – عبد اللطيف مصطيفى ، مرجع سبق ذكره، ص 11 .

[2] – نفس المرجع ، ص 11 .

- تغير هيكلة الطبقة الشغيلة (تنامي ظاهرة التحضر في اليد العاملة خصوصا) .
- تطور مستوى مسيري المؤسسات و إمتلاكهم بعد النظرة في التسيير.

خامسا : مرحلة الاستهلاك الواسع

وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد درجة كبيرة من التقدم، حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش، وبدخول عالية، وقسط وافر من سلع الإستهلاك ، وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها إرتفاع متوسط إستهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة مثل السيارات ، و زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع.[1]

أما الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية نذكر : [2]

- إن الخصائص لكل مرحلة ليست وحيدة لكل فترة كما أن التفريق بين المراحل ليس واضحا .
- إن الشروط المسبقة للإنطلاق قد لا تسبق الإنطلاق .
- تداخل تواريخ المراحل.
- إن تواريخ الإنطلاق مشكوك بها ، و حتى الشروط الضرورية للإنطلاق لها محدودية .
- إن المجتمع التقليدي ليس ضروريا للتنمية، فالولايات المتحدة الأمريكية و كذا نيوزيلندا و أستراليا ولدت حرة و لم تمر بالمرحلة التقليدية لهذا فإن المرور بهذه المرحلة ليس حتميا .
- إن معدل رأس المال ليس ثابتا في حين أن " روستو " يفترضه ثابتا ، مما يعني وجود عوائد ثابتة للحجم ، و هذا الإفتراض قد ينطبق على البلدان المتقدمة و ليس النامية .
- إن عناصر الغموض في هذه النظرية قائم .

و رغم هذه الإنتقادات فإن البعض يعتبر أن نظرية "روستو" تلقي ضوءا على عملية التنمية و الشروط التي لا بد من توفرها لتحقيق التنمية و خاصة بالنسبة للبلدان النامية .

الفرع السابع : نظرية التبعية

إن أبرز الإسهامات في نظرية التبعية ذلك الذي قدمه فرانك (franke) صاحب الفضل في صياغة وترويج العبارة الشهيرة (تنمية التخلف)، ليصف ما إعتبرها إقتصاديات مشوهة وتابعة في الدول الهامشية، أو حسب مصطلح فرانك الدول (التوابع) للمراكز الأكثر تقدما، فقد ذهب في كتابه المعنون (الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية) الصادر عام 1969 إلى القول بأن العالم الثالث محكوم عليه بالركود لأن الفوائض التي يحققها تستأثر بها الدول الرأسمالية المتقدمة، من خلال مؤسسات مثل الشركات المتعددة القوميات، وقد أصر فرانك (franke) نفسه على القول بأن الدول النامية لن تحقق النمو إلا إذا قطعت صلاتها مع الرأسمالية، وتبنت إستراتيجيات إشتراكية للتنمية الإقتصادية خاصة بها. [3]

ويؤكد فرانك (franke) أن البحث التاريخي أظهر أن التخلف المعاصر هو إلى حد بعيد النتاج التاريخي للعلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية في الماضي والحاضر بين البلدان التابعة المتخلفة وحواضر البلدان المتطورة اليوم، فضلا عن أن هذه العلاقات هي جزء جوهري من بنية وتطور النظام الرأسمالي ،ويعتقد فرانك (franke) ومعه منظرو التبعية أن تخلف بلدان

---

(1) – عبد اللطيف مصطيفى ، مرجع سبق ذكره، ص 11 .

(2) – مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص113 .

(3) – نقلا عن الموقع الإلكتروني : www. social.subject-line.com , 22/12/2012 , 23:00

العالم الثالث هو نتيجة للتبادل غير المتكافئ مع بلدان الغرب الرأسمالية المتطورة ، ورفضوا الفكرة القائلة أن التجارة العالمية كانت مفيدة بشكل متساو لكل أطرافه .[1]

و يمكن إيجاز أهم إفتراضات نظرية التبعية في النقاط التالية : [2]

– يؤكد أتباع نظرية التبعية أن التخلف و التقدم وجهان لعملة واحدة بدأت مع نشأة النظام الرأسمالي ، و يقول فرانك (franke) في ذلك أن التخلف لم يكن حالة متأصلة في دول العالم الثالث بحيث قل إخضاعه للنفوذ و السيطرة الأوربية ، بل إن التخلف نشأ في نفس اللحظة التاريخية التي ظهر فيها التقدم في مراكز العلم الرأسمالي ، فتخلف العالم الثالث ما هو إلا نتاج مباشر في مركز الرأسمالي .

– يؤكد أنصار التبعية على إستنزاف فائض الدول المتخلفة ، و تصديره إلى المراكز الرأسمالية ، فقد شهد التاريخ على النهب الإستعماري الذي مارسته الدول الكبرى على الدول الصغرى .

– يتفق أنصار التبعية على مقولة عدم التوازن ، والتي تقوم على إفتراض أن نشأة النظام الرأسمالي وتوسعه في العالم خلق الشروط الضرورية للتخلف في الأجزاء الأخرى في العالم الفقير .

– يؤكد أنصار التبعية على علاقات تحالف المصالح بين القوى الرأسمالية المسيطرة من الخارج ، والقوى الداخلية المتحكمة في داخل دول العالم الثالث، بل إن إستراتيجية المركز تقوم على خلق فئات حاكمة تابعة أو خادمة ، تتوقف شرعيتها في الحكم على خدمة الاقتصاد ، وتصبح هذه الفئات مدعمة للتبعية، وميسرة للتغلغل الرأسمالي داخل هذه الدول، ومسرعة بالاندماج الكامل في السوق الرأسمالي العالمي .

[1] – نقلا عن الموقع الإلكتروني : www. social.subject-line.com , 22/12/2012 , 23:00

[2] – نفس المرجع .

المبحث الثاني : مستلزمات و مصادر تمويل التنمية الإقتصادية :

تعتبر التنمية الإقتصادية حجر زاوية في الإقتصاد ككل ، وهذا راجع لـــدور الـــذي تلعبـــه في الحيـــاة الإقتصـــادية والإجتماعية، و في هذا المبحث سوف نتناول أهمية و أهداف التنمية الإقتصادية ، ثم سوف نتناول مقومات و مســـتلزمات التنمية الإقتصادية ، ثم سوف نتناول عقبات التنمية الإقتصادية .

المطلب الأول : أهمية و أهداف التنمية الإقتصادية :

لقد تعددت أهمية و أهداف التنمية الإقتصادية و التي سوف نتناولها في :

الفرع الأول: أهمية التنمية الإقتصادية :

يمكن إبراز أهمية التنمية الإقتصادية من خلال العناصر التالية : [1]

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- توفير فرص عمل للمواطنين.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.

– التنمية الإقتصادية وسيلة لتقليص الفجوة الإقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدة : إن تقلـــيص الفجوة الإقتصادية والتقنية بين البلدان النامية والمتقدمة تعتمد على تحقيق تنمية إقتصادية و إجتماعية تسمح بالنهوض بالإقتصاد الوطني نحو النمو الذاتي واللحاق بركب الدول المتقدمة، وتقليص هذه الفجوة لا ينحصر على تقليص الفجوة في متوســـط الدخل الفردي ، وإنما يتعداه إلى مجموعة من العوامل الأخرى منها الإقتصادية وغير الإقتصادية .[2]

هذا بالإضافة إلى : [3]

- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- تسديد ديون الدولة .
- تحسين وضع ميزان المدفوعات .
- تحقيق الأمن القومي لدولة و الإستقرار الهادف ، والذي من خلاله يتم الإرتقاء بالمجتمعات .

الفرع الثاني :أهداف التنمية الإقتصادية :

ما لا شك فيه أن أهداف التنمية الإقتصادية قد تختلف من بلد إلى آخر ومن فترة لأخرى للبلـــد الواحـــد ، نظـــرا لإختلاف الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية بين الدول المختلفة ، ومع ذلك فإن هناك أهداف أساسية مشـــتركة تسعى إليها الدول و أهمها : [4]

- زيادة الدخل القومي .
- رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع .
- تقليل التفاوت في الدخول و الثورات .

---

[1] – فارس رشيد البياتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 68 .

[2] – مريم بوعشير ، دور أهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة الماجستير ، تخصص تحليل و إستشراف إقتصادي ، جامعة منتـــوري ، قســـنطينة ، 2011، ص 12 .

[3] – نقلا عن الموقع الإلكتروني : http://ar.wikipedia.org/wiki , 24 /12/2012, 22:15

[4] – محمود حسين الوادي ، الإقتصاد الكلي (تحليل نظري و تطبيقي) ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ،2007 ، ص ص 262، 263 .

هذا بالإضافة إلى أهداف أخرى ، و هي : [1]

- إجراء تغيرات جدرية في بنية الإقتصاد .
- التخلص من كافة مظاهر الفقر العام و التخلف .
- تحقيق الإستقرار الإقتصادي بدرجة مقبولة و ملائمة بحيث تخفف من معدلات البطالة و التضخم أو تقضي عليها إذا كان ذلك ممكنا.
- توفر أساليب العيش الكريم بكل ظروفه و أبعاده و التي تشمل توفير فرص عمل متكافئة و عادلة و توفير السلع والخدمات الملائمة للحياة الإنسانية الأفضل دوما .
- تفعيل كافة الطاقات الوطنية و إستغلالها بشكل يحقق النفع العام دون أن يتجاهل النفع الخاص .
- التحرر العادل و المتوازن ضمن الهوية الوطنية لكل مجتمع و يشمل مفهوم التحرر القدرة على الإختيار و إتخاد القرار والتخلص من التبعية بكل أشكالها و أبعادها .
- تحقيق العدالة الإجتماعية وفقا للمعايير المقبولة في المجتمع .
- تعزيز القدرات العامة للمجتمع في التعامل مع البيئة المحيطة محليا و خارجيا و مواكبة الأفضل بإستمرار .
- تقليل التفاوت في الدخل و الثروات : وهو يعتبر هدفا إجتماعيا للتنمية الإقتصادية ، فإنخفاض مستوى متوسط دخل الفرد من الدخل الوطني ، ينتج عنه فوارق كبيرة في الدخل والثروات إذ ستحوز طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على أغلب ثرواته ودخله الوطني ، ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات يؤدي إلى إصابة المجتمع بعدة أضرار، كلما كبر ذلك الجزء المعطل من رأس مال المجتمع .

— تعديل التركيب النسبي للإقتصاد الوطني : هناك أهداف أخرى تدور حول تعديل تركيب الإقتصاد الوطني ، و تغيير طابعه التقليدي ، ففي الدول النامية يغلب القطاع الزراعي على البنيان الإقتصادي ، وعلى هذا الجانب فعلى القائمين بعملية التنمية الإقتصادية تخصيص نسبة معتبرة من موارد الدولة للنهوض بالصناعة، سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو بتوسيع الصناعات القائمة.[2]

- لا يقف هدف التنمية الإقتصادية على البعد الإقتصادي بل يتعداه إلى البعد المعياري الذي يتضمن إستخذام المعايير الإجتماعية السائدة في أي مجتمع ، و ذلك بتحرير الإنسان من الفقر و الجهل و المرض ، بزيادة إنتاج السلع و الخدمات القادرة على إشباع الحاجات الأساسية .بما يكفل توفر فرص قدرة الحصول عليها للأفراد لرفع مستوى الحياة البشرية وإطلاق طاقات الإبداع و العطاء ، بما يحقق للفرد كرامته الإنسانية دون إستغلال الآخرين و توفير أفضل الفرص لإطلاق طاقات الأفراد ، و يرتبط هذا بتحرير المجتمع كله من الإستغلال و تحرير الإقتصاد من التبعية ، لتوسيع مجالات تعدد الخيارات أمام المجتمع و الإنتفاع بكافة القدرات .[3]

---

[1]- نائل عبد الحافظ العواملة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 37 ، 38 .

[2]- موسى سعداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

[3]- نزار سعد الدين العيسى ، الإقتصاد الكلي (مبادئ و تطبيقات) ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 315.

المطلب الثاني : مقومات و مستلزمات التنمية الإقتصادية :

تقوم التنمية الإقتصادية على مجموعة من المقومات و المستلزمات ، والتي نذكرها في :

الفرع الأول : مقومات التنمية الإقتصادية :

تتوقف فعالية التنمية الإقتصادية على مجموعة كبيرة و مترابطة من المقومات ، و أهمها : [1]

– التخطيط المنظم و المدروس للتنمية بما في ذلك تحديد واضح ودقيق و عملي للأهداف و الوسائل و الفرص و المحددات والإفتراضات.

– إنطلاق المجهودات التنموية من الظروف و المعطيات و القيم الأساسية للمجتمع .

– التوازن في الإهتمام الشامل بمختلف القطاعات الإنتاجية و الخدمية .

– الربط بين التنمية و العلم و التكنولوجيا و الأبحاث .

– الإهتمام بإدارة التنمية و تنظيمها وفقا للأصول العلمية و خصوصا معايير الكفاءة و المؤسسة و غيرها .

– الإنفتاح و التعاون الإيجابي بين الدول المختلفة في كافة المجالات الثنائية و الجماعية التي تعزز إحتمالات التنمية عموما .

– توفير كافة المتطلبات و المدخلات اللازمة لعملية التنمية الإقتصادية ومن أهمها : [2]

* الإستثمارات المالية (رأس المال) المحلي و الأجنبي ضمن ضوابط مدروسة .

* توفر أسباب الإستقرار العام (السياسي و الأمني و الإقتصادي .....) كمناخ ضروري للتنمية .

* توفير العناصر البشرية المؤهلة و المدربة و المنتجة .

* توفير الأساليب الإدارية و التكنولوجية و نظم العمل الملائمة و الفعالة .

* تحديث التشريعات لتواكب التطورات التنموية .

* توفير نظم حديثة و متكاملة للمعلومات و الرقابة و المتابعة .

* تشجيع وتطوير الهياكل الأساسية التي تساعد على حدوث التنمية الإقتصادية كتشجيع الزراعة والصناعة والخدمات التربوية والصحية وتعبيد الطرق وإنشاء السدود والموانئ وشق الطرق وبناء الجسور وما إليها من المراحل و الخطوات التي يستلزم بها القيام بعملية التنمية الإقتصادية .

* الضمان الإجتماعي (التكافل العام) : و الذي يقوم على دعامتين :[3]

– التكافل العام بين أفراد المجتمع : ويعني أن يعيش سائر أفراد المجتمع في تآخ يكفل بعضهم بعضا.

— حق المجتمع في موارد الدولة : و يظهر هذا فيما إذا كان الفرد عاجزا عن العمل أو أن دخله لا يكفيه لسد حاجاته الحقيقية، فحق للدولة تأسيسا على حق المجتمع في مصادرة الثروة توفر لكل فرد سواء كان عاجزا أو معوزا حد الكفاية من المعيشة كما يجوز لدولة التدخل في النشاطات الإقتصادية عند الضرورة ، و قد يكون التدخل مباشرا مثل إقامة قطاع عام قوي قادر على القيام بدور فعال ، أو غير مباشر كتدخلها لتنظيم العمل و مراقبة السوق و منع الغش و التدليس و محاربة الربا وغيرها .

---

[1]– نائل عبد الحافظ العواملة ، مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

[2] – نفس المرجع ، ص 39.

[3]– نقلا عن الموقع الإلكتروني : www.islamfin. go - forum .net, 22/12/2012 , 23:00

الفرع الثاني : مستلزمات التنمية الإقتصادية

إن التنمية الإقتصادية تتطلب من أجل تحقيقها العديد من المستلزمات ، و التي من أبرزها :

أولا: تكوين رأس المال

إن النظريات الإقتصادية ركزت في معظم ما يتصل منها بالتنمية الإقتصادية على أهمية عملية التكوين الرأسمالي في تحقيق التنمية الإقتصادية ، و التي تتصل برأس المال المادي الذي تمثله كافة الأصول الرأسمالية (آلات ، مكائن ، معدات ، و غيرها) و التي تستخدم لأغراض إنتاجية ، و عملية تكوين رأس المال تتحقق من خلال الإستثمار و الذي يتطلب توفر قدر مناسب من الإدخارات الحقيقية (العينية) و التي ينبغي توجيه إستخدامها في الإستثمار بدلا من توجهها نحو الإستهلاك ، و كذلك ضرورة وجود قدر من الإدخارات النقدية اللازمة لتمويل عملية التكوين الرأسمالي التي يمثلها الإستثمار ، و أن يرافق ذلك وجود مؤسسات و أجهزة قادرة على تعبئة المدخرات و تجميعها ، و توفيرها للمستثمرين ، إضافة إلى ضرورة القيام بعملية التكوين الرأسمالي ذاتها أي إستثمار ، ذلك أن عملية توفر الموارد المالية و وجود الإدخارات النقدية و توفر الأجهزة و المؤسسات التمويلية لا يكفي حتى في حالة توفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالمواد الخام ، و الموارد البشرية ، والمستلزمات العينية الأخرى اللازمة لإقامة الإستثمارات ، إذن إن نتيجة ذلك في حالة عدم توفر المستلزمات المادية للإستثمار هو حصول تضخم في الإقتصاد بدلا من توليد الإستثمارات و تكوين رأس المال المادي .[1]

ثانيا : الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية عاملا مهما يمكن أن يساعد على تحقيق التنمية الإقتصادية في حالة وجودها من ناحية ، و في حالة توفر الموارد الأخرى التي تتيح إستخدامها ، و بالذات ما يتصل منها بالموارد البشرية المتطورة و المتصلة بتوفر قدرات إدارية و تنظيمية ، ومهارات لدى العاملين ، خاصة و أن هناك من يربط بين وفرة الموارد الطبيعية و تحقق النمو في الدول المتقدمة كانكلترا و فرنسا و ألمانيا و أمريكا ، و الذي أسهم فيه تطور نوعية مواردها البشرية ، بما في ذلك نوعية قواها العاملة ، ومن خلال تطور التعليم فيها ، وما يؤكده هو أن العديد من الدول قد إستطاعت تحقيق النمو فيها بدون وجود وفرة لديها من الموارد الطبيعية كما في اليابان مثلا ، و إعتمادا على تطور مواردها البشرية المرتبط بتطور التعليم فيها ، و إرتباطه الوثيق بالمجالات الإنتاجية ، كما أن ما يثبث دور الموارد البشرية المتطورة هذا هو عجز العديد من الدول التي توجد لديها وفرة في الموارد الطبيعية و لكنه لم تستطع أن تحقق التطور ، و حتى أنها عجزت عن إستخدام هذه الموارد ، و عجزت عن تحقيق الكفاءة في هذا الإستخدام ، و عجزت عن تحقيق إنتفاع مناسب من هذه الموارد ، و هذا العجز مرتبط بضعف تطور قدراتها الإدارية و البشرية ، و ضعف تطور مهارات العاملين لديها نتيجة ضعف تطور التعليم و ضعف إرتباطه بالمجالات الإنتاجية التي يمكن أن تستخدم الموارد الطبيعية هذه بالشكل الذي يحقق التطور فيها .[2]

ثالثا : الموارد البشرية

إن التطور البشرية تعني القدرات و المواهب و المهارات و المعرفة لدى الأفراد و التي تدخ كمستلزم في العملية الإنتاجية، و تلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية ، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية و هو وسيلتها في نفس الوقت ، وحيث أن الإنسان هو غاية التنمية لذلك فإن الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان ، و حيث أن الإنسان هو في ذات الوقت وسيلة التنمية فإنه هو الذي يرسم و ينفذ عملية التنمية ، و أن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط

---

[1] – فليح حسن خلف ، الإقتصاد الكلي ، الكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007 ، ص ص 466 ، 467 .

[2] – نفس المرجع ، ص468 .

الإنساني ، ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية ،و العمل ليس هو عاملا رئيسيا من عوامل الإنتاج فحسب بل هو المستفيد الرئيسي من النمو و التنمية الإقتصادية ، ففي معظم البلدان النامية نجد أن العمل هو من العوامل الإنتاجية الفائضة، و أن عدم إستغلاله الإستغلال الأمثل سوف يخفض من مستوى الإنتاجية و بالتالي مستوى المعيشة ، و كما إرتبطت التنمية الإقتصادية بتراكم رأس المال فإن التنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري ، و المرتبط أصلا بالتعليم و التدريب والتغدية ....إلخ ، و التي تنعكس على الناتج الوطني و على مستوى الإنتاجية ، مما يؤدي إلى إستغلال أكفأ للموارد الإقتصادية ولهذا فإن عملية تخطيط التنمية ينبغي أن يتضمن تخطيطا للموارد البشرية بهدف تحقيق و ضمان إستمرار التوازن بين عرض العمل و الطلب عليه.[1]

و تتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين :[2]

1– العمل المادي :

إن زيادة أعداد العاملين تساهم في النمو ، إلا أنه مع تقدم التنمية الإقتصادية فإن مساهمة العاملين تنخفض مقابل إرتفاع مساهمة التعليم و المهارات و رأس المال و التكنولوجيا ، و أن مساهمة العمل المادي في النمو تزداد مع تحسن المستوى الصحي و التغدية ، كما أن للعمل الماهر أهمية كبيرة في النمو و خاصة في الأزمنة الحديثة ، و أن أهمية التحسن في رأس المال البشري تؤدي إلى تحقيق منافع ثلاث و هي تمكن من إستخدام كفء لرأس المال المادي ن فالعمل الماهر يمكن أن يستوعب أحدث وسائل الإنتاج ، كما يساعد على زيادة مستوى إنتاجية العمل ، و التي تمثل إضافة للإنتاج و زيادة لدخل العامل ، بالإضافة إلى إن رأس المال البشري يمثل مكسبا مهما للتنمية الإقتصادية ، و إن زيادته يمكن أن تكون عونا في تغيير العادات والمواقف التي تعيق النمو .

2– القدرات الإدارية :

إن للقدرات الإدارية و التنظيمية أهمية كبيرة فالإدارة تساهم في النمو من خلال الوظائف المختلفة التي يقوم بها المدير ، مثل إدارة المشتريات و التسويق و التخزين و التمويل لردم الفجوة التي تحصل بين المشتريات و التسويق ، و كما أن شامبتر (schumpeter) في نظريته للتنمية الإقتصادية قد منح دورا رئيسيا و متميزا إلى المنظم (وهو دور الإبتكار و التجديد) و ذلك لكي يدرك الفرص لتحقيق وسائل جديدة و طرق جديدة للإنتاج ، و لإنتاج منتجات جديدة أو تطوير وسائل إنتاج جديدة ، وفي كل النشاطات فإن المنظم يتحمل المخاطر .

إن أهمية الموارد البشرية تنبع من حقيقة انه لا يمكن للإدارة الإنتاج بدون العامل البشري ، وفي المراحل الأولية للتنمية الإقتصادية فإن العامل المادي للتنمية الإقتصادية هو الوحيد المسؤول عن إستخراج المواد من الطبيعة ، ومع تراكم الفوائض فإن العامل الإنساني يلعب دورا مهما و متزايدا ، و أن جانبا مهما من مساهمة الموارد البشرية في التنمية الإقتصادية هي عندما يعمل الفرد كمدير و كمنظم.

إلا أن ما يلاحظ على البلدان النامية هو أنها إتجهت نحو الإستثمار (أي تكوين رأس المال) المادي دون إعطاء الإهتمام اللازم للإستثمار في الموارد البشرية و ذلك لعدة أسباب :

– إن الفترة التي إستغرقتها عملية تنمية الموارد البشرية غالبا ما تكون طويلة ، و لهذا فإن ثمار مثل هذا النوع من الإستثمار لا تظهر بصورة سريعة .

– عدم توفر الدراسات الكافية التي تبرهن على وجود علاقة بين الإستثمارات في تنمية المورد البشرية و بين الناتج القومي.

---

[1] – مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 137 .

[2] – نفس المرجع ، ص 138 .

– تركيز معظم الإقتصاديين في دراستهم حتى وقت قريب ، على دور رأس المال المادي في عملية التنمية الإقتصادية .

و يمكن القول أن فشل أو تعثر برامج التنمية الإقتصادية في البلدان كثيرا ما يكون ناجما عن فقدان القدرات الإدارية الماهرة و ليس عدم توفر الموارد المالية .

رابعا : التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي

ومن الجدير بالذكر أن الإقتصاديين يعرفون التكنولوجيا المتقدمة بأنها كل الوسائل والإمكانيات التي لها قيمة إقتصادية وتتضمن أساسا الآلات والمعدات والأجهزة، وكل أشكال وأنواع المعرفة والعلم والكوادر الفنية المتخصصة وغيرها والتي بدونها لا يمكن إحداث التقدم المرغوب ورفع مستوى المعيشة وزيادة الإنتاجية في العالم بأكمله وفي العالم الثالث خاصة ،ومن أجل الإستفادة من التكنولوجيا يجب إستخدامها بشكل جيد وكفء، إذ أن مشكلة التنمية الإقتصادية في العالم الثالث هي مشكلة كفاءة إستخدام التكنولوجيا المتقدمة والمناسبة لتحويل المدخلات المحدودة والمتناقضة إلى مخرجات متعاظمة ومتزايدة، فعلى سبيل المثال أن التقدم الذي تشهده اليابان اليوم رغم عدم وجود الموارد المناسبة يرجع بالدرجة الأولى إلى كفاءة إستخدام التكنولوجيا، في حين أن التخلف الذي تعيشه البرازيل رغم مواردها وإمكانيتها الضخمة يرجع إلى قصور إستخدام التكنولوجيا المناسبة . [1]

إن من الشروط الضرورية لنجاح عملية التنمية الإقتصادية هو تعزيز القاعدة التكنولوجية والتي تعني إعتماد إستراتيجية ترمي إلى توفير التكنولوجيا الجيدة المناسبة وبتكلفة غير باهضة، مع عدم التفريط بالتكنولوجيا التقليدية التي يمكن تطويرها محليا بكفاءة، ويجب إختيار التكنولوجيا التي تتلائم مع ظروف البلد النامي من حيث ملاءمتها مع المستوى الفني والخبرات التي يمتلكها العاملين لأن إختيار التكنولوجيا المعقدة وذات المستوى العالي سوف يخلق تبعية تكنولوجية للبلدان المصدرة لتلك التكنولوجيا.[2]

وتنبع أهمية الإهتمام بالتقدم التكنولوجي كإستراتيجية تنموية من أن هذا التقدم يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم الدخل القومي بنسبة تفوق نسبة نمو السكان، حيث أن التقدم التكنولوجي يتطلب إستثمار أصول رأسمالية جديدة متضمنه تحسين طرق الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية للبلد النامي، كذلك يمكن أن تساهم التكنولوجيا الحديثة بتغير عناصر البنية الإجتماعية من خلال إحداث نقلة نوعية في مستوى تفكير الأفراد بإخراجهم من حالة اليأس والعجز والتسليم إلى حالة من الإبداع والإبتكار والتجديد مما ينعكس إيجابا على التنمية الإجتماعية و الإقتصادية. [3]

---

[1]– محمد عبد الباري ، إستخدام التكنولوجيا المتقدمة في برامج التنمية في العالم الثالث ، دراسة منشورة في ملحق مجلة النفط و التنمية ، 1998 ، ص 7 .

[2] – نفس المرجع ، ص 9 .

[3] – حميد الصباحي ، مشكلات الإقتصاد الدولي المعاصر ، السلسلة الإقتصادية ،عمان ، ط2 ،1999 ، ص115 .

المطلب الثالث : مصادر تمويل التنمية الإقتصادية

يعتبر تمويل التنمية العامل الأساسي في عملية التنمية الإقتصادية و التي يشكل الإستثمار جوهرها ، ذلك لأن مفتاح التنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة إقتصاديا الإستثمار ، و إن ذلك يحتاج إلى وجود إدخارات حقيقية ، أي عمال و موارد لأغراض الإنتاج ، والتمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية و تساندها في ذلك المدخرات الأجنبية .

ومن هذا نجد أنه يمكن تصنيف مصادر تمويل التمويل التنمية الإقتصادية إلى فئتين رئيستين و هما :

الفرع الأول : مصادر التمويل الداخلية (المحلي)

يقصد بالتمويل الداخلي مصادر التمويل التي توفرها المصادر المحلية الوطنية، والموجهة إلى تنمية القطاعات الإقتصادية المختلفة، وتتمثل أهم مصادر التمويل الداخلية للتنمية الإقتصادية في الإدخار، وتتمثل أهم المدخرات الوطنية الإختيارية في مدخرات الأفراد، وهي كل ما يدخره الأفراد من دخولهم، ومدخرات قطاع الأعمال، وهي ما تدخره المشروعات من أرباحها في صورة أرباح غير موزعة (محتجزة)، وإحتياطيات إختيارية للشركات ، ومدخرات إجبارية للقطاع الحكومي[1] ، ويمكن تصنيف وتوضيح أهم المصادر الداخلية كما يأتي:

أولا : الإدخار العائلي (الشخصي)

يتمثل الإدخار العائلي فيما يتم الإحتفاظ به من فائض فعلي بين ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول وبين ما ينفقونه على حاجاتهم الإستهلاكية ، وهناك عدة عوامل تؤثر على مستوى الإدخار العائلي مثل الرغبة في الإدخار والإكتناز، و التحوط للمستقبل، ورغم أن أغلب هذه المدخرات تتصف بضآلة حجمها من وجهة النظر الفردية، إلا أنها تمثل في مجموعها حجما لا يستهان به على المستوى القومي ، ومن الملاحظ أن أغلب هذه المدخرات توجه إلى المصارف في صورة ودائع إستثمارية، وقد يلجأ البعض إلى إنفاقها على سلع كمالية، والبعض الآخر قد يكنزها لديه. [2]

ثانيا : إدخار القطاع الخاص (قطاع الأعمال)

تعتبر الأرباح غير الموزعة في منشآت وشركات القطاع الخاص ، إلى جانب الإحتياطات المختلفة والمقتطعة من الأرباح، من أهم مكونات إدخار القطاع الخاص، والتي يمكن إستثمارها في شراء الأسهم والسندات الحكومية، ويتوقف إدخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع الأرباح في هذا القطاع فكلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت مدخرات هذا القطاع، كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة وتوزيعات الأرباح غير منتظمة بين سنة وأخرى، فان مؤسسات وشركات هذا القطاع تقوم بزيادة حجم مدخراتها من إحتياطياتها وأرباحها المحتجزة في فترات الرواج (لمقابلة توزيعاتها في أعوام الكساد والركود) .[3]

ثالثا : إدخار القطاع الحكومي

يتمثل الإدخار الحكومي في فائض الإيرادات الحكومية العادية على المصروفات الحكومية العادية، وتتمثل أهم الإيرادات الحكومية في الضرائب والرسوم والغرامات والتراخيص المفروضة في الدولة، أما أهم مصروفات القطاع الحكومي فتتمثل في مصاريف المؤسسات والوزارات والمرافق الحكومية كالرواتب والمصاريف الإدارية المختلفة، والفرق بين هذه الإيرادات والمصروفات يمثل إدخار أو عجز القطاع الحكومي ، وتعاني الدول النامية من ضآلة حجم هذه المدخرات إن لم يكن

---

[1] – أحمد حسين أحمد المشهراوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

[2] – نفس المرجع ، ص 47 .

[3] – نفس المرجع، ص 48 .

إختفاءها، ولعل هناك ظاهرة مستفحلة في هذه الدول تتمثل في زيادة الإستهلاك الحكومي فيها زيادة سريعة، تؤدي إلى تدمير مواردها وزوال مدخراتها حيث باتت في أغلبها تعاني من عجز في موازناتها، وتفاقم في مديونياته .[1]

رابعا : الإدخار الجماعي

يقصد به ذلك الإدخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إجبارية ، و يتمثل هذا الإدخار في أرصدة صناديق التأمينات الإجتماعية بكل أنواعها ، و بالمقابل فإن المساهمين في هذا الإدخار يحصلون على مزايا مثل الخدمات الصحية و التعويضات و المعاشات ....إلخ و يعتبر هذا الإدخار أكثر قبولا لدى الأفراد و الهيئات إذ أنه يعمل على تأمين حياتهم و مستقبلهم و ضمان حقوقهم .[2]

خامسا : التمويل المصرفي

و يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي ، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الإقتصادية الوطنية ، إذ أن البلدان النامية ومن بينها الجزائر محدودة بالتمويل المصرفي ، لذلك يسمى الإقتصاد الجزائري بإقتصاد الدين ، فالبلدان النامية تشكو في معضمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية ، و إعتمادها بشكل أساسي على المصارف في التمويل .[3]

سادسا : الإدخار التعاوني

يكون من خلال تجمع الأفراد و المؤسسات المالية أو غيرها من أجل تقديم تمويل مشترك لأغراض تنموية محددة ، مثلا على ذلك الخدمات التعاونية للإستهلاك أو الإسكان أو غيرها بالإضافة إلى التجمعات البنكية التي تقدم قروضا مشتركة وكبيرة .[4]

سابعا : الضرائب

تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد و الشركات إلى الحكومة، و إن هذه الضرائب تستخدمها الحكومة لأغراض الإنفاق الجاري، و كذلك لأغراض الإستثمار ، و إن النوع الثاني من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية الإقتصادية و يرفع من معدل نمو الناتج ونمو تراكم رأس المال .[5]

ثامنا : التمويل بالعجز (التمويل التضخمي)

إن مصطلح التمويل بالعجز أو ما يسمى أحيانا التمويل التضخمي يشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الإستثمار و ذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة أو توسيع الإئتمان من قبل البنوك بدون الحاجة إلى وجود إدخار مسبق .[6]

---

(1) – أحمد حسين أحمد المشهراوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

(2) – نوال جمعون ، دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية (حالة الجزائر) ، رسالة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية و نقود ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 48.

(3) – نفس المرجع ، ص 48.

(4) – نائل عبد الحافظ العواملة ، مرجع سبق ذكره ، ص 139 .

(5) – مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 193 .

(6) – نفس المرجع ، ص 197 .

الفرع الثاني : مصادر التمويل الخارجية

و تشمل كافة مصادر التمويل التي تأتي من خارج الإقتصاد القومي ، ومن أهم مصادر التمويل الخارجي ما يلي : [1]

أولا – المنح و الإعانات الأجنبية :

إن المنح لا تمثل أية إلتزامات على البلدان النامية المستلمة لها ، إنما تمثل إنتقال لرؤوس الأموال من البلدان المانحة إلى البلدان النامية ، دون أن تكون هذه الأخيرة ملزمة بدفع أي شيء لا أقساط و لا فوائد ، و تقوم الحكومات بتقديم هذه المنح من خلال مؤسسات إئتمانية خاصة ، و تأخد شكل رأس المال أو المساعدات الفنية ، و معضمها يأخد شكل مساعدات للمشروعات إلا أنه لا توجد معايير محددة يتم على أساسها منح هذه المساعدات و إنما يتم منحها بشكل عشوائي بحيث يؤكد البعض بأنه نادرا ما تحدد المساعدات طبقا للحاجات الفعلية للبلدان النامية .

ثانيا – الإستثمار الأجنبي :

و هو إستثمار من قبل جهات أجنبية غير مقيمة بالبلدان في المنشآت إقتصادية أو في الأسواق المالية في البلد المضيف، ونميز بين نوعين من الإستثمارات الأجنبية هما :

إستثمارات أجنبية مباشرة ، و إستثمارات أجنبية غير مباشرة .

ثالثا – القروض :

تعتبر القروض من أهم و أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبادان النامية و التي نمت بشكل سريع ، و يتم الحصول على هذا النوع من التمويل إما من الحكومات و الدول أو من طرف هيئات مالية دولية .

إن الإستفادة من هذا النوع من التمويل في خدمة التنمية يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الدولة المحصلة لها على توجيهها إلى المجالات الإستثمارية الإنتاجية ، و هو ما يسمح لها بالوفاء بخدمات الدين أما في حالة توجيه هذه القروض إلى الإستهلاك أو إلى المشروعات لا تحقق إنتاجا إلا بعد فترة زمنية طويلة ، و نظرا لكون الفوائد المطبقة على هذه القروض مرتفعة و غير مستقرة في هذه الحالة سوف تتخبط هذه الدول في شبح المديونية ، و الذي عانت منه أغلبية الدول النامية ولا زالت .

رابعا – المؤسسات الإقليمية للتنمية و التعاون و التمويل:

في المجالات المتخصصة ، و العديدة في المناطق المختلفة من العالم مثل الجامعة العربية ....إلخ .

خامسا – المؤسسات الدولية :

و المتمثلة بمنظمة الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة المنبثقة في كافة مجالات التعاون الإقتصادي و الإجتماعي و التكنولوجي و الإداري و غيرها من المجالات التنموية الشاملة .

[1] – نائل عبد الحافظ العوالمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 140 .

المبحث الثالث : إستراتيجيات و معوقات التنمية الإقتصادية

لقد تعددت إستراتيجيات التنمية الإقتصادية كما تنوعت مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية و سياستها و العقبات التي تواجهها ، و في هذا المبحث سوف نتناول فيه إستراتيجيات التنمية الإقتصادية ، ثم سوف نتناول سياسات التنمية الإقصادية و مؤشرات قياسها ، ثم سوف نتناول عقبات التنمية الإقتصادية .

المطلب الأول : إستراتيجيات التنمية الإقتصادية

لقد إختلف الإقتصاديون في التوصل إلى تحديد الإستراتيجية الملائمة للتمية الإقتصادية في الدول النامية ، نظرا لإختلاف الظروف و الإمكانيات المتاحة من مادية و بشرية و فنية بين الدول النامية ، وهذا يعني أنه لا يمكن القول أن هناك إستراتيجية جاهزة يمكن تطبيقها في كل الدول النامية ، و يمكن من خلالها تحقيق عملية التنمية الإقتصادية ، لذا و من أجل الوصول إلى الإستراتيجية ملائمة للتنمية الإقتصادية لأي بلد نامي لا بد من دراسة و تحليل الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية التي يمر بها ذلك البلد من أجل إختيار له الإستراتيجية الملائمة التي تساعد على تحقيق الأهداف المحددة .[1]

و قد تم تمييز بين ثلاثة أنواع من إستراتيجيات التنمية الإقتصادية و هي :

أولا : إستراتيجية إحلال الواردات

يتلخص جوهر هذه الإستراتيجية في إنتاج السلع الصناعية المستورد ة محليا، وقد أعتبرت أنها الخطوة الأولى على طريق التنمية اعتمادا على توفر السوق المحلي والمعرفة بخصائص السلع المطلوبة، وإمكانية توفير حماية السلع المحلية من المنافسة الأجنبية خلال المراحل الأولى، وقد ساعد في الترويج لهذه النظرية تدني أسعار المواد الخام المصدرة ، وتردي شروط التبادل التجاري بالنسبة للدول النامية، مما يكون سببا في تدني الإيرادات العامة للدولة من العملات الأجنبية وقد تم تطبيق هذه الإستراتيجية بشكل واسع في بلدان آسيا والعالم العربي،إلا أن نتائجها كانت غير مشجعة كونها اعتمدت بصورة أساسية على التكنولوجيا المستوردة والمواد الخام والمواد الوسيطة، حيث أن التقليص الذي نتج في المستوردات من السلع الصناعية الجاهزة رافقه إرتفاع في قيمة المستوردات من السلع الوسيطة والتكنولوجيا مما أدى إلى فشل هذه النظرية في تعديل وضع الميزان التجاري ومن ثم عدم ملاءمتها للإستخدام . [2]

و يرى المدافعين عن إستراتيجية إحلال الواردات أنها تحقق المنافع التالية : [3]

- إنها ضرورية للدول النامية و التي لديها صناعة بدائية من أجل تحقيق التنمية الصناعية .
- تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع و المنتجات الحساسة للمجتمع .
- ضرورية لتحقيق التنمية الإقتصادية و الإستفادة من ميزات التصنيع المحلي و تطويره .
- مهمة لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الغير العادلة التي تمارسها الدول المتقدمة .

و تشير دراسة حول الإستخدام الرشيد لإستراتيجية إحلال الواردات إلى أن الدول حديثة الإستقلال تواجه مشاكل إقتصادية كثيرة من بينها إنخفاض معدلات الدخل و التشوهات في هيكلها الإقتصادي ، و كذلك إرتفاع معدلات البطالة ، و أن هذه الدول إذا أرادت أن تحقق التنمية الإقتصادية ، عليها أن تبني إستراتيجية إحلال الواردات ، حيث حققت هذه الإستراتيجية معدلات نمو حقيقية تراوحت بين (6- 8) % في عدد من الدول التي طبقتها ، و ساهمت في خلق بنية إقتصادية

---

[1]- محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 268 .

[2]- دلال عيسى موسى مسيسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

[3]- سلوى صبري ، سياسة إحلال الواردات الفلسطينية (مشاكل و صعوبات التطبيق و سبل التطوير) ، مداخلة في المؤتمر الإقتصادي حول تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية ، جامعة القدس ، فلسطين ، 16 – 17 أكتوبر 2012 ، ص ص 10- 13 .

قابلة للإستمرار ، كما بينت أن البلدان التي إعتمدت سياسة تحرير التجارة لاحقا ، لم تكن لتنجح في ذلك إلا بالإعتماد على معدلات النمو و التطور الإقتصادي الذي حققته بتبنيها إستراتيجية إحلال ، حيث إعتمدت في تطورها على الخيارات التالية:[1]

- إستراتيجية السلع الإستثمارية و المواد الخام لإنتاج السلع الإستهلاكية .
- إستيراد السلع الرأسمالية لصناعة المنتجات الإستثمارية التي بدورها تنتجها السلع الإستهلاكية .
- إستيراد السلع الرأسمالية لإنتاج سلع رأسمالية أخرى .

و بالرغم من المزايا التي حققتها البلدان التي إنتهجت هذا الأسلوب في أسلوب التصنيع ، حيث أمنت لها الحماية المباشرة و الغير المباشرة، إلا أنها واجهت المشاكل التالية : [2]

- إصدمت هذه الإستراتيجية بالقدرة المحدودة للسوق المحلية ، و إعتمادها على نمط إستهلاكي معين ، و لم تحاول تقديم بديلا أفضل منه.

- أدت هذه الإستراتيجية إلى التوسع و التنوع الأفقي في الصناعات الإستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والإنتاجية.

- ترتب على ضيق السوق يؤدي إلى زيادة مشاكل الطاقة المعطلة في الوحدات الإنتاجية ، الأمر الذي ترتب على هذه الظاهرة إنعدام الكفاءة الإقتصادية و الفنية في الوحدات المنتجة في تلك الصناعات و بالتالي عدم قدرة تلك الوحدات على إستيعاب المزيد من العمالة .

- إن إتباع هذه الإستراتيجية أدى إلى تعميق عدم عدالة التقاسم الدولي للعمل ، حيث تظل هذه الصادرات مقتصرة على المواد الأولية الزراعية و المعدنية في حين تكون تلك الواردات باهضة التكلفة و عائد الصادرات متدني ، مما يؤدي إلى إشتداد العجز و زيادة مشاكل موازين المدفوعات في تلك الدول .

ثانيا : إستراتيجية السلع التصديرية" التصنيع من أجل التصدير"

تعنى هذه الإستراتيجية بمنح الأولوية للسلع والصناعات المنتجة للتصدير، وقد جدبت هذه النظرية الإهتمام لتجربتها الناجحة في بعض الدول النامية، حيث بينت في تنميتها للفروع التصديرية أنها لا تسمح فقط بإرتفاع النمو الإقتصادي بل أيضا تعمل على الزيادة الفعالة في الإنتاج الإجمالي. [3]

ومن أهم ميزات إستخدام هذه الإستراتيجية " التصنيع من أجل التصدير " أنها يجب أن تقدم منتجات عالية الجودة وذات قدرة تنافسية في السوق الدولي، وهذا عكس ما تتميز به إستراتيجية إحلال الواردات من منتجات منخفضة الجودة وعالية التكاليف بحجة الحماية الجمركية التي توفرها حكومات الدول النامية، وعلى ذلك فلم يكن تطبيق هذه النظرية أوفر حظا من سابقتها، فقد إصطدمت بالحواجز الحمائية التي توفرها الدول المتقدمة لأسواقها، بالإضافة للسيطرة الكثيفة التي تحتلها الإحتكارات الدولية في الأسواق العالمية والتي ما زالت حتى الآن، والعديد من المعوقات الأخرى . [4]

---

[1] – سلوى صبري ، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

[2] – نفس مرجع ، ص 13.

[3] – دلال عيسى موسى مسيسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

[4] – نفس المرجع ، ص 25.

ومن بين شروط نجاح هذه الإستراتيجية ما يلي : [1]

- الإستقرار الإقتصادي و السياسي .
- توفير الحوافز للمصدر كالإعفاءات الضريبية للعمليات المدعمة و المكملة للنشاط التصديري .
- وجود نظام قوي و فعال للخدمات من شأنه تحفيز و زيادة الصادرات .
- وجود درجة عالية من التكامل الصناعي والقطاعات الأخرى داخل الإقتصاد الوطني مثل القطاع الزراعي .
- توفير المناخ المناسب لنمو الإستثمارات الأجنبية .
- تدعيم الصناعات الصغيرة و المتوسطة لأنها قادرة على توفير فرص عمل تساهم في حل مشكلة البطالة بصورها المختلفة داخل هذه الدول .

و تتمثل سياسات هذه الإستراتيجية في الإصلاحات التي تم إدخالها على إستراتيجية إحلال الواردات بهدف الإنتقال للتصدير و تتمثل فيما يلي : [2]

- منح معونات للسلع الصناعية المصدرة .
- تخفيض الحماية الجمركية على السلع المستوردة .
- تعديل أسعار الصرف .
- إدخال تعديلات على أسعار الخدمات التي تقدمها المرافق العامة بهد ف جعلها أسعارا معقولة .

ثالثا : إستراتيجية الصناعات المصنعة أو النموذج السوفياتي في التصنيع

محور هذه الإستراتيجية هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة ، و قد جاء بهذه الإستراتيجية " ج . د . دبرينس " (J. D . DBERNISSE) إعتمادا على نظرية أقطاب النمو ، حيث يرى ظرورة الإعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو بإعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل ، و بالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الإقتصاد ، لما لها من آثار دفع إلى الأمام و إلى الخلف ، و يحدد دبرنيس هذه الصناعات في الفروع التالية : [3]

- مجموعة الفروع التي تقدم سلعا رأسمالية للفروع الأخرى .
- الفروع الكبيرة للصناعات الكيماوية .
- إنتاج الطاقة (الصناعات البترو كيماوية) .

ما جاءت به الإستراتيجية كفيل ببناء قدرة إنتاجية ذاتية في الدول النامية ، إضافة لإيجاد تكامل إقتصادي في المدى البعيد ، إلا أن هذه الإستراتيجية كانت نتائجها متواضعة كسابقاتها بسبب العراقيل التي واجهاتها، منها: [4]

– إعتماد مثل هذه الصناعات على تكنولوجيا كثيفة رأس المال ، و بالتالي تحتاج لرؤوس أموال ضخمة ، و هذا ما تفتقر إليه الدول النامية إضافة لعدم مرونة العلاقة بين إستيعاب العمالة و الإستثمار ، و معنى ذلك أنها تستترف القدرات المالية لهذه الدول مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة .

---

[1] – نبيل بوبية ، محاضرة حول التصنيع كأسلوب للتنمية ، جامعة جيجل ، 2008 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني : 23:12 ، 24/12/2012 www.etudiantdz .net

[2] – نفس المرجع .

[3] – محمد زوزي ، إستراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 08 /2010 ، ص 170 .

[4] – نفس المرجع ، ص 170.

– تحتاج هذه الإستراتيجية لتأطير عالي في مجال التنفيد و التسعير و الصيانة ، و هذا ما يستدعي بالضرورة إستثمارات جانبية مصاحبة لتلك الصناعات و المتمثلة في تكوين الإطارات ، و قبل التمكن من ذلك ، على الدول النامية أن تستعين بالخبرات الأجنبية ، و هذا معناه زيادة العبء المالي .

و كانت نتيجة لإعتماد الدول النامية لهذه الإستراتيجيات ما يلي : [1]

– لم تكن في مستوى طموحات الدول النامية لأنها تجمع العديد من التناقضات كالرغبة في التخلص من التبعية مع اللجوء إلى الإستيراد، و إعتمادها على التكنولوجيا كثافة رأس المال مع إنتشار البطالة ، و إرتفاع أسعار التجهيزات و المعدات مع الإفتقار إلى رؤوس الأموال الضرورية .

– أوجدت قاعدة صناعية في هذه الدول تعتمد كليا على الخارج ، مما جعل أغلب المشاريع المقامة على كاهل هذه الدول.

– زادت من إنفاق هذه الدول مما جعلها عاجزة على أحكام ميزانية الحكومات ، و أدى هذا إلى إنتشار معدلات عالية من التضخم .

المطلب الثاني : سياسات و مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية

تقوم التنمية الإقتصادية على مجموعة من السياسات ، كما أنه يتم قياس درجة التنمية الإقتصادية من خلال مجموعة من المؤشرات ، و التي سوف نتطرق لكل منها فيما يلي :

الفرع الأول : سياسات التنمية الإقتصادية

إن الترجمة العملية لنظريات التنمية الإقتصادية و تطبيقها في المجالات المجتمعية المختلفة تقوم على تبني سياسات محددة في هذا الخصوص ، ويمكن تصنيف سياسات التنموية في ثلاثة فئات رئيسية و هي : [2]

أولا: التنمية الحرة

و التي تنتهجها المجتمعات الرأسمالية الغربية و بعض المجتمعات النامية التي تتبع المنهج الغربي في التنمية الإقتصادية و تقوم التنمية الحرة على نظام السوق بكافة أبعاده و إعطاء الدور الرئيسي في جهود التنمية القومية الشاملة للقطاع الخاص و بالرغم من ذلك فإن دور الدولة في المجتمعات الرأسمالية قد تنامى عموما لأسباب عملية أكثر من كونها أسباب عقيدية .

ثانيا : التنمية المخططة

و التي تنتهجها المجتمعات الإشتراكية أو الشيوعية في الدول أروبا الشرقية و الإتحاد السوفياتي و الصين و غيرها من دول هذه المنظومة و توابعها ، و ترتكز التنمية المخططة على دور الأساسي للقطاع العام بمختلف مؤسساته و فعالياته بينما لا يوجد دور يذكر للقطاع الخاص و هذا يعني وجود خطط قومية شاملة للإقتصاد و المجتمع و في مختلف القطاعات الإنتاجية و الخدمية ، و يتضمن ذلك سياسات الإنتاج و التوزيع و الأولويات و البدائل و الأساليب و غيرها .

ثالثا : التنمية المختلطة المتوازية نسبيا

و التي تقوم على أساس المشاركة الفعالة و الحيوية للقطاعين العام و الخاص في مجال التنمية القومية الشاملة و تفترض مثل هذه السياسات وجود ضرورة للمشاركة و تواجد بينهما من أجل بلوغ الأهداف و الطموحات التنموية الشاملة .

---

[1] – محمد زووي ، مرجع سبق ذكره ، ص 170 .

[2] – نائل عبد الحافظ العوامله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 48 ، 49 .

الفرع الثاني : مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية

تطرح فكرة التنمية الإقتصادية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات و الخطط و تحديد الأهداف أم لتقييم النتائج ، و نظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية الإقتصادية فإن مؤشرات التنمية الإقتصادية عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة ، بدءا من مقاييس النمو الإقتصادي إلى مؤشرات الإجتماعية و الأدلة المركبة كدليل للتنمية البشرية ، و لكي يسمى المتغير الإقتصادي أو الإجتماعي " مؤشر للتنمية الإقتصادية " عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية الإقتصادية أو حالتها ، ويمكن للمؤشر أن يشكل قياسا مباشرا و كاملا لعامل مخصوص من التنمية ، و يكون بذلك مؤشر تنمية بإعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها ، و عندما يكون هذا الهدف أو العنصر غير قابلا بذاته للقياس ، فإن المؤشر يخدم بالدرجة الأولى الإشارة بأفضل ما يمكن ، لهذا الهدف أو العنصر ، و مثال ذلك أن دليل وفيات الأطفال يشكل مؤشر لقياس مستوى الصحة العامة .[1]

أولا: المؤشر الإجتماعي

ظهرت حركة المؤشرات الإجتماعية في أواخر الستينات ، لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الواقع ، و المتغيرات الإجتماعية و الإقتصادية ، من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الإقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الإجتماعية، و منها : تخطيط التنمية ، و تقييم التقدم في تحقيق أهدافها، و دراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل إختيار أكثرها ملائمة ، و توجهت هذه الحركة إلى مناطق الإهتمام الإجتماعي العميق للأفراد و الأسر مثل تلبية توفير الحاجات الأساسية و توفير النمو و الرفاه .[2]

تمتاز تلك المؤشرات عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل ، و بأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط ، و أخيرا فإنها تشير إلى فجوة التأخير ، كما أن بعض المؤشرات الإجتماعية لا ترتبط بفقر البلد، و هكذا يختلف معنى " فجوة التأخر " وسد الفجوة في جوانب معينة كمعرفة القراءة و الكتابة ووفيات الأطفال يكون أسرع منالا من سد فجوة الدخل و يمكن تحقيقه عند مستوى منخفض لمعدل الدخل الفردي ، فإذا كانت الجوانب الإقتصادية في التنمية الإقتصادية يمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر ، فإن معظم الجوانب الإجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح، لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع لتقريب و القياس الجزئي لأمور العدالة و الأمن و التعليم و عناصر أخرى في سياسة الإجتماعية .[3]

فتمثل مؤشرات الصحة مثل عدد الأطباء النسبي و الأسرة في المستشفيات أو الوفيات ....إلخ دلائل لقياس الحالة الصحية في مجتمع ما ، إلا أنه أعداد الأطباء أو أسر المستشفيات قد لا تكون العامل الرئيسي الحاكم للصحة و قد تعكس الوفيات خاصة لدى الشباب الحوادث أساسا و ليس المرض ، كما أن التسجيل المدرسي مثلا هو مؤشر فقير عن التعليم لأنه لا يقيس الحضور الفعلي في المدرسة و نوعية التدريس ، إلا أنه قد يكون جيد الأداء ، فإذا كان الحضور الضئيل و النوعية المتواضعة للتدريس مرتبطين بالتسجيل الضعيف و العكس بالعكس ، لذلك فالمؤشرات الإجتماعية تتطلب الحذر في إستخدامها و الوعي بالعلاقات البينية فيها ، و على عكس الحسابات القومية التي تستعمل الأسعار للتوفيق بين مؤشرات التنمية الإقتصادية المختلفة عدا تشكيل الدلائل و إستخلاص صورة عامة.[4]

---

[1] – أحمد عارف العساف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 51، 52 .

[2]– محمد عدنان وديع ، مقالة حول قياس التنمية و مؤشراتها ، ص ص: 3 ، 4، نقلا عن الموقع الإلكتروني :22:10 ، 26/12/2013، www.etudiantdz .net

[3] – نفس المرجع .

[4] – نفس المرجع .

ثانيا : المؤشر الإقتصادي

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الإقتصادي الإجتماعي للبلد ، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد ، أو على شكل نسبة مختلفة من الناتج القومي الإجمالي كمعدل التصدير أو الإستيراد أو الديون أو التقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى القيمة الصادرات و أبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي . [1]

و قد تظهر في وقت مبكر عيوب إستخدام الناتج الإجمالي للفرد كمؤشر للتنمية الإقتصادية و جرت محاولات لتصحيح هذا المقياس و تسويته و يتعلق جزء كبير من المشكلة بتشوهات معدلات الصرف الرسمية و عدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية و كان ""كولن كلارك" (colone klarke) من أوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية بإستعمال تكافؤات القوة الشرائية والذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق مستوى أسعار مشترك (الأسعار الدولية) .

و لا يستوفي هذا التصحيح كل مشكلة المقارنة بين البلدان إستنادا إلى الناتج القومي الإجمالي فتقدير أسعار السلع والخدمات الغير المتاجر بها كالخدمات العمومية مثلا صعب و عرضة لمشكلات مفاهمية و عملية إضافية إلى صعوبة إعداد تكافؤات القوة الشرائية نظرا لما تحتاجه من البيانات و إختلاف أنماط الإستهلاك حسب ظروف البلدان ، و ثمة مؤشرات مركبة عديدة ذات صلة بالتنمية الإقتصادية تعدها جهات دولية حيث تعد مؤسسة " هيرتاج " بشكل سنوي دليلا مركبا عن الحرية الإقتصادية و تتراوح أمكنة الدول العربية فيه بين المرتبة 15 في العالم لدولة البحرين و 45 للأردن و 153 لليبيا و 15 للعراق من 155 دولة . [2]

كما يعد مركز " بيت الحرية " مؤشرات عن الحرية في بلدان العالم و منها الدول العربية و هناك مؤشرات مثل : مؤشر بيئة أداء الأعمال و يشمل بعض الدول العربية بحيث تحتل مصر مرتبة 42 ، و السعودية المرتبة 44 ، و الجزائر المرتبة 46 ، والعراق المرتبة 60، بالإضافة إلى مؤشر الشفافية الذي تعده منظمة الشفافية العالمية عن دول العالم و منها 4 دول عربية هي : تونس ، فالمغرب ، فالأردن ، فمصر ، بالمراكز على الترتيب 32 ، 37 ، 39 ،63 من بين 90 دولة مشمولة لعام 2000 . [3]

ثالثا : المؤشرات الإقتصادية الإجتماعية

بدأ الإهتمام مؤخرا بالمؤشرات الإقتصادية – الإجتماعية ، أي تلك التي ذات عائدية إقتصادية و إجتماعية أو هي على الحدود بينها كالعمالة و البطالة و الأجور و ظروف العمل و دخل الأسر و إنفاقها و الإدخار و الإستدانة و توزيع الثروة و أسعار الإستهلاك و الخدمات التعليمية و الصحية و التقنية و خدمات الرفاه و الأمن الإجتماعي .

وقد حاولوا تصحيح الناتج القومي الإجمالي ليصبح بشكل أفضل مقياس للرفاه الإقتصادي و تستلزم هذه المقاربة تخفيض النتاج القومي الإجمالي و عدم إحتساب نفقات الدفاع و النفقات المتعلقة بالأمراض الحضرية كالتلوث و الإزدحام و الجريمة كما تستلزم إضافة قيمة مقدرة لأوقات الفراغ و خدمات الإستهلاك المعمر وقد تم تصنيف الخدمات الصحية و التعليم كإستثمار أكثر من كونها إستهلاكا.[4]

---

[1] – أحمد عارف العساف ، مرجع سبق ذكره ، ص52 .

[2] – نفس المرجع ، ص 54 .

[3] – نفس المرجع ، ص 54.

[4] – نفس المرجع ، ص 54.

رابعا : مؤشرات الحاجات الأساسية

قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجات البشرية الأساسية و إقترحوا صيغ تصنيف لها و حاولوا تحديد المقدار الضروري و الكافي من الحاجات المستقلة ، و يتطلب تبني مقاربات الحاجات الأساسية في التنمية الإقتصادية صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات و قياس التصورات في إشباعها و تحديد الإستهدافات في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار زمني محدد ، وهناك عدة إستعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها : [1]

- مركز إشارة عن حالة التنمية الإقتصادية على المستوى القطري و المناطقي أي " خارطة " للحاجات الأساسية .
- أدلة لقياس الإستهلاك أو بنود للإستهلاك اللازم لتحسين الرفاه المستهدف والفعلي .
- نقاط إسترشادية للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة و قياس التغيرات في مستويات دخل الفرد .
- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية .
- تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح .
- تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي ، والسرعة التي يتم فيها ردم الهوة أو إتساعها ، و تحديد أنماط لتأشير المعايير الدولية للرفاه و تقييم البلدان وفقا لذلك .

خامسا : مؤشر التغيرات الهيكلية

يهتم هذا المؤشر بالتغيرات الحاصلة في الهياكل الإقتصادية للدول النامية لتأشير درجة التنمية المتحققة فيها، و من النماذج الموضوعة ضمن هذا الإطار النموذج الذي اقترحه جنري (chenery) فهو يعتمد على حساب إنحرافات الإنتاج الحقيقي للقطاعات الإقتصادية عن الإنتاج الإفتراضي لهذه القطاعات خلال مدة معينة ، مع الأخذ بنظر الإعتبار عدم حدوث تغيرات هيكلية داخل القطاعات الإقتصادية للمدة ذاتها . [2]

سادسا : مؤشر الإمكانات

أحد المؤشرات المستخدمة لقياس القدرات الذاتية للدول النامية و طبيعة الظروف التي يمكن أن تساعد أو تعوق في تحقيق الإستقلال و مؤشراته هي : [3]

- الموقع الجغرافي : يتعلق بالأهمية النسبية للموقع الجغرافي للدولة .
- الحجم : يتضمن مساحة الدولة و عدد السكان .
- مدى تفاوت الموارد الطبيعية و تنوعها .
- التقارب الحضاري و الإجتماعي للسكان .

سابعا : مؤشرات التنمية القومية

هي مجموعة من المؤشرات ، ينقسم كل واحد منها إلى مؤشرات فرعية الهدف من ذلك هو قياس التطور و إمكان بلوغ الأهداف، يتم ذلك من خلال معرفة، مؤشر الوفاء بالإحتياجات الأساسية، ومؤشر المشاركة بالتنمية الإقتصادية وإتخاذ القرارات،ومؤشر تأمين الإستقلال والإعتماد على الذات فيما يخص الغذاء والعلاقات الإقتصادية والتكنولوجيا والثقافة، كذلك مؤشر الأداء الإقتصادي المتمثل بالإطار المؤسسي للإنتاج وهيكل المتغيرات الإقتصادية الكلية والنمو الإقتصادي والإستقرار

---

[1] – محمد عدنان الوديع ، مرجع سبق ذكره، ص 6 .

[2] – نقلا عن الموقع الإلكتروني : 21:25 , 1/01/2013 ,www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid .

[3] – نفس المرجع .

والقضاء على تبديد الموارد، ومؤشر الأمن الإجتماعي والسلامة العامة، ومؤشر صيانة البيئة والمحافظة على التـــوازن البيئـــي، وأيضا مؤشر التطورات السكانية، وأخيرا مؤشر تطور قاعدة المعلومات، مع الأخذ بعين الإعتبار أي قضايا تنموية أخرى ذات أهمية خاصة .[1]

ثامنا : مؤشر الرفاه ونوعية الحياة

يأخذ ثلاث مقاربات هي الرفاه الحقيقي والإنفاق الكلي والدخل الكلي.[2]

تاسعا : مؤشر الأدلة المركبة

يتضمن الدليل مستوى المعيشة و دليل نوعية الحياة و دليل نوعية الحياة المادية ودليل الصحة الإجتماعية و الدليل العام للتنمية الإقتصادية و دليل التنمية البشرية .

تعد مؤشرات التنمية الإقتصادية المتعددة والمتنوعة التي من ضمنها مؤشرات تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة كل عام ، هي الإجراءات السليمة لعملية التقييم والمراقبة للبرامج التنموية ، ليتم بعدها إتخـــاذ التـــدابير اللازمة سواء على مستوى الدولة أم على صعيد المجموعات الدولية من اجل معالجة المشكلات والإخفاقات التي تعترض عملية التنمية الإقتصادية ، وإن عملية المعالجة و تجاوز الإخفاقات تعمل على تعزيز الإستقرار و التقدم . [3]

المطلب الثالث : عقبات التنمية الإقتصادية

تعترض عمليات التنمية الإقتصادية العديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل العمل من أجل تحقيق هـــذه العملية دون المستوى المطلوب ، الأمر الذي يؤدي إلى إستمرار حالة التخلف ، و من الصعب تناول كل المعوقات ، لـــذلك سوف يتم التركيز على :

الفرع الأول : العقبات الإقتصادية

يرى بعض الإقتصاديين أن أهم العوائق الإقتصادية التي قد تعطل التنمية الإقتصادية هي :[4]

أولا : الدائرة المفرغة للفقر

يؤدي انخفاض الدخول في الدول النامية إلى تدني معدل الإدخار في تلك الدول، وبالتالي إنخفاض معدل الإســـتثمار ولكسر حلقة الفقر، والتغلب على آثارها السلبية على التنمية الإقتصادية ، تلجأ الدول النامية لتمويل الخارجي عن طريـــق المديونيات من الدول المتقدمة والغنية، والقروض أيضا من الدول والهيئات الدولية المهتمة بالتنمية الإقتصادية ، كالبنك الدولي.

غير أن النمو لا يعتمد على وفرة رأسمال فحسب، وإنما يعتمد كذلك على كفاءة إستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحـــة، كما أن الإستثمار لا يعتمد على وفرة المدخرات فحسب، بل أيضا على الفرص الإستثمارية المدروسة والمجدية إقتصاديا، وهي عادة غير متوفرة في الدول النامية، وهذا ما يطلق عليها في أدبيات الإستثمار تدني الطاقة الإستيعابية للدول النامية.

ثانيا : ضيق السوق المحلية

تقضي عملية التنمية الإقتصادية إنشاء المصانع بحجم كبير ، للإستفادة من إقتصاديات الحجـــم كفـــاءة التشـــغيل ، و الإستفادة من التطور الفني في خفض تكلفة إنتاج الوحدة ، و تحقيق الكفاءة من الموارد المستغلة و عادة ما يتعـــذر إنشـــاء

---

[1] – نقلا عن الموقع الإلكتروني : www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid, 1/01/2013 , 21:25

[2] – نفس المرجع .

[3] – نفس المرجع .

[4] – موسى سعداوي ، مرجع سبق ذكره، ص 8 .

المصانع بحجم كبير في الدول النامية ، بسبب ضيق الأسواق المحلية من إستيعاب إنتاج الطاقة القصوى لهذه المصانع ، و يرى البعض بأن بإمكان الدول التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية بإنتهاج سياسة التنمية المنتهجة إلى الخارج ، و الإستفادة من ضمانات منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة.

ثالثا : ندرة رؤوس الأموال و صعوبة تحقيق معدل مرتفع من تكوين الرأسمالي

و المهم هنا هو ندرة رؤوس الأموال المستثمرة بالنسبة إلى عدد السكان أو بمعنى آخر نصيب الفرد من رؤوس الأموال المستثمرة، و يراعي أن مصدر كل إستثمار هو الإدخار و من ثم فيمكننا أن نظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستوى الإدخار و التي تقف عقبة في سبيل تحقيق الإستثمار و خاصة في المراحل الأولى من التنمية الإقتصادية .[1]

رابعا : إنخفاض الكفاية الإنتاجية

يرجع إنخفاض الكفاية الإنتاجية في الدول النامية عادة إلى نوع عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية ، فالمهم هنا ليس كمية الإنتاج بل جودتها ، فالدول النامية تفتقر عادة إلى بعض الثروات الطبيعية كالأراضي الزراعية الخصبة و القوى المحركة و المواد الخام اللازمة لبعض الصناعات ، فالمشكلة هي العمل على زيادة الثروات كما و نوعا ، أما فيما يتعلق بعنصر العمل فالمشكلة لا تكمل في زيادة عدد العمال و إنما تنحصر في تعليمهم و تزويدهم بخبرات جديدة و تدريبهم على إستخدام الآلات وأساليب الإنتاج الحديثة.[2]

خامسا : التبعية الإقتصادية

من المظاهر الأخرى التي يتميز بها معظم الإقتصاديات النامية ، هو تبعية معظم تلك الإقتصاديات للإقتصادات المتقدمة التي تخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب مصالح الدول النامية ، و نتيجة لهذه التبعية و بسبب عدم التكافؤ بين هاتين المجموعتين من الدول ، فإن تلك التبعية لا بد و أن تقود إلى إنتقال الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الإقتصادات المتقدمة إلى الدول النامية ، تلك الأزمات التي لابد و أن تعيق تحقيق عملية التنمية الاقتصادية .[3]

سادسا : ضعف مساهمة القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية

تتسم معظم الإقتصادات النامية بضعف مساهمة القطاع الصناعي و خاصة الصناعة التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية و في كل المؤشرات الاقتصادية ، إذ يلاحظ ضعف مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج و الدخل القومي و التي لم تبلغ أكثر من 10 %، في الوقت الذي تصل فيه تلك النسبة و المساهمة إلى أكثر من 40 % في الدول المتقدمة .([4])

من ناحية أخرى يلاحظ أن أغلب الصناعات السائدة في معظم الإقتصاديات النامية هي الصناعات الصغيرة و الخفيفة و الاستهلاكية أو الصناعات المكثفة للعمل ، مع غياب وجود الصناعات القائدة أو الأساسية التي تعتبر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية كالصناعات الثقيلة ، إضافة إلى تميز هذا القطاع بإنخفاض إنتاجية العمل ، نتيجة لعدم الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة و إعتماد الفنون الإنتاجية البسيطة و التقليدية إضافة إلى إنخفاض معدل رأس المال / العمل في معظم الصناعات،كما يلاحظ بأن معظم الصناعات القائمة تعتمد و بدرجة كبيرة على المواد الأولية و المواد النصف المصنعة

---

[1] – محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 300 .

[2]– نفس المرجع ، ص 300.

[3] – نفس المرجع ، ص 300.

[4] – نفس المرجع ، ص 300.

المستوردة من الخارج ، و هذا يعني أن النسبة الكبيرة من القيمة الإضافة المتولدة في هذا القطاع تذهب للخارج ، بمعنى آخر أن هذا القطاع و في معظم الدول النامية ظل يعتمد بدرجة كبيرة على الخارج .[1]

سابعا : تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج داخل اقتصاديات الدول النامية

و يقصد بهذه الظاهرة وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما داخل الإقتصاد القومي أحدهما قطاع إقتصادي متقدم و آخر تقليدي متخلف و العلاقة بين القطاعين مفقودة ، فالقطاع الحديث في الدول النامية يبدو كجزء من عملية إعادة الإنتاج في الدول الرأسمالية .[2]

الفرع الثاني : العقبات التكنولوجية و التنظيمية

تحتاج عملية التنمية الإقتصادية إلى التنسيق و تعاون مكثف بين القطاع العام و القطاع الخاص الذين يشكلان أساس إقتصاد الدولة ، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من أجل تحديد المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها ، و هذا عن طريق نقل التكنولوجيا المناسبة و التكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم ، و عليه فالدول النامية تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة غير معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة و ظروف الدول لأن إستخدام التكنولوجيا العالية دون دراسة كافية لإحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا المطلوبة لن يحل مشكلات التنمية الإقتصادية بل سيشكل عقبة أمامها .[3]

الفرع الرابع : العقبات الإدارية

تتمثل هذه المعوقات في كون أن المشكلة الإدارية في المجتمعات النامية لا تساعد في تحقيق تنمية متوازنة، وتظهر هذه المعوقات الإدارية في المجتمع النامي في جملة من النقاط منها: [4]

–الإعتماد على الأساليب الإدارية التقليدية سواء في توزيع التخصصات أو في توزيع المهام وعدم توظيف الأساليب والطرق الإدارية الحديثة.

–البطء الشديد في إتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة في تسيير الموارد البشرية والمالية والتهرب من تحمل المسؤولية مع تفشي ظاهرة البيروقراطية.

–مركزية النشر.

–عدم واقعية الأهداف التي تحدد ضمان إستراتيجيات مختلفة سواء في المجال التعليمي أو الصناعي أو الزراعي ...إلخ مع رفع شعارات لا تتماشى والأهداف المرسومة مما يضطر المسؤولين في البلدان النامية إلى تسطير برامج إنمائية خيالية مثل إفتتاح خطوط جوية مردوديتها تكون محدودة، أو إنشاء مصانع ذات إنتاج متخصص تتطلب موارد مالية عالية تكون الدولة عاجزة على تحقيقها مما يؤدي إلى هدر الموارد الطبيعية والطاقات البشرية وإستنزاف القدرات الإقتصادية لتلك الدول .

– عدم تتبع نظام واضح في كثير من الميادين خاصة الميدان التجاري يهدف أساسا إلى ضبط المعاملات الناتجة عن توزيع المنتجات، الضرائب، الأسعار... الخ.

---

[1] – محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 300 .

[2] – علي توبين ، النمو الديموغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر– (1970 – 2002)، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2004، ص 7 .

[3] – نوال جمعون ، مرجع سبق ذكره ، ص 37 .

[4]– فكرون السعيد ، إستراتيجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر – ، أطروحة دكتوراه في علم إجدتام التنمية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2005 ، ص ص158 – 160.

– تسرب العمالة الماهرة المتخصصة في كثير من القطاعات والميادين الإنتاجية التي تعتبر أساسية إلى خارج المجتمع.

– ضعف كبير في مستوى الخدمات المتعددة المقدمة لأفراد المجتمع مع تعرضهم إلى معانات في كثير من مجالات الحياة مثل نقص الكهرباء الغاز، المياه،...الخ، مما يؤثر سلبا في تنمية المجتمع.

– عدم نزاهة المسؤولين وعدم صلاحيتهم في تسيير الشؤون العامة للمجتمع، مع بروز إنحرافات كثيرة لـــدى القيـــادة والحكام.

– الإعتماد على الجهوية والمحسوبية في التعيينات بعيدا عن القدرة والتخصص والكفاءة.

إن عدم وجود سياسة واضحة تعمل على متابعة المشاريع الواجب إنجازها وتقييمها، وبالتالي غياب القانون في كثير من الحالات مع التستر على الأخطاء الإدارية والمالية، وعدم تنفيذ القواعد الإدارية المعمول بها في تسيير الشؤون العامة للمجتمع النامي كل هذا لا يسمح بتحقيق تنمية واسعة ومستمرة بالمجتمعات النامية .

الفرع الرابع : العقبات السياسية

من أهم المعوقات في المجال السياسي يمكن ذكر ما يلي: [1]

– التبعية السياسية إذ نجد الدول المتقدمة تمارس ضغوطا واضحة على الدول النامية حتى تصبح موالية لها، وقد يؤدي هذا الضغط في بعض الأحيان إلى حدوث ثورات واضطرابات داخل هذه البلدان النامية، و إن المساعدات (الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية.. إلخ) التي تمنحها الدول الصناعية للدول النامية إلا عامل من العوامل التي تبقى على تبعية هذه الـــدول لهـــا، ولنظامها الاقتصادي والسياسي،أضف إلى ذلك فإن الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية تكون مشروطة بمقابل معين كالحصول على قواعد عسكرية أو تسهيلات على أراضيها أو الحصول على تأييد لمواقف سياسية معينة...الخ.

– إن الوضع الإستعماري الذي عا شته معظم البلدان النامية بقيت آثاره السلبية إلى حد الآن، مما يصبح متغيرا جوهريا في بناء أي خطة تنموية يجب إتخاذها.

– إن المجتمعات النامية تشتهر بعدم الاستقرار السياسي، وهذا من حيث إنتشار الحروب الأهلية والإضطرابات العرقية التي تعد عاملا يؤثر سلبا في تنمية المجتمع.

– إن جل المجتمعات النامية تفتقر إلى حد كبير لنظام ديمقراطي يسمح بمشاركة سياسية مهمة تفتح المجال أمام كل أفراد المجتمع من أجل التداول على الحكم.

– عموما نجد القوة الإقتصادية والسياسية بالمجتمعات النامية متمركزة في طبقة إجتماعية واحدة هذا إن لم نقل في يد أسرة أوجماعة واحدة حاكمة وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى إحتكار السلطة وبالتالي اللاعدالة في توزيعها.

– ضعف الوعي السياسي لدى الفرد بالمجتمعات النامية ويظهر هذا جليا في ضعف المشاركة السياسية وتـــدني الثقافـــة السياسية بالمجتمع.

– تأثير العلاقات غير الرسمية (من عادات وتقاليد وأعراف والروابط التقليدية القبلية) على النظم السياسية، ومنه علـــى عملية إتخاذ القرارات السياسية اللازمة لأي عملية تنموية بالمجتمع .

[1] – فكرون السعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 160 .

الفرع الخامس : العقبات الإجتماعية

و من بين هذه العقبات نذكر :

أولا : محدودية الموارد البشرية

يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية و كذلك ملائمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الإقتصادية في البلدان ، حيث ينعكس ذلك في عدم تحقيق معدلات نمو مرتفعة و كذلك ينعكس في إنخفاض مستوى الإنتاجية و ضعف حركة عوامل الإنتاج ، و إن الندرة النسبية في المهارات و التخصصات المهنية المختلفة التي تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية الإقتصادية و توسع الإنتاج و تنوعه ، إضافة إلى ذلك فإن القيم التقليدية البالية و المؤسسات الإجتماعية التقليدية قد تضعف من الحوافز المطلوبة لدفع عملية التنمية الإقتصادية. [1]

و بسبب المشكلات المتعلقة بندرة المهارات و المعرفة الفنية فإن البلدان لا تستطيع إستغلال رأس المال بالمستوى الكفء و المطلوب ، لهذا فإن محدودية الموارد البشرية كما و نوعا تمثل قيدا على التنمية الإقتصادية .[2]

ثانيا : نقص الدخل

أن الإدخار و هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على الإستهلاك و بما أن الدخل القومي منخفض ، فإن هذا يترتب عليه إنخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد في هذه الدول ، و بالتالي فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع الميل إلى الإستهلاك و إنخفاض الميل إلى الإدخار، و ما يقود إليه ذلك من إنخفاض الإدخارات المتاحة في البلدان المتخلفة . [3]

---

[1] – مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص155 .

[2] – نفس المرجع ، ص 155.

[3] – أحمد عارف العساف ، مرجع سبق ذكره ، ص 225 .

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل أمكننا التوصل إلى مجموعة من النتائج التالية :

* لقد استحوذت قضية التنمية الإقتصادية على اهتمام الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما تبرزه الجهود العديدة لبرامج التنمية، فالتنمية تعني تغييرا في كل معاني الحياة ، ولن تنجح برامج التنمية الاقتصادية بغير تغيير النظام الاجتماعي ليكون نظاما يعمق الشعور بالإنتماء ويجعل لدى المواطن الدوافع الملائمة للتنمية الإقتصادية.

* تسعى الدول من خلال عملية التنمية الإقتصادية إلى تحقيق مجموعة الأهداف مثل زيادة الدخل القومي ، و رفع مستوى المعيشة ... إلا أن هذه الأهداف تختلف من بلد إلى آخر و من فترة إلى أخرى للبلد الواحد ، و هذا راجع لإختلاف الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية بين الدول المختلفة .

* تتوقف فعالية التنمية الإقتصادية على مجموعة كبيرة و مترابطة من المقومات ، و من بينها التخطيط المنظم و المدروس للتنمية، الإنفتاح و التعاون الإيجابي بين الدول المختلفة ....إلخ .

* من أجل تحقيق عملية التنمية الإقتصادية لابد من توفر العديد من المستلزمات ، و من أبرزها تكوين رأس المال ، و المورد الطبيعية ، و الموارد البشرية ، و التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي ،إلا أن تحقيق عمليات التنمية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها وتدفع الدولة إلى التمويل الخارجي وبهذا فإن التنمية تتطلب مصدرين أحدهما: محلي(داخلي) والآخر خارجي.

* من أجل الوصول إلى الإستراتيجية الملائمة للتنمية الإقتصادية لأي بلد نامي لابد من دراسة و تحليل الظروف الإقتصادية والإجتماعية و السياسية التي يمر بها ذلك البلد من أجل إختيار الإستراتيجية الملائمة التي تساعده على تحقيق الأهداف المحددة ، بحيث نميز بين ثلاثة أنواع من الإستراتيجيات و هي إستراتيجية إحلال الواردات ، و إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير وإستراتيجية الصناعات المصنعة.

* إن الترجمة العملية لنظريات التنمية و تطبيقاتها في المجتمعات المختلفة تقوم على تبني سياسات محددة ، و لذلك فإنه تم التمييز بين ثلاثة سياسات لتنمية الإقتصادية ، و هي سياسة التنمية الحرة و سياسة التنمية المخططة و سياسة التنمية المختلطة المتوازنة نسبيا ، ونظرا لتحولات الواسعة في مفهوم التنمية الإقتصادية لذلك فقد عرفت مؤشرات التنمية الإقتصادية تطورات هامة ، والتي قسمت إلى مؤشرات إقتصادية و إجتماعية و مؤشر الأدلة المركبة و مؤشر الحاجات الأساسية و مؤشر الرفاه ونوعية الحياة .

* تتعرض عملية التنمية الإقتصادية للعديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل صعوبة في تحقيق التنمية ، وتنقسم هذه الصعوبات إلى عقبات إقتصادية و عقبات إجتماعية و عقبات تكنولوجية و عقبات سياسية و إدارية .

تمهيد :

تتسم البيئة الدولية الراهنة بإحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء ، و ذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية و نقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة و خلق المزيد من فرص العمل والتعزيز في قواعد الإنتـــاج وتحسين المهارات و الخبرات الإدارية و تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق .

ويحتل الإستثمار الأجنبي المباشر أهمية إستثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة ، و في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لإقتراضها من العـــالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الإستثمار الأجنبي المباشر من جهة و تنشيط الإستثمار المحلي و السيطرة عليه من جهة أخرى .

و لذلك رأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول : مفاهيم حول الإستثمار الأجنبي المباشر .
- المبحث الثاني : معالم الإستثمار الأجنبي المباشر .
- المبحث الثالث : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الإقتصادية .

المبحث الأول : مفاهيم حول الإستثمار الأجنبي المباشر :

إن مصطلح الإستثمار الأجنبي المباشر و إن كان مصطلحا شائعا و كثير التداول على الصعيد الإقتصادي ، و السياسي و المالي و القانوني و حتى البيئي ، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومه الدقيق لذلك سيتم في البداية تناول مفهوم هذا الإستثمار و خصائصه ، ثم سوف نتناول التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر من ظهوره و حتى الوقت الراهن ، ثم سوف نتناول مختلف النظريات التي حاولت تفسير الإستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الأول : مفهوم و خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر :

سوف يتم التطرق في هذا المطلب لمختلف التعريفات التي أعطيت للإستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى تطرق إلى خصائص هذا الإستثمار .

الفرع الأول : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

تختلف نظرة الباحثين و المفكرين الإقتصاديين عن نظرة المنظمات و الهيئات و المؤسسات الدولية للإستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أنهما تشتركان في نقطتين أساسيتين هما : الملكية للمشروع ، و حق المراقبة للمؤسسة المستثمرة فيها ، أي أن هذا الإستثمار يمكن الكيان الذي يستثمر في ممارسة الرقابة المباشرة على أصول الشركة التي أستثمر فيها ، لذا سنأخذ تعريف كل جهة على هذا :

أولا : تعاريف بعض الباحثين الإقتصاديين

وردت العديد من التعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر ، من الباحثين و المفكرين الإقتصاديين ، و التي سوف نتناول البعض منها فيما يلي :

– فهناك من عرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه :« تلك الإستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي ، إما بسبب ملكيته الكاملة لها ، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة و يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج ، الأول وجود نشاط إقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف ، و الثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع » .[1]

– و ينطوي مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر تاريخيا على :« تصدير رأس المال من بلد يسمى المصدر أو البلد الأم إلى بلد آخر و يسمى البلد المستورد أو المضيف ، إذ يتم الإستثمار في مشروعات و قطاعات معينة» .[2]

– يمكن أن يعرف على أنه : « الإستثمار الذي يتبع بالمراقبة و يأخد شكل تأسيس مؤسسة من طرف المستثمر وحده، أو من طرف شركة متعادلة الحصص، أو إعادة الشراء كليا أو جزئيا لمؤسسة في الدولة المضيفة ».[3]

– وقد عرف كذلك بأنه : « شراء موجودات أجنبية مع إمتلاك الحق في إدارتها و بناء على ذلك يكون الإستثمار الأجنبي طويل الأمد مع رقابة إدارية يمارسها كيان إقتصادي متوطن في إقتصاد بلد مضيف ».[4]

– ويعرف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه : «عبارة عن إنتقال رأس المال ، و الذي يرافقه إشراف مستمر من قبل

---

[1] – نزيه عبد المقصود ، مبروك، الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية ،2007، ص 31.

[2] – حسن كريم حمزة،العولمة المالية والنمو الإقتصادي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2011 ، ص 69 .

[3] – زغيب شهرزاد ، الإستثمار الإجنبي في الجزائر واقع و آفاق ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد الثامن ، فيفري 2005 ، ص 3 .

[4] – سليمان عمر عبد الهادي ، الإستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي و الإقتصاد الوضعي ، الأكاديمون للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010، ص ص 23،24 .

المستثمر و يثبت هذا قانونيا و ذلك تبعا للحصة التي يملكها المستثمر الأجنبي في أسهم الشركات أو الفروع الخارجية».[1]

و الإستثمار الأجنبي المباشر يكون بواسطة الشركات متعددة الجنسيات لأنها تملك البنى و الهياكل التي تقدم لهذه العمليات من الخارج ، و قد يتم تمويل هذه الإستثمارات من الأموال المملوكة و الأرباح المحتجزة و القروض التي تحصل عليها الشركة الأم أو المؤسسات المالية و عادة ما تقوم الشركات متعددة الجنسية بإستثمارها في دول تتوفر على الموارد الطبيعية و السوق والموارد البشرية الكفأة للقيام بعملية الإنتاج .[2]

ثانيا : تعاريف بعض المؤسسات و الهيئات الدولية

وردت العديد من تعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر من قبل المؤسسات و الهيئات الدولية ، نذكر منها :

– عرفته منظمة التجارة العالمية بأنه : «الإستثمار الذي يحصل عندما يقوم بلد ما (البلد الأم) بإمتلاك أصل موجود في بلد آخر (البلد المضيف) مع وجود النية في إدارة ذلك الأصل ».[3]

– و قد عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) بأنه: « إستثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (بلد المضيف) بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله و الرقابة عليها من البلد الأم أو المضيف و قد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا[4] ، و قد ورد في وثيقة قرارات الأمم المتحدة للتجارة و التنمية عام 1999 أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو تشغيل لرأس المال عبر حدود الدولة ، شريطة أن يملك 10 % من الأسهم ذات حق في التصويت المشروع ، سواء كان المشروع جديدا أو عاملا قائما بالفعل».[5]

– و قد عرفه صندوق النقد الدولي بأنه : « المال المستثمر في دولة أخرى و يشرف عليه أصحابه بصفة مباشرة و يتضمن ذلك فروع المشروعات الأجنبية في دولة معينة و المشروعات التابعة لمشروعات أجنبية و العقارات التجارية المملوكة للمقيمين في الخارج[6]، و يكون الحد الفاصل لتعريف الإستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للبلد المضيف تساوي أو تفوق 10 % من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الإستثمار المباشر» .[7]

– و قد عرفت المجموعة البريطانية الملكية المعنية بالشؤون الدولية في عام 1973 الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه : « تملك دولة أو رعاياها لأوراق مالية صادرة في بلد آخر مما يؤدي إلى إنتزاع السيطرة و الإشراف على تلك الأوراق ، في الوقت الذي تصل ملكية الطرف الأجنبي إلى درجة تمكنه من ممارسة تلك الحقوق و الواجبات » .[8]

– حسب تعريف منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية فإن: « حصة المستثمر، يجب أن تكون من 10 % فما فوق كي يعتبر إستثماره إستثمار أجنبي مباشر ، و بالتالي إذا كانت حصة المستثمر الأجنبي أقل عن 10 %، فإنه في هذه الحالة يعتبر

---

(1) – فاروق تشام ، الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الإقتصادية ، الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسة الإقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الإقتصادي الجديد ، جامعة ورقلة ، 22 / 23 / أفريل 2003 ، ص 5 .

(2) – بلعيد بعلوج ، الآثار المترتبة على الإستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، أكتوبر 2002، ص 6.

(3) – حيدر نعمة بخيت ، بحث حول الإستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الأوسط ، كلية الإدارة و الإقتصاد ، جامعة الكوفة ، السنة غير مذكورة ، ص 4 .

(4) – حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 69 ، 70 .

(5) – نسرين نصر الدين حسين ، نظرة عالمية على الإستثمار الأجنبي مع التطبيق على مصر ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 2006 ، ص 15 .

(6) – بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية و الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003 ، ص 58 .

(7) – نقلا عن الموقع الإلكتروني : 00: 16 . 10/03/2013 . www.hrdiscussion.com

(8) – دارين وشاح وشاح ، دور الإستثمارات الأجنبية في تطوير أداء سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة الماجستير، تخصص المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية غزة ، دفعة 2009 ، ص ص 57،58 .

إستثمار أجنبي غير مباشر ، ومع ذلك فالخط الفاصل بين الإستثمار المباشر و الغير المباشر غير واضحا ».[1]

و من خلال التعاريف المقدمة للإستثمار الأجنبي المباشر من قبل الباحثين الإقتصاديين أو من قبل بعض الهيئات و المؤسسات الدولية نستخلص بأن الإستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية مستثمر أجنبي لمشروع أو إستثمار أو أصول ...إلخ في بلد آخر يطلق عليه البلد المضيف ، و هذه الملكية يمكن أن تكون ملكية كلية أو جزئية ، على أن تكون حصة المستثمر الأجنبي تساوي أو تفوق 10 % كحصة محددة لإبداء الرأي و القدرة على التصويت ، بالإضافة إلى تأكيد على طول مدى الإستثمار الأجنبي المباشر .

الفرع الثاني : خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بجملة من الخصائص و التي نوجزها في : [2]

- تنوع صوره : حصص ملكية ، آلات ، تكنولوجيا ، معرفة و مهارات .
- الحق في إتخاذ القرار و في الرقابة على المشروعات ، و بالتالي نقص مخاطره .
- إستثمار طويل الأجل ، مما يسهل على الدول المضيفة مراقبته .

بالإضافة إلى الخصائص التالية : [3]

- إن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تقلل من إحتمال حدوث الأزمات المالية و العجز عن تسديد الديون و ذلك مع المقارنة مع تدفقات الديون قصيرة الأجل .

— يتحمل المستثمر الأجنبي المخاطر التجارية و الغير تجارية التي تواجه إستثماراته ، ولكن تقلل تلك المخاطر الشاملة التي تواجه البلد المضيف للإستثمار الأجنبي المباشر ، و من ثم يستطيع تحمل تدفقات مالية أكبر و مستوى أعلى من الإستثمار الأجنبي .

- يصطحب الإستثمار الأجنبي المباشر معه الإدارة و التكنولوجيا مما يؤدي إلى تحقيق فوائد للبلد المضيف و يرفع من معدلات العائد على المشروع التي تتخذ إستثمارات إنتاجية ، و لكن التمويل بالأسهم قد يحمل البلد المضيف تكاليف أكبر ، فقد أشارات بعض الدراسات أنه عبر فترات زمنية طويلة تبين أن متوسط العائد الذي يطلبه المستثمر الأجنبي يزيد عن أسعار الفائدة على الدين .

- أن الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بصورة مؤقتة على الصرف الحقيقي ، و ذلك لأن التدفقات الإستثمار المذكور تخلق في البلدان زيادة في الطلب على مستلزمات الإنتاج الوطني كالعمالة و المواد الأولية ، مما يؤدي إلى إرتفاع أسعارها و يترتب على ذلك إرتفاع مؤقت في السعر الصرف الحقيقي في البلد المضيف ، و بنفس الوقت ما دام الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد من مخزون رأس المال المحلي و تحسين الإنتاجية الحدية للعمالة ، فهذا يعني ضمان إرتفاع سعر الصرف الحقيقي .

- قد تصبح ظروف ميزان المدفوعات أكثر تعقيدا في حالة تدفقات الإستثمار المباشر لتمويل الإستثمارات الإنتاجية التي تتطلب إستيراد كمية كبيرة من السلع الرأسمالية و الوسطية و لكن هذا النوع من الإستثمار لا يثير القلق لأنه يعكس الإستثمار

---

[1] – محمد طالبي ، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ،جامعة الشلف ، الجزائر، بدون سنة، ص 314.

[2] – أميرة حسب الله محمد ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و الغير المباشر في البيئة الإقتصادية ،دراسة مقارنة (تركيا ، كوريا الجنوبية ، مصر) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 19 .

[3] – حازم بدر الخطيب ، أهمية الإستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية و إنعكاساتها و دورها في دعم المشاريع الصغيرة ، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الجزائر ، يومي 17 – 18 أفريل 2006 ، ص ص 227،226 .

الإنتاجي الذي يزيد من الطاقة الإنتاجية على خلاف حالات العجز التي تصحب الواردات من السلع الإستهلاكية ، ففي الوقت الذي يمكن تحقيق توازن بين الصادرات و الواردات عن طريق خلق صادرات جديدة و إعادة تصدير السلع التي تم إنتاجها محليا ، فإن ذلك قد لا يتحقق على صعيد الواقع العملي ، مما يؤدي إلى نقصان في الإحتياطات الأجنبية ، و لكن التقييم المناسب لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على نسبة العوائد و نسبة المستوردات و الصادرات المحفزة بالإستثمار المباشر .

بالإضافة إلى : [1]

- تمللك جزئي أو كلي لإستثمارات من طرف مستثمر أجنبي في إقليم بلد مضيف غير البلد الأصلي للمستثمر .
- إحتمال تواجد مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي حسب نسبة المساهمة المتفق عليها في بداية الإستثمار .
- قد يأخد الإستثمار الأجنبي المباشر شكل مشروع مشترك أو تملك كلي للمشروع أو فرع لمؤسسة أجنبية.
- يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات ، و تكنولوجيا و معرفة.
- ينطوي الإستثمار الأجنبي المباشر على ممارسة نشاط إنتاجي من طرف مستثمر الأجنبي على إقليم البلد المضيف .
- يهدف المستثمر الأجنبي عادة من وراء إنتقاله إلى دولة أخرى إلى تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية ، و الإجتماعية و السياسية و خاصة البيئة التي يحاول من خلالها المستثمر الأجنبي التخلص من الآثار البيئية السلبية لمختلف أنشطته خاصة ما تعلق منها بالإنتاج .

المطلب الثاني : التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر

لقد مر الإستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة و متفاوتة في ظروفها السياسية و الإقتصادية ، والتي قسمت إلى أربعة مراحل :

المرحلة الأولى (1800 – 1914) :

تمثل هذه المرحلة الصورة التقليدية للإستثمار الأجنبي المباشر أو ما يسمى بالنمط الإستعماري للإستثمارات الأجنبية المباشرة ، و التي تكون على شكل رأس مال مصدر من بلد أجنبي متقدم إلى دولة متخلفة و يكون في مشروعات تتعلق بإستغلال ثرواتها و خدماتها الأساسية ، حيث تقوم الدولة الأجنبية بإعادة تصنيع تلك الخدمات الأساسية و تصديرها بأثمان باهضة لتقوم بشرائها فيما بعد الدولة المضيفة ، و إرتبط في تلك الفترة مفهوم رأس المال الأجنبي بالسيطرة الإستعمارية . [2]

فالفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، و التي إمتدت من 1870 إلى 1914، تميزت بظروف إقتصادية و سياسية مناسبة ساهمت في تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة و يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها : إنخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات ، توفر الفرص الإستثمارية في المستعمرات ، ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب ، و حماية الدول المستعمرة لإستثماراتها الأجنبية .[3]

و بصورة عامة فقد شهدت هذه الفترة سيطرة سوق لندن المالية كمصدر لرأس المال للبلدان الأخرى ، فقد خلقت الثورة الصناعية في أوروبا طلبا قويا على الأغدية و المواد الخام ، و التي أمكن إشباعه بالإستثمار في أنحاء أخرى من العالم ،

---

[1] – محمد العيد البيوض ، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة : تونس – الجزائر – المغرب ، رسالة الماجستير، تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، دفعة 2011 ، ص 4 .

[2] – يحي سعيدي ، مرجع سبق ذكره، ص 70 .

[3] – نفس المرجع ، ص 70.

كما شهدت هذه الفترة إتساعا كبيرا في حجم التمويل الدولي ، و قد تباينت طبيعة تدفقات رأس المال بصورة كبيرة خـــلال هذه الفترة .[1]

و من الملاحظات التي رافقت التدفقات الرأسمالية في هذه الفترة هي :[2]

- كانت آجال الإقراض الطويلة قد تصل إلى 99 عام .
- ذهب نحو ثلثي رأس المال الأجنبي تقريبا لتمويل الإستثمار في السكك الحديدية و المرافق .
- ذهبت نسبة كبيرة من التدفقات إلى البلدان مرتفعة الدخل ، و لم تزود السوق الدولية للبلدان الفقيرة برأس المال .

و برغم من الصعوبات التي واجهت الإستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أن الإستثمار كان مربحا للمستثمرين في بريطانيـــا و قارة أوروبا ، و كانت الإستثمارات الأكثر ربحية في مجال السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية .

المرحلة الثانية (1914 – 1944) :

يطلق عليها فترة ما بين الحربين ، فقد تغير فيها نمط الإستثمار الدولي ، بحيث تغيرت الولايات المتحدة الأمريكية من مجرد بلد دائن ، إلى مصدر أساسي لتدفقات الرأسمالية جديدة [3]، و تميزت هذه الفترة بتراجع الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير و هذا راجع إلى :[4]

- ظروف الحرب العالمية و الإضطراب و عدم الإستقرار السياسي و الإقتصادي .
- إنهيار قاعدة الذهب و ما صاحب ذلك من زيادة إنكماش حجم الإقتراض الخاص .
- تصفية الإستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب و من الركود و التجارة .

و كان الإستثمار الأجنبي متركزا أساسا على الإستثمرات النفطية و تزايد الإستثمارات المتوجهة لبناء السكك الحديدية لهـــذا الغرض ، و شهدت هذه الفترة تنامي و تصاعد قوة الولايات المتحدة الأمريكية و تراجع سيطرة المملكة المتحدة في الســـيطرة على الإستثمار الأجنبي المباشر .

المرحلة الثالثة (1945 – 1989) :

إن أهم الآثار التي ترتبت على قيام الحرب العالمية الثانية تمثلت في تصفية الكثير من الإستثمارات الدولية ، فقد تم بيع الكثير منها ، و دمر بعضها ، و تمت مصادرة جانب مهم منها نظرا لما صاحب الحرب و ما لحقها مـــن ظـــروف سياســـية و عسكرية و إجتماعية في الشرق و الغرب ، و قد أدت هذه الظروف التي تعد في الواقع نتائج للحرب المذكورة ، إلى تحول دول كبيرة كانت مصدرة لرأس المال ، لتصبح في مركز مدين في مواجهة الدول الأخرى ، فقد أصبحت بريطانيا على سبيل المثال مدينة لمصر و الهند ، و الكثير من الدول النامية الأخرى ، كما إقترضت مبالغ كبيرة من الولايات المتحدة ، كما تسببت الحرب العالمية في زيادة أهمية الولايات المتحدة بإعتبارها مركزا رئيسيا لتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج سواء لدول المتقدمة أو النامية ، إذ بلغ حجم رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة المستثمرة في الخارج بين عام 1946 و 1952 حـــوالي 788.1 مليون دولار .[5]

---

[1] – يحي سعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

[2] – نفس المرجع ، ص 71.

[3] – منور أوسرير ، حوافز الإستثمار الخاص المباشر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد الثاني ، بدون تاريخ ، ص 103 .

[4] – نفس المرجع ، ص 103.

[5] – دريد محمد السمرائي ، الإستثمار الأجنبي و المعوقات و الضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 76 .

ولابد من الإشارة إلى بروز أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة بحيث بلغ حجم الإستمار الأجنبي المباشر ما يقارب 664 مليون دولار ، لكنها تراجعت في الأعوام بين 1975 – 1977 بسبب حدوث الأزمة النفطية الثانية ، إلا أنها عادت إلى الإرتفاع بعد ذلك .[1]

المرحلة الرابعة (1990 – إلى الآن) :

في عقد التسعينات أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركا عبر الحدود الوطنية ، و قامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي ، و إستمر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة و إعتماد سياسات تشجيع الإستثمار و تحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة أرجواي للمفاوضات التجارية .[2]

وزادت عدد المعاهدات ثنائية الأطراف الموقعة و المتعلقة بتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر و حمايته ، كما تم وضع إتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن ، و تقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع إتفاقية لتنظيم تدفق الإستثمار إليها ، كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد تأييدها لفكرة التوصل إلى إتفاقية عالمية بشأن الإستثمار بهدف مواصلة تحرير السياسات الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر .[3]

المطلب الثالث : التفسيرات النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر :

لقد وجدت العديد من النظريات و الآراء التي يتم بموجبها تفسير حركة رؤوس الأموال من أجل القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر ، والتي نذكر منها :

الفرع الأول : نظرية عدم كمال السوق

و هذه النظرية تحاول أن تفسر الإستثمار الأجنبي المباشر ، و يتمثل في أن السوق في الدول النامية هي عادة سوق ناقصة أي لا توجد فيها السوق التامة ، و التي هي سوق المنافسة الكاملة ، و بالذات في جانب العرض ، حيث أن أسواق الدول النامية تعاني من نقص الإنتاج، و العرض فيها نتيجة العدد المحدود من المشروعات ، و صغر حجم هذه المشروعات ، وضعف درجة تنوعها ، و لذلك فإن مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر و التي تقوم بها في الغالب الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات ، و التي تمتلك جوانب و عناصر قوة عديدة ،تجعلها أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية [4]، و من أهم عناصر قوتها التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ، ما يلي :[5]

– جودة و نوعية إنتاجها الأفضل لمقارنة ما تنتجه مع المشروعات المحلية .

– توفر مهارات و قدرات إدارية و إنتاجية و تسويقية لديها تفوق تلك التي تتوفر لدى المشروعات المحلية .

– قدرات مالية و فنية تتيح لها تحقيق حجم أكبر لإنتاجها ، و تحقق بسببها و فورات الحجم تجعل تكلفة إنتاجها أقل وسعر منتوجها أدنى مقارنة مع مشروعات المحلية التي تنتج بكلفة و سعر أعلى .

– قيامها بإختراق إجراءات الحماية الإدارية و الجمركية من خلال إقامتها مشروعات الإستثمار الأجنبي في الدول التي لا تفرض مثل هذه الإجراءات .

---

[1] – دريد محمد سمرائي ، مرجع سبق ذكره ، ص 77 .

[2] – حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر (تعاريف و قضايا) ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد الثاني ، 2004 ، ص 5 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني : www.arab-api.org/develop 1.htm ، 22/02/17:00،2013

[3] – نفس المرجع .

[4] – فليح حسن خلف ، العولمة الإقتصادية ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 89.

[5] – نفس المرجع ، ص 90 .

– إستفادتها من التسهيلات و الإمتيازات المالية و الضريبية و غيرها ، و التي تمنحها الدول النامية لجذب مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر إليها .

– الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية و التنظيمية و الإدارية و التكاملية ، و التي تتيح لها قدرة أكبر في كافة المجالات أعلاه فإن مقدرتها التنافسية تكون أكبر مقارنة مع الشركات و المشروعات المحلية ، و بالشكل الذي يحقق لها التفوق في أسواق الدول النامية نتيجة ضعف القدرة التنافسية للمشروعات المحلية ، و إرتباطا بطبيعة السوق الناقصة و الغير التامة في هذه الدول .

و لقد واجهت نظرية عدم كمال السوق عدة إنتقادات ، منها ما يلي :[1]

– هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الإستثمار الأجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العملية .

– إن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات لتملك المطلق لمشروع الإستثمار الإنتاجية كوسيلة لإستغلال جوانب القوة أو المزايا الإحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للإستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق .

الفرع الثاني : نظرية دورة حياة المنتج

و هذه النظرية تقوم على أساس إفتراض أن هناك دورة حياة معينة للمنتج يقتضي المرور بها من خلال مراحل عديدة ، و منها مرحلة البحث و الإبتكار ، ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية ، ثم مرحلة النمو في إنتاجها و تسويقها محليا و دوليا ، ومن ثم تأتي مرحلة تشبع السوق المحلية ، ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى ، و أخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة التطورات التكنولوجية و المنافسة السعرية و الجودة ، و يؤيد الواقع العملي و الممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة ، وهو الأمر الذي ينطبق على العديد من الصناعات التي تم نقلها إلى الدول النامية بحكم تقادمها الفني بإحلال بدائل أكثر تطور محليا .[2]

و من بين الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية نجد : [3]

– بالرغم من نجاح هذه النظرية و إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواع أخرى من السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية بفروضها السابقة عليها ، و من أمثلة ذلك السلع التي يطلق عليها سلع التفاخر مثل سيارات الرولز رويس أو السلع التي يصعب على الدول الأخرى تقليدها بسهولة .

– و هناك إنتقاد آخر و هو نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب قيام شركات متعددة الجنسيات بالإستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة.

– كما أن هذه النظرية تقدم فقط تفسيرا للسلوك الإحتكاري للشركة ، و إتجاهها إلى الإنتاج في الدول الأجنبية للإستفادة والتمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو إستغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة و كسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها الدول على الإستيراد .

---

(1) – عبد القادر السيد متولي ، الإقتصاد الدولي (نظرية و تطبيق) ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011 ، ص 204 .

(2) – فليح حسن خلف ، العولمة الإقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 91 .

(3) – عبد القادر السيد المتولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 207 .

الفرع الثالث : النظرية الإنتقائية

ترى النظرية الإنتقائية أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة في ثلاث متغيرات و هي المزايا الإحتكارية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي ، و المزايا المترتبة على الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية ، و المزايا المكانية أو الإمكانيات التي تتمتع بها الدول المضيفة المرتبطة بتوفر المواد الخام و المواد الطبيعية و البشرية و السوق المحلية المتسعة و البنية الأساسية و الإطار القانوني و المؤسسي المناسب ، و على ذلك فإن النظرية الإنتقائية بشمولها قادرة على الإحاطة بهذه الظاهرة ، غير أنه من الضروري ملاحظة أنه في مجالات معينة تلعب المزايا المكانية الدور الأكبر دون أن تنفرد بالتفسير ، بينما في حالات أخرى تلعب المزايا الإحتكارية للمشروعات أو الدولة المستثمرة الدور الحاسم ، و في حالات أخرى يتفوق الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية و تخطي كافة القيود الحكومية أمام الإستخدامات البديلة على غيره من العوامل كسبب من أسباب قيام الإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج .[1]

و بالرغم من قدرة هذه النظرية على شرح ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أنها تعرضت لمجموعة من الإنتقادات ، و ذلك لكونها أكثر تركيزا على المسائل الكلية ، و من تم فهي تعتبر قليلة الفعالية في صنع القرار و الإستفادة منها في الدول المضيفة و الدولة الأم ، بالإضافة إلى أن العلاقة بين العناصر الثلاثة و تطورها عبر الزمن يكتنفها الغموض ، حيث تم التعرض لها بشكل منفرد دون التعرض لعلاقة التأثير والتأثر بينهما ، كما أن معالجة فكرة مزايا الملكية على إنفراد غير مجدية و عديمة القيمة ، لأن فكرة التدويل أي جعل السوق الدولية داخل إيطار الشركة قادرة و كافية لشرح ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا يمكن للشركة تدويل إنتاجها دون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية و الإدارية .[2]

الفرع الرابع : نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الإفتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق التي تعرضنا لها سابقا ،و يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركة المتعددة الجنسية لضمان عدم تسرب الإبتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج و التسويق و الإدارة عموما إلى الأسواق الدولية المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الإستثمار المباشر أو عقود التراخيص أو الإنتاج ....إلخ و ذلك لأطول مدة ممكنة هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركة كسر حدة الرقابة و الإجراءات الحكومية بالدول المضيفة و إجبارها على فتح قنوات الإستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها ، بالإضافة إلى ضرورة إحتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأصول المعرفة أو الخبرة أو الإختبارات ... إلخ ، التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديرها أو بيعها لكي تحقق الحماية المطلوبة لإستثماراتها و من ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها و عملياتها الإنتاجية أو الإستثمارية أو التسويقية ... إلخ .[3]

إن ممارسات الحماية أصبح من الممكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن ، قد تكون أكثر فاعلية من تلك التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات ، حيث توجد الآن ضوابط لحماية براءات الإختراع على المستوى العالم ، التي تضمنها مواثيق متفق عليها و يقوم بتنفيذها منظمات دولية .[4]

---

[1] – عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة الإقتصادية منظماتها – شركاتها – تداعياتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 218 .

[2] – محمد العيد البيوض ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 27 ، 28 .

[3] – شعور حبيبة مرداوي ، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و محددات التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 2008 ، ص 31.

[4] – نفس المرجع ، ص 31 .

الفرع الخامس : نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)

عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الإقتصادية الكلية ، بحيث تجمع هذه النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية لشركة ، و كذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة ، و تؤكد هذه النظرية على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات ، و الإختراعات التكنولوجية المتلاحقة ، لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية .[1]

بحيث أن الإستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الإستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية ، حيث يختلف الهيكل الصناعي للإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى ، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة ، بينما مثلا الإستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل .

و تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها ، و النموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الإستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تؤكد النظرية أن الإستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية و يساعد في تسريع عمليات الإصلاح الإقتصادي للدول المضيفة ، دون تقديم التفاصيل .[2]

الفرع السادس : نظرية الموقع

تهتم هذه النظرية بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب ، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية ، و البحوث و التطوير و نظم الإدارة و غيرها ، فإن إهتمام نظرية الموقع ترتبط بقضية إختيار الدولة المضيفة و ذلك من خلال دراسة العوامل البيئية .[3]

و نجد من بين هذه العوامل البيئية ما يلي :[4]

– العوامل التسويقية و السوق مثل : درجة المنافسة ، حجم السوق ، معدل نمو السوق ، وكالات الإعلان ، إحتمالات التصدير ....إلخ .

– العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل : القرب من مصادر المواد الأولية ، مستويات الأجور ، توفر اليد العاملة ، توفر رؤوس الأموال .... إلخ .

– العوامل المتعلقة بالإجراءات الحمائية مثل التعريفة الجمركية ، نظام الحصص ، القيود المفروضة على عمليات التصدير و الإستيراد .

– العوامل المرتبطة بمناخ الإستثمار الأجنبي مثل : مدى قبول تواجد المستثمر الأجنبي في هذه الدولة المضيفة ، الإستقرار السياسي ، إجراءات تحويل العملات الأجنبية و الأرباح ، مدى ثبات أسعار الصرف ، نظام الضرائب ...إلخ .

– عوامل أخرى مختلفة مثل : التسهيلات التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي ، الأرباح المتوقعة ، إمكانية التهرب الضريبي .....إلخ .

---

(1) – فيصل حبيب حافظ ، دور الإستثمار المباشر في تنمية إقتصاد المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 34.

(2) – نفس المرجع ، ص 34 .

(3) – سعاد سالكي ، دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي) ، رسالة ماجستير ، تخصص مالية دولية ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ، 2011 ، ص 96 .

(4) – نفس المرجع ، ص 97 .

الفرع السابع : نظرية الموقع معدلة

من إسم هذه النظرية يتضح بأن نظرية الموقع المعدلة لا تختلف كثيرا عن نظرية الموقع إلا في بعض الجوانب ، بحيث ترى هذه النظرية بأن الأعمال و الإستثمارات الدولية و الأنشطة المرتبطة بهما تتعلق بثلاث مجموعات من العوامل و هي العوامل الشرطية ، و العوامل المتغيرات الدافعة ، و المتغيرات الحاكمة أو الضابطة .[1]

بحيث أن : [2]

– **العوامل الشرطية** : تتمثل في خصائص المنتج مثل (نوع السلعة ، إستخداماتها ، درجة حداثتها ....) ، بالإضافة إلى العوامل المميزة للدولة المضيفة مثل (طلب السوق المحلي ، نمط توزيع الدخل ، مدى توفر الموارد البشرية و الطبيعية ، مدى التقدم الحضاري ، خصائص البيئة السياسية و الإقتصادية و الثقافية ...) ، العلاقات الدولية لدولة المضيفة مع الدول الأخرى مثل (نظم النقل و الإتصالات بين الدولة المضيفة و الدول الأخرى ، الإتفاقيات الإقتصادية و السياسية ....) .

– **العوامل الدافعة** : و التي تتمثل في الخصائص المميزة للشركة مثل (مدى توفر الموارد المالية و البشرية و الفنية أو التكنولوجية ، حجم الشركة) ، بالإضافة إلى المركز التنافسي مثل (المقدرة النسبية للشركة على مواجهة التهديدات و الأخطار التجارية ....) .

– **العوامل الحاكمة** : و التي تتمثل الخصائص المميزة للدولة المضيفة مثل (القوانين و اللوائح الإدارية ، نظم الإدارة والتوظيف و سياسات الإستثمار ، و الحوافز الخاصة بالإستثمارات الأجنبية ....) ، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لدولة الأم مثل (القوانين و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال و الإستثمارات الأجنبية ، المنافسة ، إرتفاع تكاليف الإنتاج .....) ، بالإضافة إلى العوامل الدولية مثل (الإتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة و الدولة الأم ، و المبادئ و المواثيق الدولية المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية بصفة عامة.) .

الفرع الثامن : الميزة الإحتكارية

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للإستثمار الأجنبي المباشر ، و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات متعددة الجنسيات تمتلك قدرات و إمكانيات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة ، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق و التي تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ، بحيث أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية ، و من المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن لشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق ،و قد بينت أن أهم عنصر لحدوث الإستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد ، إعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل إحتكاري .[3]

الفرع التاسع : النظرية السويدية

حيث يرى رواد هذه النظرية أن سبب قيام التجارة الخارجية يعود إلى التفاوت بين الدول قي مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منهما ، حيث أن التفاوت سيؤدي إلى الإختلاف في أثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه

---

[1] – سعاد سالكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 96.

[2] – شعور حبيبة مرداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

[3] – فيصل حبيب حافظ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 28، 29 .

من شتى العناصر مما يبرر قيام التجارة الخارجية بين مختلف الدول ،إذ أن كل دولة ستقوم بتصدير تلك السلع الـــتي تنتجهـــا بتكاليف أقل نسبيا ، فالتبادل الدولي للمنتجات هو طريقة غير مباشرة لتبادل عناصر الإنتاج المتوفرة في مختلف الدول .[1]

قد وجهت عدة إنتقادات لهذه النظرية ، كإغفالها للفروق النوعية لعناصر الإنتاج ، و كذا إستخدامها لنموذج يتكون من متغيرين فقط هما العمل و رأس المال ، ثم إنها تشترط توفر المنافسة الكاملة ، كما أهملت في الواقع قيام الإستثمار الأجنبي المباشر و ذلك لإفتراضها عدم وجود تداول رؤوس الأموال و المواد الأولية ، إلى جانب إعتقادها أن الإستثمار الأجنبي المباشر يقوم على صيغة تبادل السلع بعد إكتمال المرحة النهائية للمنتوج .[2]

[1] – حمزة بن حافظ ، دور الإصلاحات الإقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر 1998 – 2008) ، رسالة ماجستير ، تخصص التمويـــل الـــدولي والهيئات المالية و النقدية الدولية ،جامعة قسنطينة ، 2011 ، ص 67.

[2] – نفس المرجع ، ص 68 .

المبحث الثاني : معالم الإستثمار الأجنبي المباشر :

لا شك فيه أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة لها دورا مهما في تنمية إقتصاديات الدول و لا أحد يتجاهل أهميتها في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، إذ تعمل الإستثمارات الأجنبية على زيادة القدرة الإنتاجية للدولة و رفع معدل النمو الإقتصادي و تحسين الوضع الإقتصادي فيها .

لذلك سوف نتناول أهمية و أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر ، ثم سوف نتناول تصنيفات و أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر ، و كذا دوافع و عوامل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

المطلب الأول : أهمية و أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المطلب سوف نتطرق لأهمية و أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر ، و ذلك من خلال :

الفرع الأول : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

للإستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة ، و التي يمكن إيضاحها على النحو التالي : [1]

– الإستثمار الأجنبي المباشر أصبح يعتبر أحد المصادر الأساسية في توفير رؤوس الأموال و مناصب شغل و التكنولوجيا ، و المعلومات و المعارف الفنية ، و المهارات التقنية ، و أساليب التسيير الحديثة ، و خبرات التسويق ، و غيرها من العوامل المفتقدة في الدول النامية، و التي أصبحت جميعها عوامل أساسية وجب مزجها مع العوامل التقليدية من أجل إحداث أي تنمية أو تطور إقتصادي منشود .

– أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر يعد أحد أبرز الدعامات المساعدة على تعزيز المركز التنافسي و تقوية القدرات التنافسية للدول النامية محليا و دوليا ، فالمنافسة التي أضحت أحد أبرز سمات بيئة الأعمال الدولية ، لم يعد بإمكان أي بلد تخطي تحدياتها و لا تجنب مخاطرها إلا بحجم ما هيأ إقتصاده لمجابهتها و مقاومتها .

– إن الدول النامية هي أحوج ما تكون عليه الآن إلى كل ما من شأنه أن يجعل مؤسساتها الإقتصادية قادرة على المقاومة و مجابهة تحديات المنافسة في أسواقها المحلية ، سواء ظهرت في شكل تدفقات سلعية واردة ، أم في شكل مؤسسات أجنبية قائمة، أو في الأسواق الأجنبية التي تستهدف إختراقها و التعامل معها . لقد قيم الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه أحد أهم العوامل المساهمة في توفير الشروط الضرورية و نقل و تحويل الإمكانيات اللازمة لتقوية و تعزيز القدرات التنافسية لكل من المؤسسات المحلية و الإقتصاديات الوطنية لهذه الدول ، سواء في أسواقها المحلية أو الأجنبية .

– إن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو و التنمية في البلاد المضيفة ، كما أنها تحمل معها خصائص الإقتصاد النابعة منه ، و نظرا لأهميته أصبحت كفاءة النظام الإقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الإستثمارات الأجنبية ، وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل ، و تنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية و الوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة .[2]

هذا بالإضافة إلى : [3]

---

[1] – كمال مرداوي ، الإستثمار الأجنبي المباشر و عملية الخوصصة في الدول المتخلفة ، مداخلة في الملتقى الدولي حول إقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للعولمة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 3– 7 أكتوبر 2004 ، ص ص: 4،5 .

[2] – عبد القادر السيد متولي ، مرجع سبق ذكره، ص 190 .

[3] – حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 11 .

– للمستثمر الأجنبي خبرات إعلانية و تسويقية و قنوات إتصال مسبقة بالأسواق العالمية ، مما يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي و فتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية ، و بالتالي إمكانية قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروع الأجنبي بإحتياجاته أو الصيانة و الإصلاح التي يحتاجها المشروع الأجنبي، و هذه فرص عمل لا يمكن تجاهلها .

– تؤدي الإستثمارات الأجنبي إلى تحقيق وفرات إقتصادية للعمال تتمثل في إرتفاع أجورهم الحقيقية و زيادة قدراتهم الإنتاجية، و هذا بتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية .

– توفير مصدر متجدد و بشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج و خطط التنمية.

– الإسهام في تنمية الملكية الوطنية و رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي و خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال و ذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الإستثمار أو إستحداث مشروعات جديدة مساندة للإستثمارات الأجنبية .

– تسهيل حصول الدول المضيفة التقنية الحديثة و المطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات .

– الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير و تقليص الواردات و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

– إستقدام الإستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة يعد علاجا لهذه الظواهر الغير الصحية (هجرة الأدمغة و رؤوس الأموال) و هذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من العمال و رؤوس أموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من أن تسعى إليه في الخارج .[1]

الفرع الثاني : أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الدول المصدرة من اللجوء إلى الإستثمارات الأجنبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، و هي :[2]

– إيجاد أسواق جديدة لمنتجات و بضائع الشركات الدولية خاصة لتسويق الفائض الكبير من السلع و التي لا يستوعبها السوق المحلي للبلد الأصلي الشركات المنتجة .

– الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل إستخدامها في عملية التصنيع .

– الإستفادة من إنخفاض عنصر التكلفة في الدول المستثمر فيها حيث تكلفة القوى العاملة أقل من تكلفتها في الدول المتقدمة و كذلك تكلفة الحصول على المادة الخام قد تكون أقل .

– الإستفادة من قوانين الإعفاء الضريبي التي تمنحها الكثير من الدول لتشجيع الإستثمار فيها .

– الإستفادة من فرص الربح في البلدان المستثمر فيها ، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من إستثماراتها الأجنبية تفوق أرباحها من عملياتها داخل موطنها الأصلي .

– سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات و الصناعات المحلية من حيث الجودة و الأسعار و تنوع الخدمة و ذلك بسبب وفرة رأس المال و إمكانياتها المتقدمة .

– تقليل المخاطر التي تتعرض لها إستثمارات الشركات الأجنبية ، إذ أنه كلما إنتشرت الإستثمارات و تنوعت في عديد كبير من الدول كلما قلت المخاطر التي تتعرض لها .

---

[1] – محبوب بن حمودة ، أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الإستثمار الأجنبي ، مجلة الباحث ، سكيكدة ، العدد 5، 2007 ، ص 64 .

[2] – قاسم نايف علوان ، إدارة الإستثمارات بين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ط2، الأردن ، 2012 ، ص ص : 351 ، 352 .

و هناك أهداف أخرى تسعى الدول المضيفة إلى تحقيقها من خلال سياستها إتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر و هي :[1]

- الإستفادة من البحث و التطوير المحلي في تطوير منتجات الإستثمار الأجنبي .

— إختيار المسؤولين و الفنيين للشركات الأجنبية العاملة في البلدان النامية من مواطني الدولة المضيفة .

— مشاركة القطاع الخاص و المواطنين في رأس مال الشركة الأجنبية في البلدان النامية .

— الإفصاح من خلال التقارير و القوائم المالية لهذه الشركات عن نشاطها في البلدان النامية .

— تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

— الإستغلال و الإستفادة من الموارد المالية و البشرية المحلية المتوفرة لهذه الدول .

- المساهمة في خلق علاقات إقتصادية بين القطاعات و الخدمات داخل الدول المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الإقتصادي بها .

— إن الإستثمار الأجنبي المباشر يساعد كلا الإدارتين في تحقيق أهدافها ، وهو ما يقدم الفرصة لكل شريك للإستفادة من الميزات النسبية للطرف الآخر ، فالشركاء المحليين تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي و اللوائح و الروتين الحكومي و ربما بعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل ، و يستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا التكنولوجيا الصناعية و الإنتاج المتقدم و الخبرة الإدارية ، و أن يتيحوا فرص الدخل على أسواق التصدير .[2]

— تغيير البنيان أو الهيكل الإقتصادي و نقله من طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق إنتاج متطورة .[3]

— دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات و الحد من الواردات .[4]

— الإنتعاش الإقتصادي : إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل ، مما يخلق مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل مشروعاتها ، وخير دليل على أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في الإنتعاش الإقتصادي ، تجارب البلدان الناشئة آسيا و أمريكا اللاتينية التي تشهد بورصتها ديناميكية كبيرة .[5]

---

[1] – كريم النعمة النوري ، بحث عن دور الإستثمارات الأجنبية في البلدان النامية ، نقلا عن الموقع الإلكتروني : 12:00 ، 2013 /02 / 22 www.forum .stop55.com

[2] – نقلا عن الموقع الإلكتروني :22:10 ،2013/ 2 / 22 www. Djlfa.info. com

[3] – هيثم عجام ، التمويل الدولي ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص 30 .

[4] – عليان نذير ، حوافز الإستثمار الخاص المباشر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد الثاني ، ماي 2005 ، ص 99 .

[5] – مفيد عبد اللاوي ، محاضرات في الإقتصاد النقدي و السياسات النقدية ، مطبعة مزوار ، الجزائر ، 2007 ، ص 59 .

المطلب الثاني : تصنيفات و أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المطلب سوف نتطرق لأهم تصنيفات و أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر ، و التي سوف نتناولها في:

الفرع الأول : تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر

تختلف تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر بإختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها للإستثمار الأجنبي المباشر ، و الذي يصنف إلى:

أولا : تحديد الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الغرض و الدافع الذي تسعى له تلك الإستثمارات

و التي تنقسم إلى :

1 – الإستثمار الباحث عن الأسواق :

ساد هذا النوع من الإستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات و السبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات ، و يعتبر هذا النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للإستثمار ، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات ، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الإستثمار من إرتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الإستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ، ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الإستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات و إنما له آثار إيجابية على الإستهلاك و آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة ، ومن شأن هذا النوع من الإستثمار أن يساهم في إرتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للإستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها ، كما أن له آثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج و الإستهلاك و ذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة و زيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج و السلع الواردة إليها من الدول المصدرة للإستثمار .[1]

2 – الإستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية :

يتم هذا النوع من الإستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ، عندما تقوم الشركة بالإستثمار في مجال البحث و التطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية ، و يعتبر هذا النوع من الإستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج و الإستهلاك ، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية و يزيد من صادرات المعدات و الخدمات من البلد الصدر للإستثمار .[2]

3 – الإستثمار الباحث عن الكفاءة :

وهي الإستثمارات التي تسعى وراء تخفيض كلفة عمليات إنتاجها و تعظيم ربحها من خلال الإستثمار في البحث والتطوير ، و أغلبه يتم في الدول المتقدمة و يأخذ أشكالا مختلفة منها تحويل جزء من عمليات الإنتاج إلى الدولة المضيفة لتقوم به وفق لتعاقد ثنائي ، و بالتالي تستطيع الشركة الوطنية من الدخول إلى الأسواق الأجنبية التي لا تستطيع الوصول إليها بمفردها، و يتركز هذا النوع في الدول حديثة التصنيع ، لأنها تتطلب إنتاجية و مهارة عاليتين ، وتقوم الشركة المحلية بتكملة التصنيع للسلعة و وضع عليها علامة تجارية لشركة الأم لأغراض التسويق ، وهذا يؤدي إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة في البلد المضيف للإستثمار ، و أهم ما يميز هذا النوع هو أن صادرات الشركة المحلية إلى الدول الصناعية ليست معوضة للحواجز التجارية ، بإعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعينة .[3]

---

[1] – حسين عبد المطلب الأسرج ، إستراتيجية تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ، رسالة ماجستير ، تخصص إقتصاد ، جامعة الزقازيق ، 2004 ، ص 10 .

[2] – نفس المرجع ، ص 10.

[3] – حسن كريم حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 74، 75 .

4 – الإستثمار الباحث عن المصادر :

يهدف هذا النوع من الإستثمار إلى إستغلال الميزة النسبية للدول و لا سيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط و الغاز و المنتجات الزراعية ..... إلخ فضلا عن الإستفادة من إنخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة و مدربة [1] ، و هـذا النوع هو الغالب في الدول النامية ، حيث تسعى الإستثمارات للإستفادة من مزايا تلك الدول ، يشجع هذا النـوع زيـادة الصادرات في المادة الأولية و كذلك زيادة الواردات من السلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج الوسيطية .[2]

ثانيا : تصنيف الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر الدول المصدرة

يمكن تصنيفه إلى نوعين ، وهما :

1 – الإستثمار الأجنبي المباشر الأفقي :

يحدث هذا النوع من الإستثمار عندما تقوم الشركة بصناعة نفس المنتج أو مجموعة من المنتجات في أكثر من مصنع ، موزعة على أكثر من دولة ، و معظم المحاولات التي تفسر هذا النوع من الإستثمار الأجنبي ركزت على عدم إكتمال السوق ، وحجتهم في ذلك أنه إذا إتصفت السوق المضيفة بالمنافسة الكاملة فإن المؤسسات لن تتجه للخارج لأنها سوف تواجه تكاليف إضافية عندما تتنافس مع المؤسسات المحلية في الأسواق الأجنبية ، و ذلك لأن المؤسسات المحلية أكثر معرفة بظروف السـوق المحلية ، و القوانين و العادات السائدة في الدول المضيفة ، و كذلك الثقافة و اللغة ، كما سوف يلقون معاملة تفضيلية مـن بلدانهم بالإضافة إلى عدم تعرضهم لمخاطر سعر الصرف ، كما في حالة المؤسسات الأجنبية ، و لذلك لكي يحدث الإستثمار الأجنبي المباشر لابد أن تمتلك المؤسسات الأجنبية ميزة التعادل ، و هذه الميزة تكون في شكل منتج جديـد يعطـي الحـافز للمؤسسة للإستثمار في الخارج ، وقد ترتبط هذه الميزة بإمتلاك المؤسسة لمعرفة تقنية لإنتاج منتج جديد ، أو إنتاج منتج بسعر رخيص ، أو إمتلاك المؤسسة لمهارات تسويقية قادرة على إعطاء منتج مختلف عن منتجات المنافسين . ([3])

2 – الإستثمار الأجنبي المباشر العمودي :

يحدث هذا النوع من الإنتاج عندما تقوم المؤسسة بوضع مراحل مختلفة من الإنتاج و التسويق لمنتج أو مجموعة مـن المنتجات ذات العلاقة بالمنتج في مجموعة من الدول ، أي تقوم بتكامل المراحل المختلفة للإنتاج تحت مؤسسة واحدة ، حيث تقوم بإنتاج فروع لإنتاج المراحل المبكرة من صناعة المنتج ، و هذا ما يسمى بالتكامل العمودي الخلفي للإستثمار الأجـنبي المباشر ، في حين يسمى قيامها بإنشاء فروع جديدة لإنتاج المراحل النهائية من العملية الإنتاجية أو تسويق منتج بالإسـتثمار الأجنبي المباشر العمودي الأمامي ، و أفضل مثال عن الإستثمار الأجنبي المباشر العمودي هي مؤسسات البترول لأنها تقـوم بالإستثمار في كل مراحل الإنتاج إبتداء من إستخراج البترول ثم تصنيعه ثم توزيعه .[4]

---

[1] – شهرزاد زغيب ، الإستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الإقتصادية في البلدان المغاربية ، مجلة التواصل ، جامعة عنابة ، العدد 24 ، جوان 2009 ، ص 24 .

[2] – حسن كريم حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 74 .

[3] – زياد محمد أبو ليلى ، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر و المسودات على النمو الإقتصادي : دراسة تطبيقية على الأردن خلال الفترة 1996 – 2004 ، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد ، جامعة اليارموك ، دفعة 2004 ، ص ص14 ، 15 .

[4] – نفس المرجع ، ص 15.

ثالثا : تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدول المضيفة

والذي يصنف إلى ثلاثة أنواع ، و هي : [1]

1 – الإستثمار الهادف إلى إحلال الواردات :

يكون هدف الدولة المستقطبة لهذا النوع من الإستثمرات إلى تحقيق التوازن و النمو الإقتصادي الذي يؤهلها لإنتهاج التنمية المستدامة ، و إلى تعويض إحتياجاتها من السلع و الخدمات التي تستوردها من الخارج ، بسلع محلية الصنع ، حيث تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على إستقطاب الإستثمارات و الشركات الأجنبية خصوصا في حالة غياب مصادر التمويل المحلية لتحقيق مثل ذلك النوع من المشاريع .

2 – الإستثمار الهادف إلى تعزيز الصادرات :

يكون هدف الدول المضيفة من وراء إستقطاب مثل هذا النوع من الإستثمارات تعزيز قدرتها على التصدير ، و بالتالي رفع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما سينعكس بالإيجاب على حالة الإقتصاد المحلي لها و توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية المستدامة بكل جوانبها الإقتصادية ، و الإجتماعية و البيئية والسياسية و التكنولوجية .

3 – الإستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة الحكومة :

و عادة ما تتخد هذه الإستثمارات صفة المشاريع الخيرية كالمنح و الهبات و المبادرات و إعادة الإعمار عند حدوث الكوارث .

الفرع الثاني : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

الإستثمار الأجنبي المباشر قد يكون عن طريق التملك الجزئي أو المطلق للمشروع الإستثماري من طرف الشركة الأجنبية ، و الإستثمار الأجنبي المباشر يأخد الأشكال التالية :

أولا : الإستثمار المشترك

الإستثمار الأجنبي المشترك هو الذي يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة ، و الخبرة و براءات الإختراع و العلامات التجارية ....إلخ فالإستثمار الأجنبي يتميز بمجموعة من الخصائص [2]، و هي : [3]

– إنه عبارة عن إتفاق طويل الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف ، هذا الإنفاق يكون بين طرفين إستثمارين أحدهما وطني و الآخر أجنبي .

– إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص .

– قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة إستثمار مشترك.

– حق كل طرف من أطراف الإستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك ، و هذا يعتبر أهم فارق يميز الإستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى كعقود الإدارة و إتفاقيات الصنع .

– طرفا الإستثمار (سواء الطرف الوطني أو الأجنبي) تكون مشاركتهما في مشروع الإستثمار من خلال :

---

[1] – محمد العيد بيوض ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 32 ، 33 .

[2] – عبد القادر السيد متولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 192 .

[3] – نفس المرجع ، ص 192 .

* المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا.
* أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة و المعرفة أو العمل أو التكنولوجيا.
* أو تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق .

و كمثال عن هذا الإستثمار المشترك عقد الشراكة الذي تم بين مؤسسة هنكل (HANKEL) و المؤسسة الوطنية للمنظفات (ANED) ، و بفضل هذا العقد إستفادت مؤسسة هنكل من مصانع جاهزة للإستعمال بالإضافة إلى العلامة تجارية المحلية إزيز (isis).[1]

1- مزايا و عيوب الإستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة :

لهذا النوع من الإستثمارات مزاياه و عيوبه على الدول المضيفة و سيتم التفصيل فيها كما يلي :[2]

يساهم الإستثمار المشترك إذا أحسن تنظيمه و توجيهه و إدارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، مما يثري أرصدة الدول المستقطبة له من العملة الصعبة ، و هي الغاية الأولى من إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر عموما حتى يغطي عجز هذه الدول عن تمويل المشاريع التنموية ، كما أن الإستثمار المشترك يساهم في نقل التكنولوجيا ، وخلق فرص عمل جديدة و ما يرتبط بها من منافع كخفض مستويات البطالة ، القضاء غلى الفقر و المشاكل الإجتماعية المرتبطة به مما يحسن من المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة ، و ينعكس الأداء الجيد للمشاريع المشتركة بالإيجاب على ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الإستيراد ، كما أن الإستثمار المشترك يعمل على تنمية قدرات المديرين الوطنيين و خلق علاقات تكامل إقتصادية رأسية أمامية و خلفية مع النشاطات الإقتصادية و الخدمية المختلفة بالدول المضيفة ، و بالتالي خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين ذوي كفاءة و إحترافية مما يؤدي إلى رفع تنافسية الإستثمارات المحلية و بالتالي تحقيق النمو الإقتصادي كهدف رئيسي أو أساسي .

بالنسبة للدول النامية يعتبر الإستثمار المشترك من أكثر الصيغ قبولا لأسباب سياسية و خاصة و إجتماعية منها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الإقتصاد المضيف و سهولة فرض الرقابة و السيطرة عليه نتيجة لتواجد الشركاء الوطنيين .

أما من حيث العيوب فالإستثمار المشترك يحرم الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الإستثمار ، كما أن تحقيق المنافع السابقة من عدمه يتوقف على مدى توفر الطرف الوطني على القدرات الفنية و الإدارية و المالية للمشاركة في مشروعات الإستثمار المشترك خاصة في الدول النامية ، و نظرا لإحتمال إنخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني ، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يقلل في إسهاماته في تحقيق أهداف الدولة مثل التوظيف و إشباع حاجات السوق المحلي من المنتجات ، و إنخفاض تدفق العملات الأجنبية .[3]

2 – مزايا و عيوب الإستثمارات المشتركة بالنسبة للمؤسسات الأجنبية :

لهذا النوع من الإستثمارات مزاياه و عيوبه على المؤسسات الأجنبية و سيتم التفصيل فيها كما يلي :[4]

يعتبر الإستثمار المشترك من أفضل الأشكال التي تسمح للمستثمر الأجنبي بالحصول على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء و التملك المطلق لمشروع إستثماري خاصة في بعض مجالات النشاط الإقتصادي كالبترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين .....إلخ فالدول المضيفة تلجأ عادة إلى وضع معوقات قانونية تحول دون التملك الكامل للمشروع الإستثماري من طرف

---

[1] – عبد القادر السيد متولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 192 .

[2] – عمر هاشم محمد صدقة ، ضمانات الإستمارات الإجنبية في القانون الدولي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 14 .

[3] – عبد السلام أبو قحف ، الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2003 ، ص ص17 ، 18 .

[4] – نزيه عبد المبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص 44 .

المؤسسة الأجنبية و بالتالي تكون هذه الأخيرة مجبرة على إنشاء مشروعات مشتركة مع مؤسسات محلية و بالتالي تكون هذه الأخيرة مجبرة على إنشاء مشروعات مشتركة مع مؤسسات محلية ، زيادة على ذلك هناك دوافع أخرى تجعل المؤسسات الأجنبية تعتمد هذه الإستراتيجية و هي :

إقتحام السوق المحلي و الحصول على موقع تنافسي جيد منذ البداية ، فإقامة مؤسسة مشتركة مع مؤسسة محلية يجعلها تستفيد من خبراتها فيما يخص خصوصية السوق المضيف (أذواق المستهلكين ، سلوكهم ، قنوات التنويع ...) من جهة أخرى فإن الشريك المحلي إذ كان مالكا لأصول فإنها سوف تستعمل في إطار المشروع المشترك ، بالإضافة إلى سهولة حل المشكلات المتعلقة بالعلاقات العمالية ، بالإضافة إلى أن الإستثمار المشترك يساعد الطرف الأجنبي في تدليل الكثير من الصعوبات و المشاكل البيروقراطية فيما يخص الحصول على القروض المحلية ، المواد الأولية ....، خاصة إذا كان المستثمر المحلي هو الحكومة أو الشركة التابعة للقطاع العام ....إلخ .

ثانيا : الإستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي

و هو الأكثر تفصيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تتبلور في شكل فروع للإنتاج و التسويق و غيرها و تصب في النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة ، و رغم ذلك فإن هذا الشكل من الإستثمار ظل غير مفضلا لدى الدول النامية خوفا من التبعية الإقتصادية و ما قد يحمله من مخاطر سياسية بالإضافة إلى ما قد يحمله من مساوئ الإحتكار ، إلا أن العولمة الإقتصادية و ما كشفت عنه من ضرورة فتح الحدود بلا قيود ، حولت الدول النامية إلى حالة من التنافسية على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية من حوافز الإستثمار و سعيها لتحسين مناخ الإستثمار ليكون جاذبا بدرجة أكثر لهذا النوع من الإستثمارات .[1]

1- مزايا و عيوب الإستثمار المملوكة بالكامل بالنسبة للدول المضيفة :

زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة ، و نظرا لكبر حجم هذا النوع من المشروعات الإستثمارية فإن هذا يؤدي إلى إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع إحتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسين ميزان مدفوعات الدولة المضيفة فضلا عما يترتب على كبر الحجم من خلق فرص للعمل، بالإضافة إلا أن هذا النوع من الإستثمار يساهم في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير و فعال في الدولة المضيفة مقارنة بالأشكال الأخرى للإستثمار الأجنبي خاصة أشكال الإستثمار الغير المباشر .[2]

و من العيوب التي تشوب هذا النوع من الإستثمار ، هو كون أن الكثير من الدول النامية تتردد في قبول هذا النوع من الإستثمار، و ذلك خوفا من التبعية الإقتصادية ، و إحتكار الشركات المتعددة الجنسية لأسواق الدول النامية المضيفة لهذه الإستثمارات ، إلا أن هناك دول نامية من أجل جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبيةتسمح بهذا النوع من الإستثمارات مثل كوريا الجنوبية ، البرازيل، المكسيك ...إلخ .[3]

2 – مزايا و عيوب الإستثمارات المملوكة بالكامل بالنسبة للمؤسسات الأجنبية :

تفضل هذه المشروعات من طرف الشركات الكبرى و ذلك للعديد من المزايا و أهمها تكون هذه المشروعات عادة كبيرة الحجم و يرجع ذلك لإنخفاض تكاليف عوامل الإنتاج خاصة في الدول النامية ، كما يساعد هذا النوع من الإستثمار

---

[1] – عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره، ص 184 .

[2] – عبد القادر السيد المتولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 196 .

[3] – نفس المرجع ، ص 196.

في تفادي المشكلات التي قد تنجم عن الأشكال الأخرى للإستثمار الأجنبي كـــالتراخيص و التـــوكيلات و عقـــود الإدارة و غيرها، بالإضافة إلى أن هذه المشروعات توفر للمستثمر الحرية الكاملة في الإدارة و التسيير المحكم لمختلف أوجه النشـــاط الإنتاجي و إعداد السياسات الملائمة لمختلف الأنشطة التسويقية و الإنتاجية و المالية و إدارة الموارد البشرية .[1]

أما بخصوص العيوب فتكمن في التخوف من الأخطار الغير تجارية التي قد تتعرض لها كالتأميم و المصادرة أو الأخطاء الناجمة عن عدم الإستقرار السياسي أو الإجتماعي داخل الدولة المضيفة مما يثير قلق و تخوف المستثمر الأجنبي .[2]

ثالثا : مشروعات الإستثمار القائمة على التجميع

و تأخد هذه المشروعات شكل إتفاقية بين طرف أجنبي و آخر وطني سواء عام أو خاص ، يقوم من خلالها الطـــرف الأجنبي بتوفير المكونات الأصلية لمنتج معين و ليكن سيارة أو حاسب آلي مثلا ، على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا ، و قد تنطوي مشروعات التجميع على الإستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الإستثماري مـــن جانب الطرف الأجنبي ، و بالنسبة للمزايا و العيوب سوف يكتسب المشروع مزايا و عيوب النمط الذي ينتمي إليه ســـواء المشترك أو المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي .[3]

رابعا : الإستثمار في المناطق الحرة

و هي من أهم و أنجح سياسات تشجيع الإستثمارات الأجنبية ، وهناك بعض الدول وضعت لها قـــوانين خاصـــة ، و ميزت بين ما يعرف بالمناطق الحرة الخاصة و المناطق الحرة العامة ، و تقوم المناطق الحرة على فكرة إعفاء بعض البضائع التي تصدرها أو تستوردها مشروعات المنطقة من الإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات و الواردات و الضـــرائب الجمركيـــة و الضرائب ذات الأثر المماثل من الناحية الواقعية معاملة المشروعات المقامة فيها على أنها مقامة في دولة مستقطعة من الدول ، إذ يتم تقديم تسهيلات و حوافز مختلفة لا تتوفر في المناطق الأخرى من الدول المضيفة ، ومن أهم هذه الحوافز هي عدم فرض رسوم جمركية على المواد الخام المستوردة ، طالما أن السلع تصدر للخارج ، و نص القانون على عدم جواز تأميم المشروعات المقامة في المناطق الحرة ، و تقديم الخدمات و توفير الطاقة بأسعار منخفضة ، و تسهيل إجراءات إقامة المشاريع ، فضلا عـــن حرية تحويل الأرباح للمشاريع الإستثمارية المقامة في المناطق الحرة ، وحرية المشاريع الأجنبية المقامة في المناطق الحرة ببيع أي كمية من المنتجات في أسواق التصدير الخارجية ، أو الأسواق المحلية و إنخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرة لأنها عادة ما تقع في نقاط مواصلات مهمة قريبة من أسواق الإستهلاك .[4]

و قد أثبت تجارب عديدة في العالم ، أن المناطق الحرة و لا سيما مناطق تجهيز الصـــادرات قـــد زادت مـــن تـــدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة و جذب شركات عديدة متعددة الجنسية .

ومن أهم الإنتقادات التي وجهت إلى المناطق الحرة هي خلق مناطق متفاوتة في النمو و التنمية الإقتصادية في الدولـــة الواحدة ، فضلا عن شيوع ظواهر التهريب وسرقة العلامات التجارية .[5]

---

[1] – عبد الحميد برحومة ، محددات الإستثمار و أدوات مراقبتها (إعداد النموذج القياسي للإستثمار بالجزائر 1994 – 2004) ، أطروحة دكتوراه ، تخصص إقتصـــاد ، جامعة قسنطينة ، 2007، ص 96 .

[2] – نفس المرجع ، ص 96 .

[3] – عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ، ص 185 .

[4] – داود سلوم عبد الحسين الخزوجي ، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الإستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة خاصة إلى العراق ، أطروحة دكتـــوراه، تخصص فلسفة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الكوفة ، 2008 ، ص 93 .

[5] – نفس المرجع ، ص 93 .

المطلب الثالث : دوافع و عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المطلب سوف نتناول فيه دوافع و عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، و ذلك من خلال :

الفرع الأول : دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية تحركها ظروف المنافسة داخل الأسواق المختلفة ، و من خلال ما تم عرضه من نظريات وراء تفسير الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن التوصل إلى دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر ، و التي تتعدد و تختلف من حالة إلى أخرى حسب طبيعة الإستثمار و الجهة التي تعود إليها ملكية الإستثمار ، و البلد الذي يتم فيه ، و منها ما يلي : [1]

– الدافع السياسي و الذي يكون إما لمساعدة دولة حليفة ، أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين ، و هذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الإسستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية بغية التوسع و زيادة النفود و السيطرة أكثر على هذه الدول .

– يهدف المستثمر الأجنبي من خلال أنماط مشاريع الإستثمار إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق و الموارد الطبيعية ، و تحقيق أكبر الفوائد و الأرباح ، و هذا ما يشجع الدول الأجنبية على التواجد في الدول التي تمتلك ثروة هائلة من الموارد الطبيعية بغية التوسع و الزيادة في أسواقها التصديرية .

– إن الإصلاحات الإقتصادية التي تمت في العديد من الدول النامية ، و التي ترمي إلى إحلال آليات السوق و المنافسة محل الإقتصاد الموجه ، و تتجسد في شكل تحرير التجارة و الإستثمار و أسعار الصرف ، و تسارع برامج الخصخصة و زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي و الحد من دور الدولة من خلال نقل ملكية المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، وهي إصلاحات تعتبر من العوامل الأساسية لجذب الإستثمارات الأجنبية ، حيث تلجأ الشركات الشركات الدولية إلى إستخدامها كأداة سريعة لدخول أسواق الدول المضيفة .

– الإتجاه نحو التكتلات الإقتصادية و السياسية الكبرى مثل التكتل الأوربي و النافتا و الآسيان و غيرها ، و هي تكتلات لها سياسات تجارية و إستثمارية موحدة إتجاه الدول الأخرى مما قد يؤدي إلى فرض قيود على تدفق الإستثمار إلى الدول الغير أعضاء في هذه التكتلات أو الأخرى المماثلة .[2]

هذا بالإضافة إلى : [3]

– إمتلاك المستثمرين لمصادر دخل جديدة تحقق بالنسبة للإقتصاد الوطني درجة من التنويع ، تشتد الحاجة إليها كلما كان ذلك الإقتصاد أكثر إعتمادا على عدد قليل من السلع التصديرية أو على سلعة واحدة كالبترول .

---

[1] – مفتاح صالح ، واقع و تحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر – ، بحوث إقتصادية عربية ، العددان 43 – 44 ، جامعة بسكرة، 2008 ، ص ص 109 ، 110 .

[2] – زغداد أحمد ، الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ، جامعة سكيكدة ، العدد الثالث ، 2004، ص ص159 ، 160 .

[3] – عبد المجيد أونيس ، الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " واقع و آفاق " ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة و إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 17/ 18 / أفريل / 2006 ، ص 2 .

– تأمين مصادر سلعية دائمة يحتاجها الإقتصاد الوطني ، و لا ينتجها محليا أو ينتجها بكميات غير كافية أو يخشى إرتفاع أسعارها كثيرا في المستقبل ، أو يتوقع تعرض عمليات التوريد لعراقيل خارجية ، أو تكون سلع إستراتيجية ، و كما قد تكون هذه السلع مواد خام أو نصف مصنعة ، سواء سلع جاهزة أو زراعية أو صناعية.

– الإستفادة من التسهيلات أو المزايا أو الإعفاءات المقدمة لتشجيع قدوم الإستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول ، و التي قد لا تتوفر بنفس الدرجة لدى الدول الصناعية الغنية .

– الإستفادة من الإنخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج الأخرى في الدول المضيفة للإستثمار ، كإيجار الأراضي ، أجور العمال ، مقارنة بالمستويات العالية السائدة في الدول الصناعية .

– إنخفاض حدة المنافسة في السعر و الجودة في البلد المضيف تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول مدة ، خاصة إذا وجد إرتفاع في الطلب على منتجاته في البلد الضيف .

– تحقيق العولمة و كذا الإسهام في تدويل و خلق المنتجات ذات شهرة عالمية .

– نتيجة لأزمة المديونية عام 1982 و ما ترتب عنها من إمتناع الدول النامية المدينة عن سداد ديونها بداية من المكسيك الأمر الذي أدى بالدول المتقدمة إلى الإستثمار في الدول العاجزة عوض منحها قروضا إضافية .

– حدوث تغير في النظرة إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة بإعتبارها تدخلا في الإقتصاد الوطني إلى تشجيعها كوسيلة لسد فجوة الإدخار – الإستثمار و العوائد الأخرى المصاحبة لها كالتكنولوجيا و المهارات الإدارية....إلخ .[1]

– تخفيض المخاطر : يمكن للمؤسسة أو الشركة تخفيض المخاطرة التي تتعرض لها عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار ضعيفا وعلى عكس الإستثمارات المحلية التي يمكن أن يكون معامل الإرتباط بين عوائدها قويا نتيجة لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة فإن معامل الإرتباط لعوائد الإستثمارات المحلية وعوائد الإستثمارات في دولة أجنبية يتوقع أن يكن أقل قوة أي من غير المتوقع مثلا أن تكون الدورات الإقتصادية لدولتين متماثلة أو أن تسير معدلات التضخم علي نفس الوتيرة ومن منظور آخر لا يجب أن يكون معامل الإرتباط بين إقتصاد الدولتين قويا ، هذا ما يجعل للإستثمار الأجنبي المباشر أثاره المحمودة علي حجم المخاطر حينئذ يمكن للمستثمر أن يجني ثمار التنويع الدولي للأنشطة التي تقوم بها المنشآت أو الشركات التي تستثمر فيها أمواله ، حيث أن إمتلاك شركة للإستثمار في دولة أجنبية من شأنه أن يحقق كامل أسهم هذه الشركة مزايا لا يمكن له أن يحققها لنفسه وهذا هو الواقع حيث توجد بالفعل قيود علي حركة رأس المال بين الدول.

– زيادة العائد : كذلك يكون الدافع للإستثمار الأجنبي المباشر هو تحقيق عائدا كبيرا دون أن يصاحب ذلك زيادة في المخاطر التي تتعرض لها الشركة الأم، فالمنافسة في السوق المحلي قد تكون في مكان يصعب فيه على الشركة تحقيق عائد مميز على إستثماراتها المحلية وهنا تأتي ميزة التنويع الدولي للنشاط ، فالعائد المميز قد يأتي نتيجة للتخلص من التكاليف المصاحبة للتصدير، كما قد يأتي من تحقيق و تطورات بعض تكاليف الإنتاج مثل تكلفة العمالة و تكلفة المواد الخام، وقد يكون من الملائم أن نشير في هذا الصدد إلى أنه إذا كان تحويل العائد المتولد مسموح به فسوف يكون للإستثمار في دولة أجنبية جاذبية، أما لو كان التحويل غير مسموح به بما يعني ضرورة إعادة إستثمار العائد في الدول الأجنبية فقد تفتقد تلك الجاذبية.[2]

---

[1] – غريب بولرياح ، العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، سكيكدة ، عدد 10 /2012 ، ص 10.

[2] – نقلا عن الموقع الإلكتروني: www. etudiantdz.net/vb/showthread.php?t=23723 . 28/02/2013. 22:21

– تقوم الشركات بالإستثمار في الخارج إستجابة للنمو السريع و الإنتشار الكبير لإنتاجها في الأسواق الخارجية و لقد حاولت الدراسات التجريبية دعم هذه الفرضية العامة و ذلك بالإرتكاز على الإرتباط الإيجابي بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدولة المضيفة و تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عليها .

– سعي الشركات الأجنبية للوصول إلى إحتياطات المواد الأولية و المدنية الموجودة في هذه الدول و التعامل معها و إجراء تعديلات عليها حتى تتمكن من عرضها في الأسواق بشكلها النهائي المعد للإستهلاك .

– منذ أن كان إنتاج السلع و الخدمات في الدول المتطورة يتوافق مع أذواق و حاجات أصحاب الدخول المرتفعة ، فإنه من المفترض أن تقوم الدول المتطورة بالإستثمار في الخارج في الدول المضيفة يفترض أن يكون دخل الفرد فيها مرتفعا و لكن هذا الإفتراض يقودنا إلى أن التدفقات المالية من الدول المتطورة إلى الدول النامية ستكون قليلة و بسبب إنخفاض دخل الفرد فيها .

— تقوم الشركات المتعددة الجنسية بالإستثمار في الخارج و ذلك من أجل حماية حصتها في السوق.[1]

– إن الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم في إيجاد منافد و مجالات تتيح إستخدام الأموال الفائضة و بالذات في الدول المتقدمة نتيجة تطورها ، و إرتفاع الدخول فيها ، و إرتفاع مدخراتها ، و التي تفوق حاجتها لإستخدامها في إقامة مشروعات إنتاجية جديدة ، أو في إقامة البنية التحتية ، و مرافق رأس المال الإجتماعي ، بحكم توفر مثل هذه المشروعات لديها من ناحية أخرى نتيجة المنافسة المرتبطة بوجود مثل هذه المشروعات ، و بالذات الإنتاجية منها ، و هو ما يدفع نحو إستخدام الموارد المالية الفائضة عن حاجتها إلى الدول الأخرى للإستثمار فيها من خلال مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر .[2]

الفرع الثاني : عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

نظرا لحاجة البلدان النامية للإستثمارات الأجنبية و المنافسة فيما بينها على جذب هذه الإستثمارات فإن هذا يثير التساؤل عن ماهية العوامل التي يتوقف عليها إنتقال الإستثمارات الأجنبية و التي تجعل دولة ما أكثر جاذبية لهذه الإستثمارات من غيرها من الدول ؟،و يمكن قول بأن إنتقالات الإستثمارات الأجنبية تتوقف على العديد من العوامل الإقتصادية و الساسية و القانونية و المالية ، و أن هذه العوامل تمثل مناخ الإستثمار الذي يتأثر به القرار الذي يتخده المستثمر لتفضيل الإستثمار في دولة من غيرها من الدول.

أولا : العوامل الإقتصادية

تلعب العوامل الإقتصادية الدور الرئيسي في توجيه الإستثمارات الأجنبية و إستفادة دولة معينة منها عن غيرها ، ومن أهم هذه العوامل حجم السوق للبلد المستورد ، و وفرة الموارد الطبيعية و البشرية و كفاءتها و أثمانها ، سعر الصرف و مدى ثباته ، القوة التنافسية للإستثمارات الأجنبية مقارنة بالإستثمارات الوطنية ، المعاملة الضريبية ، درجة الإنفتاح على العالم الخارجي ، القوة التنافسية للإقتصاد القومي ، القدرة على إدارة الإقتصاد القومي، قوة الإقتصاد القومي و إحتمالات تقدمه ويحسن التعرض إلى بعض هذه العوامل على النحو التالي :[3]

---

[1] – علي عبد الفتاح أبو الشرار ، الإقتصاد الدولي (نظريات و سياسات) ، دار المسيرة لنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان، 2007 ، ص ص 234 ، 235 .

[2] – فليح حسن خلف ، العولمة الإقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 93 ،94 .

[3] – نزيه عبد المقصود المبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 86 ، 90 .

– العائد على الإستثمار و الذي يعتبر أحد العوامل الهامة و الرئيسية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الإستثمار في الخارج إلا بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية و الغير تجارية ، مع أخد المحددات الأخرى الخاصة بالإستثمار و القدرة التنافسية في الإعتبار عند إتخاد قرار الإستثمار في دولة معينة.

– الطاقة أو المقدرة الإستعابية للإقتصاد القومي و التي تعني بصفة عامة كمية رأس المال التي يمكن أن تستثمر بكفاءة أو بعائد مجز في الدول محل الإعتبار ، و تتوقف الطاقة أو المقدرة الإستعابية للإقتصاد على ثلاثة عوامل أساسية ، أولها المجالات الإستثمارية لإقتصاد ما على محل الإعتبار أي فرص الإستثمار ، و ثانيها القيود التي تحد من إستغلال المجالات الإستثمارية المتاحة في هذا الإقتصاد ، و ثالثها نوع و حجم العائدالمطلوب على رأس المال المستثمر .

– الصحة الإقتصادية و إثبات المقدرة على النمو حيث يوجد ثمة إرتباط مباشر بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة معنية و مستوى التطور الإقتصادي لهذه الدولة ، فعندما يكون التطور الداخلي لدولة الراغبة في جذب المستثمر الأجنبي محدودا فإن ذلك لا يهيء ظروفا مناسبة لعمل الإستثمارات الأجنبية و هذا العامل يعتبر محصلة لباقي المراحل الأخرى السابق الإشارة إليها .

– مجموعة العوامل و المحددات المرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة بالمقارنة بالدول الأخرى ، و تتركز أهمها في تكلفة عنصر العمل و مدى توفره ، و مستواه التعليمي و مهارته و إنتاجيته و أيضا البنية الأساسية و مدى كفاءتها ، و تكاليف النقل و الوقت الذي يستغرقه الشحن و تسهيلات النقل و الإتصالات اللاسلكية من ناحية التكلفة و إمكانية الإعتماد عليها ، و الأرض و تكلفتها و مدى توافرها ، يضاف إلى ذلك العناصر المؤثرة على سياسة مشروعات الأعمال ، و التي تمت معالجتها في مكونات مناخ الإستثمار ، و هناك عناصر أخرى فيما يتعلق بالقدرة التنافسية للدول المضيفة مثل التمويل من ناحية التكلفة و مدى توفره ، و المعلومات من ناحية الدقة و مدى الإعتماد عليها ، و الخدمات المدعمة للأعمال و النفاد إل الموردين وتوفر المدخلات في السوق المحلي ، كلها و غيرها تكون مكملة لمكونات مناخ الإستثمار ، و تجعل دولة معينة أكثر قدرة على جذب الإستثمار الأجنبي إليها من غيرها .[1]

ثانيا : العوامل السياسية

يعد العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي فطبيعة النظام السياسي و مدى الإستقرار و التغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل و كذلك الظروف الإقليمية و العالمية من أكثر العوامل التي يأخدها المستثمر بنظر الإعتبار ، فعدم إستقرار النظام السياسي يعني له عدم التأكد و المخاطرة في الإستثمار ، وكما يأخذ المستثمر الأجنبي بعين الإعتبار عند إستثماره في بلد جملة من المخاطر المتمثلة في مدى التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي من خلال تملك القطاع العام لمعظم المشروعات و مدى منافسة هذه القطاعات للقطاع الخاص و بالتالي التأثير السلبي على الموارد و الإمكانات المتاحة ، إضافة إلى حجم و إمكانات نمو هذا القطاع ، كذلك المخاطرة المتمثلة بالتأميم و مصادرة الملكيات الخاصة ، إضافة إلى ذلك القوانين و التشريعات التي تسنها الدولة ومدى إستقرارها.[2]

ثالثا : العوامل القانونية

و تتمثل فيما يلي : [3]

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 221، 223 .

[2] – وفاء عبد الأمير الدباس ، الإستثمارات الأجنبية في المؤسسات الصغيرة الأردنية (الواقع و الطموح) ، الملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، ص 270 .

[3] – نزيه عبد المقصود المبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص91 ، 92 .

– الأنظمة القانونية التي تحكم الإستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الإستثمارات ، و تحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخده ، و القطاعات الإقتصادية المسوح بالإستثمار فيها.

– الحماية القانونية المكفولة للإستثمارات الأجنبية ضد المخاطر الغير التجارية و التي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأميم و نزع الملكية و المصادرة و التجميد و الحماية ضد المخاطر الناجمة عن الحروب و الإضطرابات الداخلية ، كذلك الحماية ضد مخاطر عدم تحويل الأرباح و الأصل الرأسمالي .

– الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الإستثمارات الأجنبية ، و درجة الكفاءة أو التأخير والتعقيد في التطبيق ، و كيفية حل أكثر المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين و الجهات الحكومية ، ذلك من أكثر الأشياء التي تجعل المستثمر يحجم عن إستثمار أمواله في دولة ما ، عدم توفر حماية كافية في القانون أو الواقع لحقوق الملكية و للعقود، و الإسراف في التعقيدات الإدارية ، و التباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي .

رابعا : العوامل المالية و التمويلية

و هي التي تتعلق بالتخفيضات و الإعفاءات الضريبية و الجمركية المختلفة و تكون هذه التخفيضات لمدة محددة ، قصيرة أو متوسطة أو طويلة ، و تتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الإستثمارات وفي كل الحالات تتراوح مدة الإعفاء الكامل ما بين 3 إلى 20 سنة ، و يمكن أن يستمر الإعفاء طوال مدة تواجد الإستثمار الأجنبي المباشر ، أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الإئتمانية ، القروض المقدمة للإستثمارات الأجنبية المباشرة ، بشروط ميسرة ، و ذلك بتوفير الأموال للمشروع و هذا على شكل إعانات حكومية أو القروض بفوائد تفضيلية للمشروع و هذا على شكل إعانات حكومية أو القروض بفوائد تفضيلية و الملاحظ أن الدول النامية تجد صعوبة في تقديم هذه الحوافز لإفتقارها للموارد ، في حين نجده متوفرا في الدول الصناعية مما يجعلها مناطق أكثر جاذبية للإستثمار الأجنبي المباشر.[1]

[1] – عمر بن سيدرة ، الإستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة (حالة الجزائر) ، مداخلة في الملتقى دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، أيام 7 / 8 أفريل 2008 ، ص 9 .

المبحث الثالث : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرلت الإقتصادية

يرى الفريق المؤيد للإستثمارات الأجنبية أن فوائد و منافع هذه الإستثمارات للدول النامية إنما تتمثل فيما يترتب على هذه الإسثمارات من زيادة معدل تكوين رأس المال ، و خلق فرص للعمالة ، و تحسين ميزان المدفوعات ، و زيادة النمو الإقتصادي .

و سنتناول من خلال هذا المبحث أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الرأسمالي ، و كذا أثر الإستثمار الاجنبي المباشر على البطالة و التضخم ، إضافة إلى أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات و على النقد الأجنبي ، و على تقدم التكنولوجي .

المطلب الأول : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الرأسمالي

تعد هذه الفائدة من أهم الفوائد التي تذكر للإستثمارات الأجنبية ، و كما ذكرنا فإن معظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية ، بسبب إنخفاض دخلها القومي و صعوبة الإدخار فيها ، مما تضطر لتعويض هذا النقص إما بالجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف و الفوائد الثقيلة و المضرة على المدى القصير و المتوسط بالإقتصاد الوطني ، و إما تلجأ إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة و التي تأتي معضمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات إقتصادية متطورة يصعب على الشركات الأجنبية أن تحمل مخاطر في ميادين قد تحمل الدولة المستقبلية تكاليف باهضة. [1]

و تظهر أهمية الإستثمارات الأجنبية في زيادة معدل التكوين الرأسمالي ، من الزيادة المستمرة في تدفق هذه الإستثمارات إلى البلدان النامية ، فقد إرتفعت تدفقات هذه الإستثمارات إلى البلدان النامية أربعة أمثال مستواها في الفترة الممتدة من 1980 إلى 1994 ، حيث إزدات من متوسط سنوي قدره 12.6 مليار دولار إلى 51.8 مليار دولار ، ثم إرتفعت إلى 70 مليار دولار في عام 1994 و بلغ نصيب البلدان النامية 32 % من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة الممتدة 1992 -1994 ، مقابل 20 % في النصف الأول من الثمانينات .[2]

ووصلت التدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية سنة 1990 إلى 26.30 مليار دولار ، و في سنة 1991 إلى 36.90 مليار دولار ، وفي سنة 1992 وصلت إلى 47 مليار دولار ، و في سنة 1993إلى 56.30 مليار دولار، و في عام 1996 وصل حجم التدفقات الأجنبية المباشرة في العالم حوالي 350 مليار دولار أمريكي ، كان نصيب البلدان النامية منها حوالي 129 مليار دولار أي ما نسبته 36.8 % ، و وصل في عام 1997 إلى 364 مليار دولار بزيادة نسبتها 4 % عنه في عام 1996 ، و كان نصيب البلدان النامية حوالي 135 مليار دولار بنسبة 37 %و في عام 1998 بلغ حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية 660 مليار دولار كان نصيب الدول النامية منها حوالي 166 مليار دولار أي ما نسبته 25 % و في عام 1999 بلغ إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حوالي 866 مليار دولار منها 636 مليار دولار للدول المتقدمة و 208 مليار دولار للدول النامية .[3]

---

[1] – نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص 499 .

[2] – نفس المرجع ، ص 419.

[3] – نفس المرجع ، 401 .

و في عام 2000 قدرت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 119 مليار دولار بزيادة نسبتها 14 %عما كانت عليه عام 1999 ، و تقدر حصة الدول المتقدمة ب 899 مليار دولار أي ما نسبته 80 % من الإجمالي و حصة الدول النامية بحوالي 190 مليار دولار و حصة دول الإقتصاديات المتحولة بحوالي 30 مليار دولار .[1]

قد يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف ، إلا أن ذلك يتوقف على صافي التدفقات الداخلة و الخارجة للإستثمار الأجنبي المباشر و إن مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر يتزايد في الدول التي يعود فيها المستثمرون الأجانب بإستثمار نسب كبيرة من مداخيلهم و ذلك أكثر من الدول التي تكون فيها التدفقات الخارجة متزايدة ، و هكذا فإن رصيده يتوقف على حركة التدفقات الخارجة و الداخلة من الدول المضيفة .[2]

إن تدفقات الداخلة للإستثمار الأجنبي المباشر تتكون من أسهم رأس المال العادية و التي يجلبها المستثمرون الأجانب إلى الدول المضيفة ، و هناك أيضا صور غير مباشرة لجلب رأس المال مثل الأرباح الناتجة عن عمليات التصدير للمنتجات التي يقوم بإنتاجها هؤلاء المستثمرون ، فهي أيضا تدفقات داخلة ، كذلك فإن عمليات الإنتاج التي يقوم بها هؤلاء المستثمرون ضمن الإقتصاد المحلي ، و التي تعمل على توفير القطع الأجنبي و الذي كان يستخدم لتأمين المستوردات من نفس هذه المنتجات ، و أيضا وجود الإستثمار الأجنبي المباشر في دولة مضيفة سيشجع البلد الأم و حتى المنظمات الدولية على تقديم المساعدات المالية لذاك البلد .[3]

المطلب الثاني : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على البطالة و التضخم

في هذا المطلب سوف نتناول فيه أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على البطالة و على التضخم .

الفرع الأول : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على البطالة

لا شك أن البطالة تعد أحد أهم الدوافع و الأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي ترى أنها تمثل الوسيلة الذي يمكن أن تساعدها في التخلص من البطالة ، أو على الأقل الحد منها ومن تفاقمها ،و البطالة هي الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل و راغبا فيه و يبحث عنه ، و لا يجد فرصة للعمل عند معدلات الأجور السائدة .[4]

و لقد تصاعدت البطالة خاصة منذ أوائل الثمانينات في الدول المتقدمة و الدول النامية على السواء ، وذلك بعد تباطؤ النمو الإقتصادي نتيجة لدخول الإقتصاد العالمي مرحلة كساد طويلة ، ومما فاقم من مشكلة البطالة في الدول النامية تفجر مشكلة المديونية الخارجية لتلك الدول بعد أزمة ديون المكسيك سنة 1982 .[5]

و هذه المشكلة و إن كانت توجد في الدول المتقدمة إلا أنها أكثر حدة في الدول النامية ، كما أن البطالة في الدول المتقدمة هي بطالة مؤقتة يمكن إيجاد حل لها نتيجة لمرونة الجهاز الإنتاجي و التوسع في حجم الإستثمارات في أوقات الرواج من الدورة الإقتصادية ، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثمانينات مع بداية الإنتعاش الإقتصادي ، أما في البلدان

---

(1) – نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص 401 .

(2) – حسن كريم حمزة ، مرجع سبق ذكره، ص 149 .

(3) – نفس المرجع ، ص 150 .

(4) – نزيه عبد المبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص 410.

(5) – نفس المرجع ، ص 410 .

النامية تكون البطالة فيها مزمنة نتيجة لجمود الجهاز الإنتاجي فيها ، فضلا عن إنخفاض معدل الإستثمار في هذه البلدان ، و من ثم فليس من ممكن إستيعاب نسبة كبيرة من قوة العمل .[1]

و من المناسب أن نشير إلا أن نسبة البطالة في العالم كله بإستثناء بعض دول جنوب شرق آسيا في تزايد مستمر ، فقد بلغت هذه النسبة في الدول الصناعية 8.6% في نهاية عام 1994 ، و بلغت في الدول الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية حولي 7.8 % و هي أعلى نسبة للبطالة في دول المنظمة منذ نهاية الأزمة الإقتصادية الكبرى 1930 ، و هذه النسبة تعني أن هناك ما يقارب من 35 مليون شخص بلا عمل في تلك الدول و أن حوالي 15 مليون آخرين يعانون من بطالة مقنعة و العمل لبعض الوقت .[2]

و في الدول النامية نجد أن عدد البطالين يبلغ تقريبا حوالي 500 مليون نسمة ، و أن هذا العدد قابل للزيادة نظرا لإرتفاع معدل زيادة السكان في هذه البلدان و عجز الأنشطة الإنتاجية مثل الزراعة و الصناعة أن تستوعب التدفقات المتزايدة إلى سوق العمل .[3]

تسعى الدول إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها ، و لبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب أمام الإستثمارات الأجنبية المباشرة على أمل خلق فرص جديدة و متزايدة للعمل .[4]

فبالنسبة للعمالة نجد أنه في الحالة التي يكون فيها إنشاء مؤسسة أجنبية على حساب مؤسسة محلية فإن مستوى العمالة لا يتغير ، لكن إن تعلق الأمر بخلق مؤسسة جديدة فإن مؤسسة العمالة سوف يرتفع ، لكن في المقابل يمكن لهذا المستوى أن ينخفض إذا قامت المؤسسة متعددة الجنسيات بإدخال وسائل إنتاج تنمي إنتاجية العمل .[5]

و يكون من الجدير أن نشير إلى أن التأثير الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة يرتبط كذلك بطبيعة نشاط المؤسسة الأجنبية ، فقد يكون نشاطها من أجل إنتاج سلع توجه للتصدير، و في هذه الحالة يكون مستوى العمالة التي تستفيد من فرص العمل كبيرا ، أما إذا كان نشاطها موجها من أجل تلبية الإحتياجات الداخلية ، ففي هذه الحالة يكون مستوى العمالة أقل مقارنة بالحالة الأولى .[6]

بحيث أننا نجد أن حجم البطالة قد إرتفع بمقدار 12 مليون عامل في الدول النامية مقابل 9 ملايين في الدول المتخلفة خلال الفترة الممتدة بين 1985 – 1998 ، و أن حجم العمالة في الدول النامية قد تضاعف خلال هذه الفترة ، حيث إنتقل من 11 % سنة 1985 إلى 22 % سنة 1998 .[7]

كما يمكن أن يتعاظم إحتمال نشوء آثار ناجمة عن إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الإقتصادات المضيفة على العديد من الأصعدة و الجوانب ، و واحد من أهم هذه الجوانب يتمثل في سوق العمل ، فمع مرور الوقت تتأثر في الغالب سوق العمل بالإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الإقتصاد المحلي نظرا لكونها المحدد الرئيسي في التأثير على توجيه القرار الإستثماري للشركات متعددة الجنسيات و إزدياد الطلب على العمالة ، و تؤدي التكنولوجيات الحديثة المستعملة و المزايا التنافسية التي تمتلكها هذه الشركات إلى رفع إنتاجية العمالة الماهرة في الإقتصاد المحلي ، نتيجة لزيادة الطلب على العمالة الماهرة

---

[1] – نزيه عبد المبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص 411 .

[2] – نفس المرجع ، ص 411.

[3] – قاسم نايف علوان ، مرجع سبق ذكره ، ص 302 .

[4] – نفس المرجع ، ص 302 .

[5] – سلمان حسين ، الإستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية ، رسالة ماجستير ، تخصص إقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 39 .

[6] – نفس المرجع ، ص 39.

[7] – نفس المرجع ، ص 40 .

و تحسن مستويات الأجور مقارنة بالعمالة العادية ، و على سبيل المثال ترتفع الأجور التي تمنحها الشركات البريطانية بنسبة تتراوح بين 3.4 % و 7 % مقارنة بما تمنحه الشركات المحلية الإقتصاديات المضيفة ، بينما تزيد الإنتاجية بنسبة 20% عن المستوى السائد في الشركات المحلية ، ومن النقاط السلبية التي تسجل في خانة الشركات متعددة الجنسيات أنها تميل إلى توظيف العمال المحليين و تفضل الإبتعاد عن التدريب و تكوين عمال جدد ، و بذلك يصبح أنه من غير المحتمل أن يخلق الإستثمار الأجنبي المباشر حلولا طويلة المدى لبطالة العمالة الغير المؤهلة .[1]

و الجدير بالذكر هو أن الإستثمارات الأجنبية أنشئت في مختلف المجالات أمثال البنوك ، و شركات التأمين ، و الشركات الإستثمارية .... مما كان له الأثر على إستيعاب أعدادا كبيرة من العمالة المتوفرة في الدول المضيفة .[2]

كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر يكون له تأثير على تنمية مستوى الأجور و الذي أجازه كما يلي : [3]

– بما أن الأجور في الدول الأصلية للإستثمار الأجنبي المباشر تكون أكبر من الأجور في الدول المضيفة ، فإن الشركات متعددة الجنسيات تكون مستعدة لدفع أجور أكبر من تلك التي تمنحها المؤسسات الوطنية للدول المضيفة .

– من أجل جذب اليد العاملة المؤهلة تعمل الشركات متعددة الجنسيات على عرض أجور أكثر إرتفاعا ، و هذا يكون خاصة في المنتوجات التي تتطلب التأهيل و الخبرة ، و كذلك في القطاعات التي تعرف المنافسة .

– إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير و المشروعات كثيفة اليد العاملة في المناطق الحرة يعمل على خلق العديد من فرص العمل .

– إن الإنتاجية و المردودية بالشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر مقارنة مع المؤسسات الوطنية للدولة المضيفة ، وبالتالي فإن الأولى يكون بمقدارها دفع أجور أعلى من الأجر التي تدفعها الثانية .

– إن سياسة رفع الأجور التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات يكون لها دور في دفع النقابات العمالية إلى مطالبة المؤسسات الوطنية للدولة المضيفة برفع الأجور لعمالها .

– إن وجود الشركات المتعددة الجنسيات سوف يؤدي غلى خلق علاقات تكامل رأسية ، أمامية و خلفية بين أوجه النشاط الإقتصادي المختلفة في الدولة ، و هذا من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة ، أو المواد الخام للشركات الجديدة و تنشيط صناعة المقاولات و غيرها ، و من ثم خلق فرص جديدة للعمل .

– إن الشركات المتعددة الجنسيات تكون مطالبة بدفع ضرائب على الأرباح المحققة ، و هذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة ، هذه الأخيرة يكون بإمكانها التوسع في إنشاء مشروعات إستثمارية جديدة تخلق فرصا جديدة للعمل .

الفرع الثاني : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التضخم

عند إستقدام هذه الإستثمارات و عند تسديد أعبائها تولد ضغطا خاصا على الأسعار الداخلية بهذه البلدان مما يولد في بعض الأحيان موجات تضخمية ، كما تعمل الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بهذه الإستثمارات على إنتاج سلع جديدة مما يؤدي إلى زيادة الطلب علي المعروض منها و هذا يعمل على رفع الأسعار تصاعديا .[4]

و عموما تساهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظهور التضخم في الدول النامية على النحو التالي : [5]

---

[1] – محمد العيد بيوض ، مرجع سبق ذكره ، ص 134 .

[2] – سليمان عمر عبد الهادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 70 .

[3] – سلمان حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 41 .

[4] – رمزي زكي ، الإقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة) ، دار المعرفة الكويت ، 1997 ، ص391.

[5] – نفس المرجع ، ص ص 391 ، 392 .

– إن تنفيد بعض مشروعات معينة في البلدان يتطلب جزءا من الإنفاق الإستثماري عن طريق التمويل المحلي كالعمل على توفير البنية التحتية الأساسية ، و هذا يؤدي إلى زيادة واضحة في القوة الشرائية داخل هذه البلدان في بداية نشاط المشروعات ، و بالتالي زيادة الإنفاق ، و إذا لم يكن التمويل المحلي نابعا من موارد الحقيقية بالداخل و لجأت الدول إلى التمويل التضخمي فإن هذا يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة و بالتالي زيادة حدة الضغط التضخمي و تميل الأسعار نحو الإرتفاع ، و حتى في حالة التمويل من المصادر المحلية حقيقية غير التمويل التضخمي ، فإن إرتفاع الأسعار سوف يحدث في المراحل الأولى من تنفيذ المشروعات لأن زيادة الإستثمار يخلق دخولا نقدية ، ذلك لأن لكل إستثمار طبيعة مزدوجة ، فهو من جهة يخلق طاقة معينة ، و من جهة أخرى يولد طلبا فعالا عن طريق الدخول النقدية الناشئة عن إنفاقه ، و إذا لم يزد عرض المنتجات من السلع و الخدمات ، خاصة الضروري منها بنسبة مساوية على الأقل لنسبة زيادة الطلب عليها فإن أسعارها سوف تتجه نحو الإرتفاع .

– إذا كان الإنفاق الإستثماري موجها إلى إنشاء مشروعات لا تنتج إنتاجا مباشرا و إنما إنتاجا غير مباشرا ، فنجد أنه بالرغم من الإنفاق الإستثماري على هذه المشروعات يخلق دخولا نقدية تولد طلبا فعالا في الحال ، و بصفة مستمرة إلا أن الناتج من هذه المشروعات إنما هو غير مباشر لا يصلح للإستهلاك و من ثم فإنه من خلال هذه الفترة يصاحب عملية التوسع في الإستثمار إختلال في التوازن بين قوى العرض و قوى الطلب ، فيعكس أثره مباشرة في شكل إرتفاعا في المستوى العام للأسعار و تزداد حدة هذا الإختلال إذا كانت فترة إنشاء المشروعات طويلة .

المطلب الثالث : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات و النقد الأجنبي

نظرا للأثر الذي يحدثه الإستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات و النقد الأجنبي، لذلك سوف نتناول في هذا المطلب أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات و النقد الأجنبي ، و ذلك على النحو التالي:

الفرع الأول : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن حساب سنوي لكافة المعاملات الإقتصادية التي تمت خلال فترة زمنية معينة بين الأشخاص المقيمين في بلد معين و الأشخاص مقيمين في بلدان أخرى[1] ، لذا فإن توازن ميزان مدفوعات البلد هو من مصلحة الإقتصاد و صانعي السياسة ، لأنه يوفر الكثير من المعلومات حول موقف البلد من الإقتصاد الدولي و علاقته مع العالم الخارجي .[2]

و تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات ، فالأول عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال بميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة له، وذلك في بداية تدفق هذه الإستثمارات للبلد المضيف « الأثر المباشر أو المبدئي» ، أما الثاني عن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري«الصادرات والواردات» مع دول العالم. والثالث هو التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية «لإتاوات ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم مقابل الحصول على حق إستخدام إسم وشعار ونظام عمل الشركة الأم» وغيرها من البنود المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات. [3]

---

[1] – هجير عدنان زكي ، الإقتصاد دولي (النظرية و التطبيق) ، دار إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 196 .

[2] – محمد زكي الشافعي ، مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون سنة النشر ، ص 61 .

[3] – نقلا عن الموقع الإلكتروني : 13:13 ، 2013 / 03 / 03 ، www . etudiantdz.3algeria.com

يفترض المؤيدون للإستثمار الأجنبي أن قدرة الإستثمارات الأجنبية المباشر على الوصول إلى الأسواق العالمية سوف يغير هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف ، من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق جديدة مما يساعدها على تحسين ميزانها التجاري، وهذا الأثر سوف يفوق الأثر السلبي الناجم عن التحويلات الخاصة بالأرباح ورأس المال من البلد نحو الخارج .[1]

ولكن هذه الفرضية تعتمد إعتمادا كليا على الفرضية القائلة بأن المستثمر الأجنبي المباشر سوف يعمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق الزيادة في حجم الصادرات، وعلى الرغم من صحة هذه الفرضية إلا أنها تغفل النقطة التالية : إذا كان الهدف الرئيسي للإستثمار الأجنبي المباشر خدمة السوق المحلي للدولة المضيفة عن طريق إنتاج نفس السلع والخدمات بدلا من العمليات التصديرية من قبل الشركة الأم « الإستثمار الباحث عن الأسواق»، فإن تأثير هذا النوع من الاستثمارات سوف يكون سالبا على الميزان التجاري ، خصوصا إذا كانت الشركة الأجنبية تستورد مدخلات الإنتاج كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة من الخارج بدلا من الإعتماد على المدخلات المحلية، مما يعني زيادة الواردات والمنتجات الوسيطة من الخارج بدلا من الإعتماد على المدخلات المحلية، مما يعني زيادة الواردات ومن ثم عجز في الميزان التجاري ومن ثم عجز في الميزان التجاري « وأقرب مثال لذلك المطاعم الأجنبية العاملة لدينا التي تستورد أغلب مدخلاتها الإنتاجية من المصانع الرئيسية في بلد شركة الأم». كذلك الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات «الفنادق مثلا» ليس له أي تأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف لعدم تحقق التبادل التجاري، في المقابل الإستثمار الباحث عن الكفاءة له تأثيرات كبيرة على الميزان التجاري خصوصا إذا كان المستثمر الأجنبي المباشر يعمل في الصناعات التصديرية الموجودة في المناطق الحرة للبلد المضيف ، يتضح من هذا أن تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري يعتمد اعتمادا رئيسيا على نوع الإستثمار الأجنبي والدوافع من وراء الإستثمار في البلد المضيف.[2]

الفرع الثاني : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي:

لا شك أن التعاون الإقتصادي الدولي في مجالي النقد و التمويل له آثاره المباشرة و غير المباشرة في تخفيف القيود المفروضة على الصرف الأجنبي و الإستيراد و في تشجيع نمو الأنشطة التصديرية ، لذا إختلفت الرؤيتان الكلاسيكية و الحديثة في شأن وجود الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة و التي قد تؤدي إلى زيادة التدفقات من النقد الأجنبي الخارجة عن التدفقات من النقد الأجنبي الداخلة ، فالمستثمر الأجنبي يفضل تحويل صافي عوائده للخارج بالعملة الصعبة حتى يستفيد من فارق التحويل ، لكون هذا الفارق في صرف العملة يبدي تأثيرا على التجارة و تدفق الإستثمارات و يتيح للتجارة مقارنة الأسعار بطريقة مباشرة ، و عليه فهذه المفاضلة هي التي تدفع المستثمرين لتحويل عوائدهم إلى خارج حدود البلد ، أو قد تحصل عمليات صرف على إثر صفقات تبادل السلع و الخدمات مقابل النقد ، بين المقيمين و الغير المقيمين ، و مفهوم الصرف هنا هو سعر عملة يعادل بسعر عملة أخرى [3]، و يمكن رؤية وجهتي النظر المختلفتين :

* حسب الكلاسيك فإن توطن الشركات المتعددة الجنسيات بالدول المضيفة يؤدي بها إلى إحتكار النشاط الإنتاجي بالبلاد ، مقارنة بضعف المؤسسات المحلية ، مما يؤدي إلى زيادة تدفق النقد الأجنبي إلى الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة التي جلبها المستثمر الأجنبي مع تحويل أموال ضخمة أخرى إلى الخارج على شكل أجور للموظفين الأجانب .[4]

---

(1) – نقلا عن الموقع الإلكتروني : 13:13 ، 2013 / 03 / 03 ، www . etudiantdz.3algeria.com

(2) – نفس المرجع .

(3) – عبد الكريم كاكي ، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ، تخصص تجارة دولية ، المركز الجامعي غرداية ، 2011 ، ص 88.

(4) – نفس المرجع ، ص 89 .

و يرجع هذا من وجهة نظرهم إلى عدد من الأسباب أهمها : [1]

- كبر حجم الأرباح المحولة إلى الخارج .
- إستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدولة الأم و كذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب .
- صغر حجم الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الإستثماري .
- فضلا عن ذلك ما قد تمارسه من تصرفات من شأنها المغالاة في تحديد أسعار التحويل و مستلزمات الإنتاج المستوردة .....إلخ .

* أما رواد المدرسة الحديثة فيرون عكس الكلاسيك ، حيث أن إتخاد قرار الإستثمار بالدول المضيفة من طرف المستثمر الأجنبي سيؤدي إلى دخول النقد الأجنبي ، و هو ما يؤدي بدوره إلى زيادة حصة الدولة من النقد الأجنبي ، هذه الكتلة التي ضخت في الإقتصاد من النقد و التي تعتبر كوسيلة تمويل دولية تقوم بسد الفجوة الموجودة بين إحتياجات الدولة اللازمة لتمويل مشروعات التنمية و بين حجم المدخرات أو الأموال الموجودة محليا ، كما أن الكتل النقدية التي تدفعها هذه الشركات كأجور للعمالة المحلية تؤدي إلى زيادة المدخرات المحلية بالإضافة إلى تنشيط الإقتصاد عن طريق الإستهلاك .

* و من خلال و جهتي النظر الكلاسيكية و الحديثة ، تجدر بنا الإشارة إلى أن مساهمة الشركات المتعددة الجنسية في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي بالدول المضيفة يتوقف على : [2]

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركات متعددة الجنسيات في بداية الإستثمار .
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية لدولة الأم .
- مدى تأثير هذه الشركات على تحويل المدخلات المحلية من و إلى مجالات الإستخدام الفعال .
- حجم الأرباح التي يتم إستثمارها مقارنة بتلك التي يتم تحويلها إلى الخارج .
- المتطلبات المالية الأخرى للإستثمار .
- مدى كبر أو صغر المشروع الإستثماري و طبيعته ، فمثلا إن كان المشروع الإستثماري مملوكا ملكية مطلقة للطرف الأجنبي أم ملكية مشتركة .

المطلب الرابع : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي

لعل من أهم الأسباب التي تفسر تغير نظرة العديد من الدول إتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر ، هو إعتقاد تلك الدول بأن ذلك النوع من الإستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول ، و التكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية بل تمتد لتشمل المهارات و القدرات التنظيمية و الإدارية و التسويقية ، و عملية نقل التكنولوجيا تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا و إتفاقيات منح التراخيص و العقود المساعدة الفنية ، و هناك بعض الدراسات تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . [3]

إن سرعة نقل التكنولوجيا التي يتم نقلها إلى الدول المضيفة قد تعتمد على عدد من العوامل منها نوع الإستثمار الأجنبي المباشر ، و كذا القدرة الإستيعابية للعمالة الوطنية ، هذا بالإضافة إلى العلاقة بين التكنولوجيا المستوردة و الربحية ،

---

[1]- عبد الكريم كاكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 89 .

[2] - عبد السلام أبو قحف ، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي ، مكتبة الإشعاع ، بيروت ، لبنان ، 2001 ، ص 441 .

[3] - محمد زيدان ، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال (نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر) ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، الشلف ، العدد الأول ، ص 136 .

و مدى ملائمة المنتجات في شكلها النهائي للسوق ، و لقد أدى التدفق التكنولوجي للشركات الأجنبية المستثمرة في الـــدول المضيفة إلى زيادة الكفاءة لدى الشركات المحلية عن طريق منح التراخيص و المساعدات الفنية ، و من الممكن أن يأخذ التدفق التكنولوجي آثارا إنتشارية و ذلك في حالة كون الشركات الأجنبية تحقق مزايا و فوائد للكيانات الإقتصادية المحلية تتجاوز ما كانت تستهدفه تلك الشركات ، و كمثال على الآثار الإنتشارية هو قيام الشركة الأجنبية بإجراء عملية ترتيب و تصـــنيف للشركات المحلية التي تتعامل معها وفقا لقدراتها التكنولوجية .[1]

و قد يكون التدفق التكنولوجي أفقيا و رأسيا ، فالتدفق التكنولوجي الأفقي يحدث في حالة إستحواذ الفـــرع التـــابع للشركة الأجنبية على تكنولوجيا جديدة و من ثم تقوم الشركات المنافسة بنقل تلك التكنولوجيا ، أما التدفق الرأســـي فإنـــه يتحقق عندما يقوم الفرع التابع بنقل التكنولوجيا دون مقابل للشركات التي تمده بالمدخلات و الخدمات ، و لعل الصفة المميزة للتدفقات التكنولوجية هي ما يطلق عليه الإقتصاديون الوفرات الخارجية الموجبة و هي عبارة عن المزايا التي تتحقـــق للدولـــة المضيفة و ينتج عنها آثار عدم الكفاءة عن طريق البحوث و التطوير و التدريب الذي تستفيد منه العمالة الوطنية .[2]

و بالرغم من الصعوبات الخاصة بقياس آثار الإستثمار الأجنبي المباشر غلى تعظيم الكفاءة ، إلا أنه تم التوصل إلى مـــا يلي : [3]

– يوجد إجماع واسع على أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر المنفذ الوحيد في عبور التكنولوجيا إلى الدول النامية.

– كثيرا ما يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى رفع القدرات الإنتاجية و التنافسية للشركات المحلية خاصـــة في قطـــاع التصنيع .

– هناك دلائل تشير إلى أن مقدار ونوع التكنولوجيا التي يتم نقلها تتأثر بالخصائص المختلفة لكل الصناعة المستقبلة والدولة المضيفة ، حيث أن مناخ المنافسة المتزايد يؤدي إلى مستويات أعلى من الإستثمارات المحلية في رأس المال الثابث و التعليم، كما أن البيئة و القيود الأقل التي تفرض على الشركات الأجنبية المستثمرة أو فروعها تؤدي إلى زيادة توسع في عمليـــات نقـــل التكنولوجيا .

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل أمكننا التوصل إلى النتائج التالية :

* الإستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية مستثمر أجنبي لمشروع أو إستثمار أو أصول ...إلخ في بلد آخر يطلق عليه البلـــد المضيف، و هذه الملكية يمكن أن تكون ملكية كلية أو جزئية على أن تكون حصة المستثمر الأجنبي تساوي أو تفوق 10 % كحصة محددة لإبداء الرأي و القدرة على التصويت ، بالإضافة إلى التأكيد على طول مدى الإستثمار الأجنبي المباشر .

* مر الإستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة و متفاوتة في ظروفها السياسية و الإقتصادية ، و التي قسمت إلى أربعة مراحل ، بحيث المرحلة الأولى تمتد من الفترة المحددة من 1800 إلى 1914 ، و المرحلة الثانية هي مرحلة ما بين الحـــربين ، و المرحلة الثالثة تمتد في الفترة المحددة من 1945 إلى 1989 ، و المرحلة الرابعة فهي تمتد من الفترة المحددة من 1990 إلى الآن.

---

[1]– محمد زيدان ، مرجع سبق ذكره ، ص 136.

[2] – نفس المرجع ، ص 137.

[3] – نفس المرجع ، ص 138 .

* لقد وجدت العديد من النظريات و الآراء التي يتم بموجبها حركة رؤوس الأموال من أجل القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر، و من بين هذه النظريات نجد نظرية عدم كمال السوق ، و نظرية دورة حياة المنتج ، و نظرية الحماية ، ... إلخ .

* الإستثمار الأجنبي المباشر له دور مهما في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، إذ يعمل الإستثمار الأجنبي المباشر على زيادة القدرة الإنتاجية للدولة ، و رفع معدل النمو الإقتصادي و تحسين الوضع الإقتصادي فيها .

* يأخد الإستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال ، بحيث نجد الإستثمار المشترك ، و الإستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي ، و الإستثمار في المناطق الحرة ، و مشروعات الإستثمار القائمة على التجميع .

* تختلف دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر من حالة إلى أخرى و ذلك راجع إلى طبيعة الإستثمار و الجهة التي تعود إليها ملكية الإستثمار، و البلد الذي يتم فيه الإستثمار الأجنبي المباشر .

* من أجل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر توفر البلاد المضيف عدة عوامل و التي يمكن تصنيفها إلى عوامل إقتصادية وعوامل سياسية، و عوامل قانونية ، و عوامل مالية و تمويلية .

* للإستثمار الأجنبي المباشر عدة آثار على المتغيرات الإقتصادية ، و هذه الآثار تصنف إلى آثار إيجابية مثل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات و على النمو الإقتصادي و زيادة معدل تكوين رأس المال ، و آثار سلبية مثل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التضخم .

تمهيد :

إن تقدم أو ضعف أي دولة مرهون بمدى التطور الإقتصادها ، و العالم حاليا يشـــهد تحـــولات إقتصـــادية متعاقبـــة كالتكتلات الإقتصادية و المنافسة الدولية و الشركات العالمية و كل هذا ناتج عن حركة التجارة الدولية، و منه فتطـــور أو تخلف الدولة راجع إلى نجاعة و فاعلية نظامها الإقتصادي .

فالجزائر دولة نامية تحاول مسايرة الإقتصاد العالمي المعاصر لذا خاضت تجارب عديدة في ميادين مختلفة ، إلا أن الجانب الإقتصادي أخد الإهتمام الأكبر ، حيث كان لزاما على الجزائر التخلي عن الإقتصاد الموجه لتتجه نحو إقتصاد السوق لتفـــتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي المباشر .

و لذلك إرتأينا أن نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

- المبحث الأول : الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .
- المبحث الثاني : تقييم و تحليل حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .
- المبحث الثالث : تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

المبحث الأول : الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد ساهمت الأزمة الإقتصادية التي مرت بها الجزائر في محو الأفكار و الإعتقادات السلبية ، و التي تـــدور حـــول أن الإنفتاح على الإستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤثر سلبا عل الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى فهم أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو الحل الأمثل في مثل هذه الظروف للخروج من أزمة المديونية التي تعاني منها ، لذلك سنت الحكومة مجموعة من القـــوانين حول الإستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى وضعها مجموعة من الضمانات الخاصة لحماية المستثمر .

و سوف نتناول هذه القوانين وذلك خلال فترة الستينات ، و خلال فترة الثمانينات ، ثم خلال فترة التســـعينات إلى يومنا هذا ، ثم سوف نتناول الضمانات الخاصة لحماية الإستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الأول : الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في فترة الستينات

أهم القوانين التي سنها المشرع الجزائري خلال هذه الفترة نجد قانون 1963 و قانون 1966 ، و التي سوف نتناولها فيما يلي :

الفرع الأول : قانون 63–277 المؤرخ في 26 جويلية 1963

بعد الإستقلال مباشرة قامت الجزائر بسن أول قانون للإستثمار ، فكان قانون 63-277 المؤرخ في 26 جويليـــة 1963 بهدف بعث النشاط الإقتصادي و إنعاش الحياة الإقتصادية من جديد و إعادة بناء و تنمية الإقتصاد الجزائري الـــذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الإستقلال ، و المحافظة و الإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر بالإضافة إلى جلب الإستثمارات الأجنبية .[1]

و من بين أهم ما جاء فيه هو أن الدولة تتدخل بواسطة المؤسسات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات إقتصاد مختلط بمشاركة رأس المال الأجنبي و الوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق إقتصاد إشتراكي خاصة في القطاعات ذات النشاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة للإقتصاد الوطني الوطني ، و قد حمل هذا القانون معه آنـــذاك رغبـــة الحكومة الجزائرية في بقاء الشركات المتعددة الجنسية تعمل كما هي ، لكي تحافظ على حركة النشاط الإقتصادي في الـــبلاد على نفس الوتيرة السابقة للإستقلال هذا من جهة ، و من جهة أخرى فالجزائر قد خرجت من حرب طويلة بإقتصاد حرب وخزينة فارغة و لذا كانت مضطرة للبحث عن سبل تمويل سريعة و خبرات و كفاءات تسييرية و تكنولوجيا إنتاج حديثة ، وكلها معطيات أخدها بعين الإعتبار التشريع لقوانين الإستثمار .[2]

و من بين الأسباب التي أدت إلى صدور هذا القانون هو حاجة الإقتصاد الجزائري آنذاك لرأس المال الأجنبي و لضعف الإمكانيات الداخلية و قلة رؤوس الأموال المحلية . [3]

إذ يمنح بموجبه الحرية لكل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي للإستثمار حسب الإتفاقيات الإقتصادية للـــدول ، وبعبارة أخرى أن قبول المستثمر الأجنبي مرهون بمدى كون هذا الأجنبي يعمل في إطار أهداف الدولة أي يجمـــع الشـــروط الضرورية لتحقيق إقتصاد إشتراكي خاصة في القطاعات التي تشكل أهمية للإقتصاد الوطني ، و ما يلاحظ في هذه المرحلة هو

---

[1] – محبوب بن حمودة ، مرجع سبق ذكره، ص 64 .

[2] – عبد الكريم كاكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 162 .

[3] – سارة محمد ، الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الأوراسكوم) ، رسالة ماجستير ، تخصص قانون الأعمال ، جامعة قسنطينة ، دفعة 2010 ، ص 14 .

عدم تجسيد التوجه الإشتراكي في أول قانون صدر لتنظيم الإستثمار بعد إستقلال الجزائر حيث خول للمستثمرين الأجانب عدة ضمانات عامة . [1]

و لقد جاء هذا القانون ليجسد مجموعة من الإمتيازات لصالح المستثمر الأجنبي نلخصها في التالي : [2]

– ضمان إستقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة بالنسبة للشركات المتعاقدة التي لا يقبل إستثمارها عن خمسة ملايين دينار جزائري .

– تخفيضات جبائية على المواد المستوردة من الخارج ، شريطة أن يكون الإتفاق مسبق بين المستثمر و الدولة .

كما إحتوى هذا القانون أيضا على مجموعة من الحوافز و الإمتيازات قدمت للمستثمرين بغية تحفيزهم على الإستثمار و الإستقرار في الجزائر نوجزها كما يلي :[3]

– حرية الإستثمار للأشخاص المعنويين و الطبيعيين الأجانب .

– حرية التنقل و الإقامة بالنسبة لمستخدمي و مسيري هذه المؤسسات .

– المساواة أمام القانون و لا سيما المساواة الجبائية .

– الضمان ضد نزع الملكية ، بمعنى أن نزع الملكية يؤدي إلى تعويض عادل .

– المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب .

هذا المبدأ لم يعرف تطبيقا من الناحية الواقعية رغم الإمتيازات التي جاء بها و ذلك لتخوف المستثمرين من عدم الإستقرار الإقتصادي في الجزائر و نية النظام السياسي في إتباع المنهج الإشتراكي ، فالإدارة الجزائرية بينت رغبتها في عدم تطبيقه مادامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت لديها إضافة إلى أن الإقتصاد الوطني يتميز بنقص في المنشآت و ضيق الأسواق و إرتفاع تكاليف الإنتاج .

الفرع الثاني : قانون الإستثمار 66–284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966

نتيجة لنقص الواضح في قانون 63–277 قامت السلطات الجزائرية بإصدار قانون الإستثمار رقم 66–284 بتاريخ 15 سبتمبر 1966 و المتعلق بالإستثمار الوطني ، و الذي يهدف إلى سد الثغرات التي ظهرت في قانون 63–277 و ذلك بتعريف المبادئ التي يقوم عليها رأس المال الخاص سواء الأجنبي أو الوطني و تحديد الضمانات و المنافع المتوفرة له .

فمن أهم المبادئ التي تضمنها هذا القانون هو أن الإستثمارات الأجنبية الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، حيث ترجع مبادرة الإستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة و الهيئات التابعة لها أما رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي فيمكنه الإستثمار في القطاعات الأخرى بشرط الحصول على إعتماد من قبل السلطات الإدارية .

و أكد هذا القانون على إحتكار الدولة لبعض القطاعات الإقتصادية التي تم إعتبارها حيوية ، و لكنه لم يمنع من مشاركة رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي ، و قد ألزم هذا القانون المستثمرين الراغبين بالإستثمار من خلال مؤسسات إقتصادية جديدة ضرورة التصريح المسبق بها قبل الإستفادة من الحوافز الجبائية و أنشأ لذلك لجنة وطنية للإستثمار .[4]

و بعد إصدار قانون الإستثمار رقم 66–284 وصل حجم الإستثمار الخاص إلى 880 مليون دينار جزائري ، وساهمت هذه المشاريع في خلق حوالي 27300 منصب و إقامة 800 مشروع إستثماري ، و هذا يعني أن النتائج كانت

---

[1] – سارة محمد ،مرجع سبق ذكره ، ص 14 .

[2] – عبد الكريم كاكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 162 .

[3] – سارة محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 .

[4] – نفس المرجع ، ص 15 .

أفضل من القانون السابق ، لكن رغم ذلك بقي حجم الإستثمار الخاص جد ضعيف و لا يستجيب للحاجات الفعلية للإقتصاد من أجل رفع معدلات النمو و تقليص حجم البطالة الجد المرتفعة في تلك الفترة . [1]

لذلك يعتبر هذا القانون أكثر القوانين تقييدا للإستثمار الخاص الوطني و خاصة الأجنبي ، و يندرج هذا القانون ضمن التوجه الإشتراكي للجزائر في تلك الفترة كما أنه يتيح إمكانية اللجوء إلى التأميم إذا تطلبت المصلحة العليا ذلك ، و لم يشجع القانون جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، فقد إستقبلت الشركة الأجنبية هذا القانون بتخوف و لم تقم هذه الشركات بإقامة مشروعها المستقل في الجزائر ، و عدد قليل منها قام بإنشاء شركات مختلطة مع المستثمرين الجزائريين ، إذ تم إنشاء خمسة شركات مختلطة بين الفترة الممتدة من 1967 إلى 1969 .[2]

و قد فشل هذا القانون لأنه جاء بأحكام قاسية على المستثمر الأجنبي ، و لم يطبق على الإستثمار الأجنبي و إقتصر تطبيقه على الإستثمارات الوطنية ، كما أن المشرع لم ينص على تحويل الأجور الخاصة بالعمال الأجانب و لم يضع مدة محددة للتأميم مع بقاء رأس المال الوطني الخاص و الأجنبي مهمشا و ذلك راجع إلى إستمرار سيطرة القطاع العام و إنتشار سياسة التأمينات ، كما أن المنازعات المتعلقة بالإستثمارات تخضع للمحاكم الجزائرية و هذا يتنافى مع إرادة الأجانب التي تتحاشى تطبيق القوانين الداخلية لعدم ثقتهم فيها و خوفا من التحيز .[3]

المطلب الثاني : الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في فترة الثمانينات

من أهم القوانين التي سنها المشرع الجزائري خلال هذه الفترة نجد :

الفرع الأول : قانون الإستثمار 82-11 المؤرخ في 21 جويلية 1982

هذا القانون خاص بطريقة عمل الشركات ذات الإقتصاد المختلط ، فلق تميز قطاع المحروقات بإنشاء شركات ذات قطاع مختلط و الذي يقصد بها الشراكة بين رأس المال المحلي و الأجنبي و ذلك من أجل القيام بعمليات البحث و التنقيب وإستغلال المحروقات ، و كان هذا النوع من المبادرات بمثابة خطوة لتعزيز العلاقات الإقتصادية مع المتعاملين الأجانب مشجع من طرف الدولة ، مع الإشارة إلى أن هذا القانون قدم مجموعة من الإعفاءات الضريبية و الجبائية و مراقبة المستثمرين الأجانب عن طريق الرخص الممنوحة لهم . [4]

و يوضح هذا القانون نسبة مشاركة الشركات الأجنبية و التي لا يمكنها تجاوز 49 % من رأس المال الشركة المختلطة في حين 51% المتبقية تمثل نسبة المشاركة المحلية ، و تستفيد الشركات المختلطة من مجموعة من الحوافز المختلطة و التي يمكن إعفائها من الضريبة العقارية لمدة خمس سنوات و من الضريبة على الأرباح لمدة ثلاثة سنوات الأولى ، و كذلك يقدم هذا القانون ضمانات للأطراف الأجنبية كالحق في المشاركة في أجهزة التسيير و القرار و ضمان حق التحويل ، و كشفت حصيلة تطبيق هذا القانون على إنشاء شركتين مختلطتين فقط رغم ما صاحب هذا التشريع من ضمانات و تحفيزات . [5]

---

[1] – ناجي بن حسن ، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر ، أطروحة دكتراه ، تخصص إقتصاد ، جامعة قسنطينة ، 2007 ، ص 112 .

[2] – نفس المرجع ، ص 112.

[3] – سارة محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

[4] – شهرزاد زغيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

[5] – نقلا عن الموقع الإلكتروني : 20 : 17 ، 2013 / 03 / 23 ، www . elaphblog . com

و من أهم الأهداف التي حددها هذا القانون نذكر منها :[1]

- الرفع من طاقة الإنتاج الوطني و إنشاء مناصب شغل جديدة و زيادة و الزيادة في الدخل الوطني و ذلك بمساهمة الإستثمارات الخاصة المنتجة .
- العمل على التكامل بين القطاعين العام و الخاص و إعطاء هذا الأخير مساحة أكثر لدفع عجلة النمو الإقتصادي .
- تحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي و الوصول بالتنمية إلى المناطق المحرومة .

كما قدم هذا القانون المزيد من الحوافز للمستثمرين الخواص خاصة الذين يرغبون في الإستثمار في المناطق المحرومة ، إلا أن تطبيق هذا القانون على أرض الواقع جد صعب و ذلك بسبب البيروقراطية المتفشية في الإدارة الجزائرية و الذهنية ذات التوجه الإشتراكي التي تسير الإقتصاد الوطني ، إضافة إلى ضعف المنظومة المصرفية و المالية .

الفرع الثاني : قانون الإستثمار 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986

جاء هذا القانون كمتمم لقانون 82-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الإستثمار الأجنبي المباشر للإستثمار محليا خاصة في مجال المحروقات ، لذلك تضمن القانون الجديد 86-13 طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة و محفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق ، فالشركاء الأجانب وفق هذا القانون يدخلون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس البروتوكول الإتفاق بحيث يكونون مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة و تعهدات وواجبات كل الأطراف ، فلقد أبقى هذا القانون على نسبة مشاركة المؤسسة العمومية ب51 % على الأقل ، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل المستخدمين ، و في المقابل يستفيد الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و إتخاد القرارات الخاصة بإستعمال أو تحويل الأرباح و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب و ضمانات التأميم . [2]

بالرغم من أن التعديلات التي أدرجت في القانون 86-13 قد أضفت مرونة واضحة على إجراءات تكوين و تسيير الشركات المختلطة و منحت مزايا خاصة لم يسمح بها القانون الجزائري منذ فترة التأميم ، إلا أن الإستثمار الأجنبي المباشر بقي خاضعا لنظام الشركات المختلطة ، حيث تمت الشراكة إجباريا مع المنشأة العمومية في حدود 49 % من رأسمال الشركة مع إستحالة إنشاء شراكة مع المنشآت تابعة للقطاع الخاص المحلي ،كما قد ظهرت في إطار تنفيذ هذا القانون صعوبات بيروقراطية عديدة خاصة لما تعلق الأمر بعملية تحويل الفوائد و رؤوس أموال الشريك الأجنبي ، لم يستطع القانون جلب رؤوس الأموال الأجنبية المرجوة لتبقى مشكلة التمويل الخارجي أحد أهم معوقات التنمية الإقتصادية . [3]

---

[1] – عبد الرحمان التومي ، واقع و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة الدراسات الإقتصادية ، مركز البصيرة للبحوث و الإستشارات و الخدمات التعليمية ، الجزائر ، العدد 08 ، جويلية 2006 ، ص 109 .

[2] – كمال مرداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

[3] – نفس المرجع ، ص 10 .

الفرع الثالث : قانون الإستثمار 86-14 المؤرخ في 19 اوت 1986

يتعلق هذا القانون بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و نقلها بالأنابيب و ذلك بسبب إعتبار أن و منذ الإستقلال قطاع المحروقات هو الوحيد الذي كان مقصد الإستثمارات الأجنبية ، لذلك فإن السلطات الجزائرية إرتأت إستغلال هذا التوجه وفتحت الباب أمام المستثمرين الأجانب في هذا القطاع في مجالات لم يكن مسموح بها من قبل ، و نص على أنه لا يمكن لأي شخص معنوي أجنبي يرغب في ممارسة أعمال التنقيب و البحث عن المحروقات السائلة و إستغلالها أن يقوم بذلك إلا بالإشتراك مع مؤسسة وطنية حسب الشروط و الأشكال المنصوص عليها [1]، حيث و لأول مرة جاء هذا القانون بما يلي :[2]

- السماح للمستثمر الأجنبي بأن يقوم بممارسة أعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و إستغلالها .
- السماح للمستثمرين الأجانب بالدخول في الشراكة مع شركة سونطراك ، على أن تكون النسبة الغالبة لشركة سونطراك 51 % ، و ذلك في أعمال التنقيب و البحث عن المحروقات .

و من الملاحظ أنه بالرغم من الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون و المتميزة عن مختلف القوانين السابقة في مجال المحروقات إلا أن الإستثمار الأجنبي المباشر ظل بعيدا عن مجال المحرقات .

الفرع الرابع : قانون الإستثمار 88-25 المؤرخ في 27 جويلية 1988

حدد هذا القانون القطاعات ذات الأولوية للقطاع الخاص و هي : الصناعة (مثل سلع التجهيز ، المنتجات النصف المصنعة ، الصناعات الغذائية ، الصيانة) ، و الخدمات (مثل السياحة ، النقل ، الهياكل الرياضية و الترفيهية) ، و البناء والأشغال العمومية ، و يعتبر هذا القانون بمثابة إعتراف و تأكيد من السلطات العمومية بأهمية الدور الإقتصادي للقطاع الخاص.[3]

و خلال هذه الفترة تبنت الجزائر الإصلاحات الإقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الإقتصادية ، و هذا القانون أدى بالشركات لكي تصبح غير خاضعة للوزارة و غير خاضعة لرقابة الممارسة على المؤسسات الإشتراكية ذات الطابع الإقتصادي و أصبحت هذه الرقابة رقابة إقتصادية و غير خاضعة للقانون العام إلا ما نص عليه القانون صراحة ، و خاضعة للقانون التجاري بحيث يكون تأسيسها في شكل شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة .[4]

ووفقا لهذا القانون فإن صناديق المساهمة هي التي تتولى تسيير الأسهم و الحصص التي تقدمها المؤسسات العمومية الإقتصادية لدولة مقابل أن يكون رأس المال المدفوع بهذه الصناديق يكون تأسيسا لشركات مختلطة الإقتصاد .

و بدخول سنة 1988 أصبح تأسيس الشركات يخضع إلى بروتوكول الإتفاق بين صناديق المساهمة و الشركة الأجنبية أما العقد فيبرم بين المؤسسة العمومية الإقتصادية و الشركة الأجنبية .[5]

---

[1] - كاكي عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 165 .

[2] - نفس المرجع ، ص 165.

[3] - ناجي بن حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 115 .

[4] - نفس المرجع، ص 115 .

[5] - نقلا عن الموقع الإلكتروني : 21: 30 ، 2013 / 03 / 23 ، www.kowalczyk . com

المطلب الثالث : الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التسعينات إلى اليوم

و من بين القوانين التي سنها المشرع الجزائري الجزائري خلال هذه الفترة نجد :

الفرع الأول: قانون الإستثمار 90-10 المتعلق بالنقد والقرض و المؤرخ في 14 أفريل 1990

لقد ظهر قانون 90-10 للنقد و القرض والتجارة مسايرة لمرحلة التحول التي بدأت مع نهاية الثمانينات ، حيث شكل خلالها أحد أهم أدوات تنمية و ترقية الإستثمار الخاص المحلي و الأجنبي في الجزائر، و شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الإستثمار فقد أقر حرية إنتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر ، إذ نصت المادة 183 منه على أنه يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات إقتصادية غير مخصصة صراحة لدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه في القانون ، كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51 % و 49 % على التوالي ، و ذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات رأس المال الأجنبي في تنمية الإقتصاد الجزائري ، كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك و ذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم و مراقبة مستقلة ، و ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها بموجب القانون في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص دون التمييز .[1]

و جاء هذا القانون ليفسح المجال للأجانب بالإستثمار في القطاع المصرفي و ألغى التمييز بين القطاع العام و القطاع الخاص ، و أصبح منح رخصة الإستثمار من صلاحيات مجلس النقد و القرض ، بحيث يقوم المجلس بمراقبة مدى تطابق المشاريع المقترحة مع القوانين و يقدم بعد ذلك شهادة مطابقة تسمح للمستثمر بالإنطلاق في إنجاز الإستثمار ، لذلك رأى بعض المستثمرين أن فرض إلزامية الحصول على شهادة المطابقة قبل البدأ في الإستثمار تعتبر في حد ذاتها مسألة تحد من حرية الإستثمار ، و منه فهذا القانون حتى و إن كان يعتبر توجها جديدا نحو تحرير المبادرة الخاصة فإنه يبقى غير كافي بالنسبة للمستثمر الأجنبي و لا يمنح له الضمانات الكافية للإستثمار . [2]

و قد أوضح قانون النقد و القرض حاجة الإقتصاد الجزائري إلى الإستثمارات الأجنبية ، كما أكد على الدوافع المرحلية الباعثة على ضرورة ترقيتها و تهيئة الإطار القانوني من أجل إستقطابها و جلبها ، فقد أشار القانون إلى أهمية الإستثمار الأجنبي في تنمية الإقتصاد الجزائري و ذلك من خلال تحقيق التوازن في المبادلات التجارية ببعث صناعات محلية تحل محل الواردات وتدعم الصادرات التقليدية ، بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل و تأهيل مستوى العمالة و الإطارات المحلية ، بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا و مختلف المعارف و المهارات الفنية المفتقدة في مجالات التسيير و التسويق و الإنتاج .[3]

الفرع الثاني : قانون الإستثمار 91-21 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991

إن سلسلة التعديلات التي أدخلت على قوانين الإستثمار إبتداء من سنة 1963 ، لم تكن في مستوى تطلعات التنمية المحلية رغم التحفيزات التي جاءت بها القوانين المتسلسلة ، و هو ما دل على بقاء تخوف المستثمرين الأجانب من البيئة الإستثمارية في الجزائر هذا إذا إستثنينا قطاع المحروقات ، و هذه كلها عوامل أجبرت السلطات الجزائرية على البحث عن آليات جديدة من شأنها تسريع و تيرة التنمية الإقتصادية و الرفع من الطاقة الإنتاجية له ، فجاء القانون رقم 91-21 المؤرخ

---

[1] – كمال مرداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

[2] – ناجي بن حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 115 .

[3] – كمال مرداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

في 4 ديسمبر 1991 و المتعلق بأنشطة التنقيب و البحث عن المحروقات و إستغلالها و نقلها بالأنابيب ، هذا القانون كانت تنظر إليه السلطات العمومية على أنه إنفتاح على الإستثمار الأجنبي ، و أهم ما جاء به هذا القانون هو توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة الغير المستغلة من خلال نشاطات البحث و التنقيب نظرا لإرتفاع التكاليف من جهة و جلب التكنولوجيا التي تساعد على إستخدام وسائل و تقنيات حديثة و متطورة و بتكاليف أقل من جهة أخرى ، هذا بالإضافة إلى أن عقود الشراكة تحدد الشروط التي يخضع لها الشركاء خصوصا ما يتعلق بالإستثمارات و برامج العمل و كذلك إنتفاع الشريك الأجنبي ، بالإضافة إلى تقديم مزايا جد محفزة تحدد أشكال إنتفاع الشريك الأجنبي ، و من بين هذه المزايا نجد التعويضات التي تمنح للشريك الأجنبي و التي تتعلق بالمصاريف و الخدمات و التي قد تكون عينا أو نقدا حسب الشروط المحددة في العقد بالإضافة إلى حصول الشريك على جزء من الإنتاج يوافق نسبة مساهمته ، هذا بالإضافة إلى تحديد عقود الشراكة في مجال إستغلال الحقل المكتشف من حيث جميع التكاليف و المخاطر المالية و التقنية التي تحملتها المؤسسة من أجل إكتشاف الحقل محل الإشتراك و طرق إستغلاله . [1]

و مع صدور قانون 91-21 فتح قطاع المحروقات للإستثمارات الأجنبية في ميدان الإنتاج سواء في مجال التنقيب أو البترو كيمياء ، حيث سمح هذا القانون بتكوين شراكة مالية أو صناعية أو تجارية مع الشركاء الأوربيين و الأسيويين والأمريكيين ، و بالإعتماد على هذا القانون بدأت الشراكات البترولية الأجنبية بالإستثمار في الجزائر .[2]

الفرع الثالث : قانون الإستثمار 93-12 المؤرخ في 05 ماي 1993

جاء هذا المرسوم التشريعي بعد ثلاثة سنوات من قانون النقد و القرض ، فهو يبين الإرادة الواضحة لدولة من أجل ترقية الإستثمارات ، و كذا تحقيق سياسة الإنفتاح الإقتصادي ، حيث أحدث عدة تغيرات ، وبذلك فهو يرتكز على المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على حد السواء ، بالإضافة إلى إعفاء القطاع الخاص الوطني و الأجنبي من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة ، بحيث أصبح يتم الإقتصار على التصريح بدلا من إجراءات الموافقة التي كانت من قبل ، بالإضافة إلى منح العديد من الحوافز و الإمتيازات للمستثمرين قصد تشجيع و تطوير الإستثمار ، و يلاحظ أن هذا القانون فتح المجال لرؤوس الأموال الأجنبية بحيث رخص لها الإستثمار في كل القطاعات لإنتاج السلع و الخدمات ، ما عدا القطاعات الإستراتيجية لدولة كقطاع المحروقات ، حيث أنها فتحت مجال المساهمة و الشراكة في المشاريع نظرا لحاجة الدولة للإستثمار في هذا القطاع . [3]

إن أهم ما يميز هذا قوانين و مراسيم هذه المرحلة هو إعطاء الأولوية للقطاع الخاص على عكس المرحلة السابقة ، كما أن هذه القوانين كانت جزئية و الدليل على ذلك التعديلات التي حدثت فيها . [4]

لقد صدر هذا القانون قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية الملائمة لجلب و إستقطاب الإستثمار الخاص خاصة الأجنبي منه إلى الجزائر، فبعد ما كانت الإستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي و ضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص و أهمها ، و جاء قانون الإستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من القوانين و التنظيمات بإقراره

---

[1] – جمال عمورة لمجيد ، دراسة تحليلية و تقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية ، أطروحة دكتوراه ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 367 .

[2] – مصطفى بودرامة ، الإستثمار الأجنبي في الجزائر بين الواقع و المشكلات ، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، العدد 09 ، لسنة 2009 ، ص 183 .

[3] – نقلا عن الموقع الإلكتروني : www. Elaphblog . com ، 24 / 03 / 2013 ، 14 : 50

[4] – نفس المرجع .

لمبدأ الحرية الكاملة للإستثمار، فالقطاع الخاص محليا كان أم أجنبيا حر في الدخول في أي مشروع إستثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة ، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى التصريح بالإستثمار في الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الإستثمار التي تم إنجازها بموجب هذا القانون .[1]

الفرع الرابع : قانون الإستثمار 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001

جاء هذا القانون لتطوير الإستثمار و مناخه و آلية عمله و هذا بغرض الوصول إلى إستحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية و المساهمة فيه ، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية و الجزئية و الإستثمارات المدرجة في منح الإمتيازات أو الرخصة، و الجديد في هذا القانون هو المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب بالإضافة إلى إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص ، بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الإستثمارات تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالإستثمار و إصدار التراخيص و قد فتحت لها فروعا عبر كل ولايات الوطن ، بالإضافة إلى نيتها إلى فتح فروع أخرى خارج الوطن .[2]

ووضع هذا القانون تعريفا محددا للإستثمار ، و المتمثلة في العمليات التالية : [3]

- إقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة .
- المساهمة في رأسمال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينة .
- إستعادة النشاطات في إطار الخوصصة الجزئية أو الكلية .
- بالإضافة إلى هذه العناصر تم الإشارة إلى العمليات الخاصة بكيفيات الحصول على رخص الإمتياز من براءات الإختراع وطرق إستعمال العلامة التجارية .

و حسب هذا القانون يعني الإستثمار أيضا كل الأصول التي تشمل بصفة خاصة و بدون حصر ما يلي:[4]

- الأموال المنقولة و الغير المنقولة و أية حقوق أخرى للملكية مثل رهون الحيازة العقارية و الإمتيازات أو الرهون الأخرى.
- حقوق الملكية الفكرية و الصناعية و العناصر المادية المتعلقة بالأصول التجارية مثل (العلامة التجارية ، الإنجازات ، البراءات، الشهرة) و المستخدمة في المشروع الإستثماري المرخص .
- حقوق الإمتياز الممنوحة بموجب القانون أو العقد و التي تشمل إمتيازات البحث عن الموارد الطبيعية و الزراعية أو تطويرها أو إستخراجها أو إستغلالها .
- الأسهم و السندات و الحصص و كل شكل من الأشكال الأخرى للمساهمة في الشركات و العائدات المحجوزة لغرض إعادة الإستثمار .

و بذلك يكون هذا القانون قد فتح مجالا واسعا كي يشمل معنى الإستثمار المستهدف تطويره و ترقية كل النشاطات التي هيأت السياسة الإقتصادية الحالية نشوءها و ظهورها ، كإقامة و إنشاء مشروعات جديدة و مستحدثة من قبل القطاع

---

(1) – عبد الحميد زعباط ، المناخ الإستثماري في الجزائر ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول سبل تنشيط الإستثمارات في الإقتصاديات الإنتقالية ، جامعة سكيكدة، 14-15 مارس 2004 ، ص 8 .

(2) – زين منصوري ، واقع و آفاق سياسة الإستثمار في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، العدد 2، بدون سنة ، ص 132 .

(3) – ناجي بن حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 117 .

(4) – نفس المرجع ، ص 117 .

العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي و المساهمة في عمليات الخصخصة الكلية أو الجزئية أو إعادة هيكلة النشاطات ، و المشاركة في المشروعات الإستثمارية القائمة أو المرتقب إقامتها و تأسيسها عن طريق المساهمات المالية و العينية .[1]

المطلب الرابع : الضمانات الخاصة لحماية الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد منحت الدولة الجزائرية ضمانات مختلفة للمستثمر ، و التي قسمت إلى :

الفرع الأول : الضمانات الممنوحة على المستوى الداخلي

و التي تتمثل في :

أولا : الحماية القانونية

تتمثل هذه الحماية في المبادئ التالية : [2]

– مبدأ حرية التحويل ، بحيث أنه للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال و النتائج و المداخيل و الفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الآلات و المعدات) ، و الذي نصت عليه المادة 12 من مرسوم 93-12 ، بحيث تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم الحصص من رأس المال بعملة قابلة لتحويل الحر و المسعرة رسميا من البنك الجزائري الذي يتأكد قانونا من إستردادها مع ضمان تحويل رأس المال المستثمر و العوائد الناجمة عنه، و يخص هذا الضمان الناتج الصافي لتنازل أو لتصفية حتى و لو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر ، كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز 60 يوما .

– ثبات القانون المطبق على الإستثمار ، بحيث نصت المادة 39 من المرسوم التشريعي 93 – 12 و بدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الإستثمارات الجزائري في هذه المادة بأنه " لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة " .

– مبدأ المعاملة المنصفة و العادلة بين المستثمرين الجزائريين و الأجانب من جهة و المستثمرين الأجانب فيما بينهم من جهة أخرى . [3]

– إن مفهوم نزع الملكية قد كرس دستوريا ، حيث نصت المادة 20 على أنه " لا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون ، أما التأميم فقد أصبح قاعدة عرفية مكرسة دوليا و متعارف عليها لا يمكن لأية دولة أن تنفي وجودها ، أما الإشكال المطروح فإنه يتعلق فقط بمسألة تحديد التعويض " .[4]

– مبدأ حماية المستثمرين من التغيرات المستقبلية ، بحيث نصت المادة 39 من التشريع 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 على أنه " لا تطبق المراجعات و الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة ، بمعنى أن هناك حماية للمستثمر من التغيرات التي تطرأ على التشريع الجزائري من إلغاء أو مراجعة أو تعديل في المستقبل " .[5]

---

[1] – كمال مرداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

[2] – كريمة قويدري ، الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر ، رسالة ماجستير ، تخصص مالية دولية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011 ، ص ص: 67 ، 68 .

[3] – عمار زودة ، محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير ، تخصص الإدارة المالية ، جامعة قسنطينة ، 2008 ، ص 268 .

[4] – نفس المرجع ، ص 268 .

[5] – سارة محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

ثانيا : الضمان القضائي

يتمثل هذا الضمان فيما يلي : [1]

– بحيث نصت المادة 41 من المرسوم التشريعي على أن" أي نزاع بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية إما بفعل المستثمر وإما نتيجة إجراء إتخذته الدولة المقصودة ضده إلى المحاكم المختصة ".

– اللجوء إلى التحكيم الدولي سواء كان ثنائي أو متعدد الأطراف ، و هذا كله من أجل حماية الإستثمارات الأجنبية وترقيتها على أساس المعاملة بالمثل و إقرار مبدأ اللجوء إلى التحكيم الدولي كإجراء قانوني معترف به دوليا للفصل في النزاعات التي يحتمل وقوعها بين الجزائر و متعامليها الأجانب ، وهذا ما جاء به المرسوم 93-12 الذي أقر مبدأ اللجوء إلى التحكيم الدولي و أن يخول للأطراف المتنازعة صلاحية إختيار طرق التحكيم و كذلك أن يقوم بإحترام إرادة الإختيار التي تتمتع بالحرية والإستقلالية ، و هذا ما أكدته المادة 458 مكرر 1 و التي ظبطت بمنطق التحكيم بحيث خولت للأطراف صلاحية الإختيار بين أنماط التحكيم كتحكيم إحدى الهيئات الدولية .

الفرع الثاني : الإلتزامات الدولية الناجمة عن الإتفاقيات المبرمة

إن الإتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرت في منح الإرتياح للمستثمر الأجنبي ، و هذا لكونها إلتزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق و الأولوية ، كما أن التشريع الجزائري أقر ذلك بنص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي و المحلي ، فالجزائر و إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع و ضمان الإستثمار على إقليمها، و في جميع الميادين الإقتصادية أبرمت عدة إتفاقيات مع العديد من النظم المتباينة و التوجيهات [2]، ونذكر من هذه الإتفاقيات ما يلي :[3]

أولا : الإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع و ضمان الإستثمار

لقد إنضمت الجزائر إلى العديد من الإتفاقيات الدولية من أجل ضمان و تشجيع الإستثمارات القادمة إليها، و نذكر منها ما يلي :

– الإتفاقيات المغاربية المتعلقة بتشجيع و ضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي .

– الإتفاقيات العربية المتعلقة بإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية .

– الإتفاقيات الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الإستثمار .

ثانيا : الإتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع و ضمان الإستثمار

إن الجزائر و إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع و ضمان الإستثمار على إقليمها و في جميع الميادين و المجالات الإقتصادية التي أبرمت العديد من الإتفاقيات الثنائية مع العديد من الدول و بإختلاف نظمها السياسية ، ونذكر منها ما يلي :

– الإتفاقيات الثنائية المبرمة مع أمريكا .

– الإتفاقيات الثنائية المبرمة مع إيطاليا .

– الإتفاقيات الثنائية المبرمة مع فرنسا .

---

[1] – عمار زودة ، مرجع سبق ذكره ، ص 269 .

[2] – كريمة قويدري ، مرجع سبق ذكره ، ص 68 .

[3] – نفس المرجع ، ص 68 .

- الإتفاقيات الثنائية المبرمة مع إسبانيا .

الفرع الثالث : الضمانات الممنوحة على المستوى الدولي

من الضمانات الممنوحة للجزائر على المستوى الدولي نجد إنظمام الجزائر إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار و ذلك من أجل حل منازعات الإستثمار بين الدول و بين مواطني الدول المتعاقدة ، لذلك تم إنشاء الهيئة الخاصة بتسوية منازعات الإستثمار ، بحيث أبرمت هذه الإتفاقية بواشنطن في 25 أوت 1965، و يعتبر هذا المركز هيئة متخصصة في تسوية المنازعات التي تنشب بين الدول المتعاقدة و المستثمرين الأجانب من الأفراد أو الشركات الخاصة ، و يقوم هذا المركز بإدارة التحكيم وفقا لما تقضي به الإتفاقية ، و من الشروط الأساسية لصحة تقديم التزاع إلى محكمة الدولة يجب تقديم التصريح الكتابي لكلا الطرفين ، و لهذا المركز أهمية قصوى من حيث أنه يمكن للأفراد الوقوف على قدم المساواة مع الدول ذات السيادة في إجراءات التحكيم ، و بالتالي فإن إنظمام الجزائر إلى هذا المركز يعتبر في حد ذاته ضمان للمستثمرين الأجانب ، حتى يكونون مطمئنين لرؤوس أموالهم المستثمرة داخل الجزائر . [1]

[1] - عبد القادر بابا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 155 ، 156 .

المبحث الثاني : تقييم و تحليل حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في هذا المبحث سوف نتناول فيه مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر و الهيئات المكلفة بترقية و تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر ، كما سنتناول فيه تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر ، كما سنتناول فيه أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر و نصيب القطاعات الإقتصادية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

المطلب الأول : المناخ الإستثماري و الهيئات المكلفة بترقية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

و الذي سوف نتناول فيه مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر ، و الهيئات المكلفة بترقية و تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر ، و ذلك على النحو التالي :

الفرع الأول : مناخ الإستثمار في الجزائر

يتكون مناخ الإستثمار في الجزائر من مجموعة من العوامل ، و التي سوف نتناولها في :

أولا : العوامل الطبيعية

و التي تتكون من العوامل التالية :[1]

1 – المناخ الجغرافي و الطبيعي :

تتميز الجزائر بإتساع الرقعة الجغرافية و المقدرة مساحتها 2.381.741 كلم^2 ، و هي بذلك تمثل ما نسبته 60.8 % بالنسبة للمغرب العربي و 16.9 % بالنسبة للوطن العربي ، إذ تعتبر بحكم إنتمائها إليه قطبا هاما و محطة جيو إستراتيجية مهمة من محطات البحر المتوسط ، كما ترتب في المرتبة الحادية عشر عالميا و ثانية في إفريقيا بعد السودان أي بنسبة 8 % ، كما تعتبر بوابة إفريقيا الشمالية بحيث ستمكن دول الساحل الإفريقي بعد إنجاز طريق الموحدة الإفريقية من الوصول إلى موانئ البحر المتوسط و منه إلى بقية موانئ العالم .

كما تمتد سواحلها الساحلية على 1200 كلم ، و تقسم الجزائر إلى ثلاثة مناطق و هي التل و الهضاب العليا والصحراء التي تقدر ب 2.000.000 كلم^2 ، و تتميز الجزائر بتنوع الأقاليم المناخية من الصحراوي و القاري و مناخ البحر المتوسط .

إن هذا التنوع الجغرافي و المناخي و كذا إتساع المساحة الجغرافية تعتبر ميزة تجعل الجزائر مكانا خاصا لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر .

2– الثروات الزراعية و الغابية :

تغطي الغابات أربع ملايين هكتار ، منها 700.000 هكتار ذات تشجير حديث أنجز في إطار عمليات التشجير التي قامت بها البلاد منذ الإستقلال بالإضافة إلى مشروع السد الأخضر الذي يبلغ طوله 1500 كم و عرضه 20 كم ، أما الغابات الطبيعية فهي متواجدة بصفة رئيسية في الشمال و تغطي 650.000 هكتار منها 60 % من الصنوبر ، أما مساحة الأراضي الزراعية فقد قدرت سنة 1998 بحوالي 8.215.730 هكتار أي بنسبة 3.4 % من مجموع المساحة الكلية للبلاد.

---

[1] – سورية زرقين ، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الإقتصادية لدول النامية (حالة الجزائر من 1999 إلى 2006)، رسالة ماجستير ، تخصص نقود و تمويل، جامعة خيضر، بسكرة ، 2008 ، ص ص : 100، 101 .

و تتواجد بالجزائر الأراضي الزراعية بشكل رئيسي في المنطقة الشمالية و الداخلية ، فالمنطقة الشمالية تزرع فيها الخضر و الفواكه ، أما المنطقة الداخلية فهي موجهة بشكل كبير لزراعة الحبوب ، و تعمل الجزائر على كسب الأراضي الزراعية الجديدة في الجنوب و هذا عن طريق تقديم الإمكانات و المساعدات التي جسدت ما يسمى بصندوق الجنوب .

3 – الموارد المائية:

تقدر الموارد المائية في الجزائر نحو 20 مليار م^2، منها 13 مليار م^2 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال ، و 7 مليار م^2 تمثل الموارد المائية الجوفية (2 مليار متر مكعب بشمال و 5 مليار متر مكعب في الجنوب) .

4 – الموارد المعدنية :

تمتلك الجزائر الحديد الخام ، الزنك ، الرصاص ، الفوسفات ، النحاس ، الزنك ، الرخام ، و الأحجار الكريمة .

5 – الطاقة:

و التي تتمثل في الطاقة الكهربائية بحيث تنتج المصادر الحرارية 90 % من الطاقة الكهربائية ، و تنتج السدود 10 % الباقية و تمثل نسبة الشمال 84 % من مجموع الطاقة الكهربائية و 16 % في الجنوب ، بالإضافة إلى الطاقة النووية ، والموارد المتجددة بحيث تدل الأبحاث و الدراسات العلمية أن الطاقة المتجددة مثل الكتلة الحيوية ، و الطاقة الشمسية ، و الطاقة المائية وطاقة الرياح سوف تشكل في المستقبل رصيد طاقوي لا يستهان به .

6 – الثروات السياحية :

تمتلك الجزائر ثروات سياحية و ثراث تاريخي و حضاري راسخ منذ القديم يمتد من تيمقاد و جميلة إلى تيبازة ، ومن شرشال إلى تلمسان و الطاسيلي مرورا بأدرار و غرداية تيميمون ...إلخ .[1]

ثانيا : العوامل الإقتصادية

و التي تتمثل في العوامل التالية :[2]

1 – معدل النمو الإقتصادي :

لقد كان لإرتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة الأثر المباشر في تحسين معدلات النمو الإقتصادي، فبعدما إرتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2003 إلى 6.9 % وصل سنتي 2004 و 2005 إلى حدود 5.3 % ، لكنه تراجع سنة 2006 إلى 2.7 % ، و يعتبر هذا المعدل غير كافي لمواجهة مشكلة البطالة التي عرفت مستويات مرتفعة (أكثر من 20%) ، ما يتطلب تحقيق معدلات نمو تتجاوز 7 % خلال السنوات العشر المقبلة .

2 – التضخم :

توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم و إستقرار البيئة الإقتصادية ، فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو إقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تحدد إداريا ، و قيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية ، فلقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر ، و بعد تخفيض سعر الصرف سنتي 1990 و 1991 إرتفاعا قياسيا تجاوز 28 % سنويا ووصل معدل التضخم سنة 1994 إلى 39 % ، و هو ما إنعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية و إرتفاع أسعار الفائدة في البنوك ، و كل هذه الظروف يمكن إعتبارها عوامل معيقة

[1] – سورية زرقين ، مرجع سبق ذكره ، ص 101 .

[2] – ناجي بن حسن ، تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية بحوث إقتصادية ، جامعة قسنطينة ، العدد 31 ، جوان 2009 ، ص ص 64، 65 .

للإستثمار ، و لكن مع تطبيق الحكومة الجزائرية لسياسة مالية و نقدية صارمة فيما بين سنتي 1994 و 1996 تراجعت معدلات التضخم إلى 15 % سنة 1996 و إلى 6 % سنة 1997 ، و تقلص خلال السنوات الأخيرة معدل التضخم ليستقر في حدود تتراوح ما بين 6 % سنة 2000 و 2.7 % سنة 2007 ، والذي يعني إستقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع الدول المجاورة و هو ما يمكن إعتباره عاملا إيجابيا في تأكيد الإستقرار الإقتصادي .

3 – التوازن الخارجي :

شهدت وضعية ميزان المدفوعات بعد إرتفاع أسعار البترول منذ سنة 1999 ، تحسنا كبيرا إذ أصبح يسجل فائضا مما أدى إلى تحسين إحتياطي الصرف الأجنبي ، فبعدما كان في حدود شهر إستيراد واحد سنة 1990 أصبح في حدود حوالي 50 شهر إستيراد واحد في نهاية سنة 2007 ، أي بأكثر من 100 مليار دولار أمريكي ، و تجدر الإشارة هنا أيضا إلى تراجع حجم المديونية الخارجية إلى أقل من 1 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2007 بعدما كانت تفوق 32 مليار سنة 1994 .

4 – النظام المصرفي :

لقد كان قانون النقد و القرض 90-10 الذي صدر في 14 أفريل 1990 نقطة تحول بارزة في المنظومة المصرفية الجزائرية إذ أنه عكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي حيث أصبحت للبنوك العاملة في الجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الإقتصادية و تقديم الإئتمان لمختلف الآجال طبقا لظاهرة الشمولية العمل المصرفي العالمي ، كما فتحت السوق المصرفية أمام القطاع الخاص و الأجنبي .[1]

ثالثا : البنية التحتية للمواصلات و الإتصالات

و التي تتمثل فيما يلي : [2]

1 – شبكة المواصلات :

تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في إفريقيا إذ تقدر ب 107324 كلم ، إلا أن هذه الشبكة تفتقر لصيانة الدائمة ، فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد ، كما تعتبر تكلفة النقل و التوزيع مرتفعة نسبيا نظرا لإتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى و المدن الداخلية ، و يبقى الحل هو الإسراع في إنجاز الطريق السريع شرق غرب الذي تبلغ مسافته أكثر من 1200 كلم ، أما شبكة النقل بالسكك الحديدية فهي جد متأخرة في الجزائر و في الغالب موروثة عن الفترة الإستعمارية ، و بالرغم من بلوغها 4500 كلم إلا أن نسبة ضئيلة من نقل البضائع يتم عبرها ، الأمر الذي زاد من كثافة إستعمال النقل البري و ما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف و زيادة وقت وحجم التلوث البيئي ، و إذا قارنا الجزائر بالدول المجاورة يبقى عليها العمل من أجل تجديد و تحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية و ربطها بأهم المناطق الصناعية و بالموانئ ، و فيما يتعلق بالنقل الجوي و البحري فنلاحظ تقادم أسطول الشركات الوطنية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة ، ذلك من الأعباء التي يتحملونها في نقل و توزيع منتجاتهم .

---

[1] – سليمان ناصر ، النظام المصرفي و إتفاقيات بازل ، مداخلة في إيطار الملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية (واقع و آفاق) ، الشلف ، 14- 15 ديسمبر 2004 ، ص 293 .

[2] – كريمة قويدري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 84 ، 85 .

2 – تكنولوجيا الإعلام و الإتصال :

لقد سعت الجزائر إلى الإستفادة من خدمات شبكة الأنترنت و التقنيات المرتبطة بها من خلال إرتباطها بشبكة الأنترنت في شهر مارس سنة 1994 عن طريق مركز البحث و التطوير العلمي و التقني ، و قد عرفت منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الإهتمام و الإشتراك و التعامل مع الأنترنت و حسب مصادر المركز فإن عدد المستخدمين للأنترنت في سنة 2001 بلغ 250 ألف مستخدم ، أما في نهاية 2007 فقد بلغ عدد المستعملي الأنترنت 2.5 مليون مستعمل ، و رغم هذا فإن أغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصة بها ، بل أنها لا تجيد إستعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات الشراكة بينها و بين الشركات الأجنبية .

كما قد عرف قطاع الإتصالات السلكية و اللاسلكية منذ سنة 2003 تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية 2000 الذي ألغى الإحتكار العمومي في المجال و فصل بين خدمة البريد و خدمة الإتصالات و هو ما يسمح للمتعاملين الخواص والأجانب بالإستثمار في القطاع ، فقد إرتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21 مليون مشترك سنة 2007 مقارنة ب 600 مشترك فقط سنة 2001 ، كما إرتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 3.6 مليون مشترك سنة 2006 بعدما كان في حدود 2.6 مليون سنة 2002 ، و هكذا إنتقلت الكثافة الهاتفية الكلية (ثابت و نقال) من 5.28 % سنة 2000 إلى 51 % سنة 2005 ، و رغم هذه النتائج فقد إحتلت الجزائر سنة 2005 المرتبة 87 من بين 115 دولة في تكنولوجيا الإعلام و الإتصال .

رابعا : الأوضاع الإجتماعية

إن المجتمع الجزائري هو مجتمع شاب ، حيث بلغت نسبة الأفراد على الأقل من 25 سنة إلى إجمالي السكان 55.84% ، و إن كانت سياسة تنظيم النسل قد أدت في التسعينات إلى إنخفاض معدل الولادات بالإضافة بسبب تأخر الزواج الناتج عن تدهور مستوى المعيشة من جهة و تحسن المستوى التعليمي للمرأة من جهة ثانية ، كما يتمتع المجتمع الجزائري بإجبارية التعليم إلى سن 15 سنة و تقع أعباء التعليم و التكوين في جميع المستويات على عاتق الدولة ، أما ما يتعلق بالصحة فقد حصل تحسن نسبي في الوضع الصحي لسكان و أصبح معدل الحياة يتجاوز 70 سنة ، كما إنخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لتلقيهم العناية الصحية المبكرة و إرتفاع عدد الأطباء بالنسبة لكل ألف ساكن .[1]

خامسا : التنظيم الإداري

لا زالت الجزائر حسب تقرير مناخ الإستثمار للبنك العالمي في مؤخرة الدول القادرة على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و يعود ذلك بشكل خاص إلى زيادة ظاهرة البيروقراطية و الرشوة و التعقيدات الإدارية ، إذ يستغرق إنشاء مشروع إستثماري في الجزائر 244 يوم من خلال المرور ب14 مرحلة، كما أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية توصل من خلال دراسة أجراها على سياسة الإستثمار في الجزائر إلى أن الإستثمار الأجنبي في الجزائر يعاني من عدة عراقيل أهمها التأخر في مراحل إنجاز المشروع و من بين هذه المراحل نجد : الإدراج الرسمي للمؤسسة والحصول على مختلف الرخص الجمركة و الحصول على الحوافز الضريبية ، و الوصول إلى الخدمات العامة و إجراءات الموافقة على الإستثمار..إلخ .[2]

---

[1] – عبد الباسط بوزيان ، دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر ، رسالة ماجستير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة حسيبة بوعلي ، الشلف ، 2007، ص 202 .

[2] – نفس المرجع ، ص 203 .

أما عن الفساد الإداري فإستنادا إلى آراء أهم صانعي القرار السياسي و الإقتصادي ، و أبرز مسؤولي الشركات متعددة الجنسيات الذي قام به المنتدى الإقتصادي "بدافوس" فإن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد المغرب في منطقة المغرب العربي في مجال تداول الرشوة في الصفقات العمومية و العقود و المشاريع ، و قد ساهم المنتدى في تحقيق شامل ضم العديد من الشركات و المؤسسات ، أجاب مسؤولوها عن سؤال واحد و هو هل إظطرت شركتكم للجوء إلى دفع مبالغ بطرق غير شرعية لضمان الظفر بالصفقات العمومية ؟ ، و قد كان رد أكثر من 35 % منهم بالنسبة للجزائر بنعم ، كما توصل المنتدى إلى أن نسبة العمولات و الرشاوى بالجزائر أصبحت تعادل 6 % من تكلفة المشروع .[1]

سادسا : المقومات السياسية و التشريعية

يعتبر الإستقرار الأمني و السياسي أحد الشروط الأساسية لتوفير مناخ إستثماري ملائم لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، و بالنسبة للجزائر و حسب تقارير عدة لهيئات دولية فإن درجة العنف السياسي لا تزال تتراجع ، و من بين الإجراءات التي إتبعتها الجزائر من أجل الحد من التهديد الإرهابي قامت الجزائر بالمشاركة العسكرية ، بالإضافة إلى إتباع مخطط المصالحة الوطنية و التي أعطت نتائج معتبرة ، مما أدى إلى تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر .[2]

كما يحتاج النشاط الإستثماري إلى وجود مؤسسات مستقرة و أحكام واضحة ليتسنى له العمل بكفاءة ، وذلك يتطلب تشريعات ملائمة تنظم عملية الإستثمار ، و لقد عالجت الجزائر مسألة الإستثمارات منذ الإستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة كانت تتلاءم مع طبيعة كل مرحلة ، و مع الوضع الحقيقي لعلاقة القطاع العام بالقطاع الخاص و قدرات كل منهما ، كما أن الإستثمار الأكثر شيوعا في بلادنا هو في ميدان المحروقات ، و من ثم كان لهذا الجانب قوانين خاصة تحكمه .[3]

الفرع الثاني : الهيئات المكلفة بترقية و تشجيع الإستثمار

لقد أنشأ المشرع الجزائري هيئات لترقية و تشجيع الإستثمار ، و التي سوف نتناولها فيما يلي :

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

هي عبارة عن هيأة عمومية ذات طابع إداري تم إنشاءها بموجب المرسوم 01-03 المؤرخ في 20 أوت2001 خلفا لوكالة دعم وترقية الإستثمار ، و تعمل الوكالة تحت سلطة المجلس الوطني للإستثمار ، كما أنها تشتمل على مديريتين وهما مديرية الإستثمارات الأجنبية و مديرية الإتفاقيات المتعلقة بالإستثمار ، و يتمثل دورها الأساسي في ترقية ومتابعة و دعم الإستثمارات المحلية و الأجنبية بالإضافة إلى تقديم المعلومات للمستثمرين و مساعدتهم على تلبية الإجراءات الإدارية ، بالإضافة إلى أن هذه الوكالة لا تشرف على الإستثمارات التي تتم في قطاع المحروقات.[4]

و حتى تحقق مهمتها الأساسية في تطوير الإستثمار فإنها تعتمد على : [5]

– ترقية الإستثمارات المحلية و الأجنبية و متابعتها في جميع القطاعات (الإستراتيجية ، الإنتاجية ، الخدمية) و سعيها إلى إنشاء الإستثمارات المشتركة و بإعتبارها أفضل شكل .

---

(1) – عبد الباسط بوزيان ، مرجع سبق ذكره ، ص 203 .

(2) – يحي سعيدي ، مرجع سبق ذكره، ص 88 .

(3) – نفس المرجع ، 88 .

(4) – نفس المرجع ، ص 181 .

(5) – عبد الرحمان التومي ، مرجع سبق ذكره ، ص 276 .

– توجيه و مساعدة المستثمرين المقيمين و الغير المقيمين لإنجاز مشاريعهم الإستثمارية و هذا من خلال فروع الشباك الوحيد اللامركزي المنتشرة على عدد من الولايات ، و ذلك بتقديم كل الشروحات المتعلقة بالجانب الإداري .

– توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات الإقتصادية و الإجتماعية من أجل تسهيل عملية تطبيق الإجراءات القانونية .

– إبلاغ المستثمر بقرار منح المزايا أو الرفض و ذلك في أجل 72 ساعة .

– منح المزايا المرتبطة بالإستثمار و متابعة المستثمرين من أجل التأكد بوفائهم و إلتزاماتهم التي تعهدوا بها .

– تسيير صندوق دعم الإستثمار من أجل تمويل نفقات الدولة التي تقدم على شكل المزايا الممنوحة للإستثمار.

ثانيا : المجلس الوطني للإستثمار

تم إنشاء المجلس الوطني للإستثمار بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الإستثمار تحت إشراف رئيس الحكومة ، و يتمثل دوره الرئيسي في إعداد الإستراتيجيات و السياسات المتعلقة بترقية الإستثمار ومتابعتها و السهر على تطبيقها و متابعة إنجازها و القيام بالتحسينات من خلال قوانين المالية [1]، و يكلف هذا المجلس بالمهام التالية :[2]

– إقتراح إستراتيجيات الإستثمار و أولوياتها .

– إقتراح المزايا التحفيزية و متابعة التطورات الجارية .

– تحديد النشاطات و السلع المستثنات من المزايا .

– تقييم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الإستثمار .

– السهر على إستحداث المؤسسات و الأدوات المالية من أجل تمويل الإستثمار و الحث على تطويرها .

– مساعدة الحكومة في إتخاذ القرارات التي تساعد تنفيذ المشاريع الإستثمارية و تشجيعها .

– تهيئة الإقليم بحيث يجب الفصل بين المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الخاص و المتعلق بالمناطق التي يجب تنميتها أولا بالإستثمارات ذات الأهمية خاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني .

ثالثا: الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمة و ترقية الإستثمار

تهتم هذه الوزارة بترقية الإستثمار و بعمليات الخوصصة ، مما يترجم الإرادة السياسية القوية ، كما تقوم بإقتراح سياسة و إستراتيجيات ترقية و تطوير الإستثمار ، بالإضافة إلى المتابعة الميدانية لجميع أنشطة الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار ، مع العلم أنه لا توجد هيأة منفصلة مكلفة بالإستثمارات الأجنبية فقط ، مما يؤدي أحيانا إلى التداخل في الصلاحيات بين الوزارة والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار .[3]

رابعا : وكالة ترقية و متابعة الإستثمارات

يستطيع أن يستثمر في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي خاص أو عام ، مقيم أو غير مقيم ، في كل النشاطات سواء تعلق بإنتاج المنتجات ، الخدمات ، السياحة ....إلخ ، كل هذا جاء عن طريق الوكالة الوطنية لترقية الإستثمارات ومتابعتها و دعمها ، و من أجل وضع قانون إستثمار جيد يخدم المستثمرين عملت الحكومة على وضع هذه الوكالة سنة 1993 بموجب قانون تطوير الإستثمارات في الجزائر ، و هي عبارة عن جهاز حكومي له طابع إداري أنشئ لخدمة

---

[1] – فاروق سحنون ، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير ، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010 ، ص 54 .

[2] – نفس المرجع ، ص 54 .

[3] – يحي سعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 185 .

المستثمرين و المروجين ، وقبل مضي أكثر من سنتين أصبحت الوكالة مرجعا أساسيا لكل ما يتعلق بالإستثمار المحلي و الأجنبي في الجزائر ، و ذلك بفضل قوانين الخاصة بالإستثمار و بفضل عملها البعيد عن الروتين الإداري .[1]

و تهدف هذه الوكالة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، و التي تتمثل فيما يلي[2] :

- دعم و مساندة المستثمرين لإنجاز مشاريعهم .
- العمل على تطوير الإستثمارات المحلية و الأجنبية .
- منح الحوافز المرتبطة بالإستثمار تطبيقا لسياسة الوطنية في هذا المجال .
- السهر على إحترام المستثمرين للشروط التي تعهدوا بها مع الإدارات المعنية .

تقوم الوكالة بالمهام التالية : [3]

- تقرر منح المزايا المرتبطة بالإستثمارات في إطار المرسوم التشريعي 93-12 في إطار السياسة الإقتصادية الوطنية .
- تضمن متابعة إحترام المستثمرين للإلتزامات التي تعهدوا بها بالإتصال مع الإدارات المعنية .
- تجري التقويم المطلوب لمشاريع الإستثمار ، قصد صياغة قرار منح المزايا التي يطلبها المستثمر أو رفضها .
- تشعر المستثمر كتابيا بإستلام تصريح الإستثمار الذي أودعه و تبلغه ضمن الأشكال ذاتها بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفضها .
- تجري التقويم المطلوب لمشاريع الإستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا التي يطلبها المستثمر أو رفضها .
- تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالإستثمار .
- تسهر على جعل أي قرار تتخذه الوكالة إلزاميا للإدارات و الهيئات الأخرى المعنية بالإستثمار .

خامسا : الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب سنة 1996 ، و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة ، و يستفيد الشاب صاحب المشروع من خلال إنشاء مؤسسة و توسيعها من المساعدة المجانية و التي تتمثل في الإستقبال و الإعلام والمرافقة و التكوين ، بالإضافة إلى الإستفادة من الإمتيازات الجبائية و التي تتمثل في الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الإستغلال ، بالإضافة إلى الإستفادة من الإعانات المالية و التي تتمثل في القرض بدون فائدة وتخفيض نسبة الفوائد البنكية.[4]

وضعت هذه الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل و التشغيل كما أنها تتصل بالمؤسسات و الهيئات المعنية ، وتتمثل مهامها الرئيسية التي تقوم بها فيما يلي : [5]

- تدعم و تقدم الإستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية .
- تسير وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود التي يضعها الوزير المكلف بالعمل و التشغيل تحت تصرفها .

---

[1] – عبد المجيد أونيس ، مرجع سبق ذكره ، ص 294 .

[2] – نفس المرجع ، ص 294 .

[3] – عبد القادر بابا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 158 ، 159 .

[4] – موقع الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب : 55 : 21 ، 26/ 03/ 2013 ، www. Anseg.org. dz .com

[5] – نفس المرجع .

– تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و بالإمتيازات الأخرى التي يحصلون عليها .

– تقوم بمتابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تـــربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الإستثمارات .

– تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و إستغلالها.

المطلب الثاني : تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة مـــن 1991 إلى 2010

تشكل الجزائر منطقة جلب للإستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بفضل مزاياها الطبيعية و الإستراتيجية ، فهي ذات موقع إستراتيجي و ثروات هائلة ، إضافة إلى الإمكانيات السياحية الضخمة ، و قد تمكنت الجزائر رغم وضعيتها الصعبة من إنجاز عدد لا يستهان به من الهياكل التحتية ، إلا أن السياسات الإقتصادية و تسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطـــار إقتصادي فعال ، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل كان من الممكن تجاوزها ، هذا ما أدى إلى فتح المجال أمـــام الإســـتثمار الأجنبي المباشر بإعتباره محورا آخر لتنمية ، و الجدول الموالي يوضح تطورات التدفقات الداخلة للجزائر خلال الفتـــرة مـــن 1991 إلى 2000 .[1]

الجدول رقم (01) : الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة 1991– 2000

(الوحدة : مليون دولار)

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجزائر	80	30	–	–	–	260	270	501	507	437

المصدر : فطيمة حفيظ ، مرجع سبق ذكره ، ص 6

من خلال الجدول يلاحظ ما يلي :[2]

– إن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال سنتي 1991 و 1992 كانت ضئيلة و متدبدبة ، بحيـــث كانت تقدر سنة 1991 ب80 مليون دولار إلا أنها سنة 1992 عرفت إنخفاضا كبيرا قدر ب 30 مليون دولار .

– و خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غية 1999 فقد عرفت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر إرتفاعـــا ملحوظا و هذا راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية في الجزائر ، بحيث قدر ب 260 مليـــون دولار ســـنة 1996 و 270 مليون دولار سنة 1997 و 501 مليون دولار سنة 1998 و 507 مليون دولار سنة 1999 ، لتعاود الإنخفاض ســـنة 2000 بحيث قدرت ب 437 مليون دولار .

خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 كانت سنة 2003 أحسن السنوات فيما يتعلق بتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ، حيث بلغ هذا الحجم 1196 مليون دولار بعدما كان يقدر ب 931 مليون دولار سنة 2002 ، أي أنه إرتفع بنسبة تقترب من 13 % و هو تطور معتبر ، كما يتضح أن الجزائر تحقق مستويات مقبولة مـــن الإســـتثمارات

[1] – فطيمة حفيظ ، آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل إتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية ، مداخلة في الملتقى الدولي حول آثار و إنعكاسات الشـــراكة علـــى الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 13-14 نوفمبر 2006 ، ص 6 .

[2] – نفس المرجع ، ص 6.

الأجنبية المباشرة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 ، كما يشير تقرير أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية حول الإستثمار في العالم أن الجزائر قد إحتلت المرتبة الرابعة إفريقيا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2002 ، و يرجع التقرير أسباب الإنتعاش الملحوظ إلى الإستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات و الذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية و الفرنسية و البريطانية ، بالإضافة إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة "أوراسكوم" المصرية و خوصصة مصنع الحديد و الصلب بالحجار لصالح شركة " إسبات " الهندية ، و عليه فالحكم الأولي بأن مناخ الإستثمار في الجزائر قد تحسن يعتبر غير موضعي ، إذ تبين بأن أغلبية الإستثمارات قد تم تحقيقها في قطاع المحروقات و هذا القطاع لا يساهم كثيرا في خلق مناصب العمل كما أن تأثيره محدود على القطاعات الإقتصادية الأخرى ، بحيث كانت الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2005 لا تمثل سوى 0.2 % خارج قطاع المحروقات .[1]

أما بحلول سنة 2005 شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في حجم هذه التدفقات الواردة ليتجاوز المليار دولار ، و يمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها تحسن الوضع الأمني بالإضافة إلى تحسن و تطور بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية خلال هذه السنة ، ليواصل التحسن إلى غاية 2006 و 2007 بمقدار1795 و 1665 مليار دولار على التوالي، و يعود هذا التحسن إلى توسع إهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات و من أهم هذه القطاعات نجد قطاع الصيدلة و الكيمياء و الحديد و الصلب ، إلا أنه لم يقلص من حصة قطاع المحروقات من إجمالي الإستثمارات المباشرة الواردة و التي بقيت تفوق 80 % ، نتيجة توافد العديد من الشركات منها LASMO و TALISMEN، كما أن التدفقات التي إتجهت خارج قطاع المحروقات ، إقتصرت أساسا على قطاع الإتصالات و الحديد والصلب ، و بالتالي فالعديد من القطاعات الإقتصادية التي تمتلك فيها الجزائر كل مقومات الإستثمار مهمشة في قرار المستثمر الأجنبي ، و خصوصا الزراعة و السياحة و النقل و المصارف .[2]

أما بالنسبة لسنة 2008 و رغم الأزمة المالية العالمية فقد حققت التدفقات الواردة إلى الجزائر زيادة سواء في بيانات ميزان المدفوعات أو بيانات المشاريع المرخص لها ، حيث حققت المشاريع المرخص لها قفزة غير مسبوقة بها بنسبة 55 % لتبلغ ما قيمته 2.594 مليار دولار مقارنة بنحو 2 مليار دولار عام 2007، و يرجع ذلك بصفة أساسية لإنتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة للغاية حيث تزايدت التدفقات التي إجتذبها هذا القطاع لهذا العام 20 مرة مقارنة بقيمة تدفقات القطاع ذاته للعام 2007 ، إلى جانب تضاعف التدفقات التي إجتذبها القطاع الصناعي بما يزيد عن أربع أمثال تدفقاته لسنة 2007 ، كما شهدت سنة 2008 تأسيس عدد من مشاريع الإستثمار المباشر بلغ إجمالها 102 مشروع بما يوفر 10723 فرصة عمل منها 38 مشروعا عربيا و الذي يوفرنحو 3856 وظيفة ، أما تدفقات الإستثمار الأجنبي الوافدة فقد إرتفعت أيضا من 1.6 مليار دولار سنة 2007 إلى 2.3 مليار دولار سنة 2008 .[3]

أما خلال سنة 2009 فقد شهدت الإستثمارات الأجنبية المباشرة إرتفاعا طفيفا للإستثمارات الواردة إلى الجزائر حيث إرتفعت بنسبة 6.44 % في وقت سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعا محسوسا على المستوى العلمي ، ثم

---

(1)– عمر بن سيدرة ، الإستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة (حالة الجزائر)، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 7 – 8 أفريل 2008 ، ص ص11 ، 12 .

(2) – حمزة بن حافظ ، مرجع سبق ذكره ، ص 156 .

(3) – نفس المرجع ، ص 156 .

إنخفضت سنة 2010 بنسبة 17.02 % ، و هو ما يدل على التأثر المتأخر لتدفقات الإستثمار الدولية المتجهة نحو الجزائر ، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الإستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالية (إستثمارات قطاع المحروقات) .[1]

بينت الإحصائيات الصادرة عن هيئات دولية وإقليمية متخصصة إنكماش وتراجع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الجزائر بما في ذلك المحروقات، حيث قدرت بأقل من 23 مليار دولار عام 2010 وفقا لتقدير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وتأتي هذه الأرقام خلافا للتقديرات الرسمية وخاصة تلك التي تصدر عن الوكالة الوطنية للإستثمار والتي تعتمد على التصريح بنية الإستثمار دون تقديم نسبة المشاريع المجسدة فعليا ، و أشارت الإحصائيات التي أوردتها الشبكة المتوسطية للإستثمار وفقا للتقارير الصادرة عنها وعن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن القيمة الإجمالية للتدفقات المالية على شكل إستثمارات أجنبية مباشرة التي تلقتها الجزائر والتي تشمل أيضا المحروقات بلغت 291, 2 مليار دولار في 2010 مقابل 761 ,2 مليار دولار في 2009 و594 ,2 مليار دولار في سنة 2008 ، وتمثل هذه القيمة المشاريع الفعلية التي تجسدت دون المشاريع التي يتم الإعلان عنها والتي غالبا ما لا تعرف طريقها للتجسيد ميدانيا، وحسب نفس الإحصائيات، فان الإستثمارات الأجنبية المباشرة بإتجاه الجزائر عرفت تراجعا محسوسا بنسبة 17 %ما بين سنتي 2010 و2009، كما تبين الإحصائيات أن الجزائر تستفيد من أقل من 7 %من التدفقات المالية التي توجه إلى منطقة حوض المتوسط، وإستنادا إلى نفس الإحصائيات، فإن هذه المنطقة إستقطبت قرابة 38 مليار دولار إستثمارات عام 2010، وكانت تركيا في 2010 أول البلدان المستفيدة بـ071, 9 مليار دولار ثم مصر بـ386 ,6 مليار دولار، وبعدها إسرائيل بـ152 ,5 مليار دولار، فلبنان بـ955, 4 مليار دولار، تلتها ليبيا بـ833, 3 مليار دولار، وسجلت ليبيا خلال سنة 2010 أعلى نسبة نمو قدرت ب 43.3 % مقارنة بسنة 2009 .[2]

وكشفت دراسة أعدها مركز الاستثمار والشراكة في البحر الأبيض المتوسط أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تراجعت بحوالي 80% خلال السداسي الأول من سنة 2010، حيث أكدت الإحصائيات أن جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة قد تراجع بشكل ملفت وعرف تقلصا كبيرا خاصة مع بداية سنة 2010 هذا ما أكدته الأرقام التي هي بحوزة مركز الإستثمار والشراكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط "ميبو أنيما" ، وتضيف ذات الهيئة أن حجم مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر إنخفض في كامل دول شمال إفريقيا وليس في الجزائر فقط لكن بصفة أقل في كل من المغرب وليبيا بنسبة 60 % و 80 % في النصف الأول من عام 2010 وفقا لوثيقة "أنيما ميبو" التي نشرتها على موقعها على الأنترنت ، بينما أحدثت تونس الإستثناء بتسجيل ارتفاع قدر بـ 5,3 % بفضل المشروع الضخم للإمارات عن طريق بيت التمويل الخليجي ، كما إنخفض عدد المشاريع في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بنسبة 23 %خلال الأشهر الستة الأولى، ووفق "أنيما ميبو" فقد تراجعت الإستثمارات في قطاع الطاقة ما إنعكس سلبا على المشاريع في الجزائر، وهو ما يمثل ثلث محفظتها من الإستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2003 ، في حين أن الإعلانات في القطاعات الأخرى ظلت مستقرة بالمقارنة مع عام 2009 وهو ما يفسر هذه النتائج حسب منظمة البحر الأبيض المتوسط . [3]

---

[1] – كمال الشريط ، تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة (الجزائر ، تونس ، المغرب) خلال الفترة 2005 – 2010 ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، جامعة تبسة ، العدد 06 ، 6 مارس 2012 ، ص 270 .

[2] – تراجع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للجزائر في 2010 ، جريدة الخبر ، العدد 373 ، 10/03 /2011 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني : 12:00 ، 2013 /03 /29 ، www.algerielinks.com

[3] – محمد الهادي بن حماة ، تراجع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بنسبة 80 % خلال السداسي الأول من 2010 ، جريدة الجزائر نيوز ، 25 /08 /2010 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني : 12:20 ، 29/03/2013 ، www.djazairnews.info

الجدول رقم (02) : يبين تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2010

(الوحدة : مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
حجم الإستثمار	0.437	0.707	0.931	1.196	1.067	1.665
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
حجم الإستثمار	1.795	2	2.594	2.761	2.291	

المصدر : من إعداد الطالبة ، بإعتماد على المعطيات أعلاه

الشكل رقم (1) : يبين تطور الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2010

(الوحدة : مليار دولار)

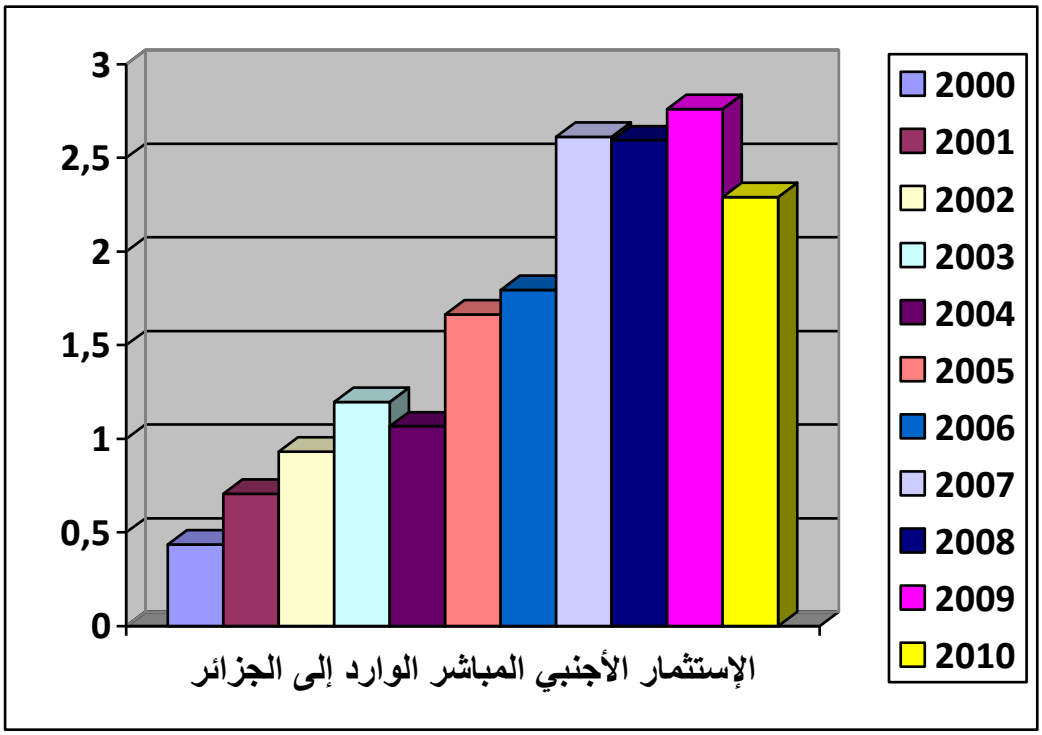

المصدر : من إعداد الطالبة ، بالإعتماد على الجدول رقم (02)

المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي و القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في هذا المطلب سوف نتناول فيه أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر ، بالإضافة إلى التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ، و الذي سوف نتناوله على النحو التالي :

الفرع الأول : أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر

فيما يتعلق بأهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر فإنه يمكن تصنيفها إلى نوعين من الدول ، وهي :

أولا : الدول العربية المستثمرة في الجزائر

لقد بلغ إجمالي التدفقات العربية المتدفقة إلى الجزائر خلال سنة 2008 حوالي 7.7 مليار دولار مقارنة بسنة 2005 حيث بلغت 260.6 مليون دولار محققة عند ذلك إرتفاعا معتبرا قدره 29 % ، وأكبر نصيب حققته مصر خلال سنة 2008 حيث بلغت حصتها من إجمالي هذه الإستثمارات 53.16 % ثم تليها سلطنة عمان بنسبة 44 % ، بالإضافة إلى إحتضانها لأكبر مخزون من هذه الإستثمارات 45.5 % من إجمالي الإستثمارات الجزائرية العربية خلال الفترة الممتدة من 1988 – 2008 ، أما الحصة الثالثة فكانت لصالح الكويت بنسبة 6 % ، ثم تليها السعودية بنسبة 1.85% ، أما باقي الدول العربية فلم يتجاوز مخزون الإستثمارات الجزائرية مجتمعة فيها قيمة 1110 مليون دولار.[1]

الجدول رقم (03) : يوضح حجم و مخزون الإستثمارات العربية الواردة إلى الجزائر سنة 2008

(الوحدة : مليون دولار)

الدول العربية	القيمة	المخزون
الأردن	6	50
تونس	22	49.5
ليبيا	4	23.1
مصر	3012	3500.9
المغرب	1	18.1
سوريا	4	9
السعودية	24	142.3
سلطنة عمان	2490	2490
قطر	20	39.6
الكويت	10	455.5
الإمارات	73	82.7
البحرين	0	40
لبنان	0	4.5
فلسطين	0	1

المصدر : حمزة بن حافظ ، مرجع سبق ذكره ، ص 161

[1] – حمزة بن حافظ ، مرجع سبق ذكره ، ص 161 .

الشكل رقم (02) : حجم و مخزون الإستثمارات العربية الواردة إلى الجزائر سنة 2008

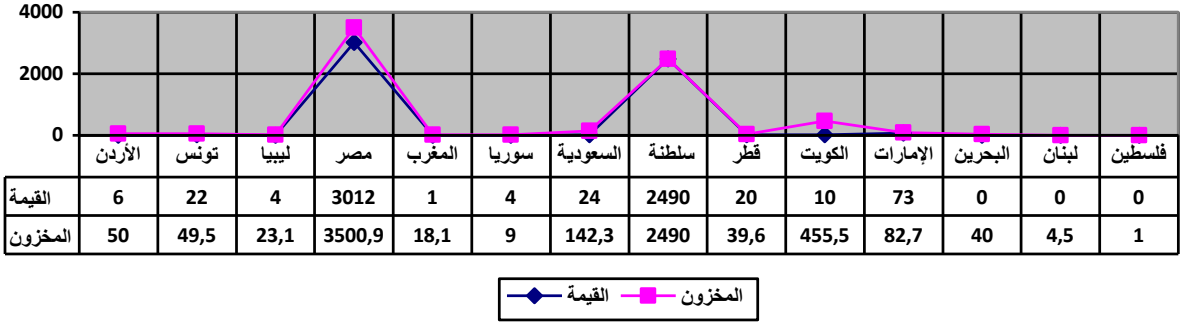

	الأردن	تونس	ليبيا	مصر	المغرب	سوريا	السعودية	سلطنة	قطر	الكويت	الإمارات	البحرين	لبنان	فلسطين
القيمة	6	22	4	3012	1	4	24	2490	20	10	73	0	0	0
المخزون	50	49,5	23,1	3500,9	18,1	9	142,3	2490	39,6	455,5	82,7	40	4,5	1

المصدر : من إعداد الطالبة ، بالإعتماد على الجدول رقم (03) .

ثانيا : الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر

لقد تعددت الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر رغم كون حجمها ضعيفا و محدودا ، و في الواقع لا توجد إحصائيات دقيقة تصدرها الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار ANDI عن الدول المستثمرة في الجزائر ، و لهذا سنعتمد على الإحصائيات الواردة سنة 2008 .[1]

عن الدول المستثمر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2008 نجد أن فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية أهم المستثمرين في الجزائر ، حيث تتركز الإستثمارات الأمريكية في الجزائر في قطاع المحروقات ، و أهم الشركات الأمريكية المستثمرة في الجزائر نجد : Arco ,Mopil , Amacco ,Philips , Schlumberger .... ، إضافة إلى قطاعات أخرى مثل (PFISER) الأمريكية في قطاع الكيمياء و الصيدلة ، و شركة (GCC) المختصة في صناعة الكوابل الكهربائية التي تمتلك 70 % من رأس المال الشركة الوطنية للكوابل ببسكرة ، و شركة (CISCO SYSTEM) المختصة في صناعة البرامج الإلكترونية ، كما بلغت قيمة الإستثمارات الأمريكية في الجزائر 1355 مليون دولار .[2]

بالإضافة إلى بعض الإستثمارات في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات ، إذ تحتل فرنسا المرتبة الأولى حسب إحصائيات 2008 ، و أهم الشركات الفرنسية المستثمرة في الجزائر نجد شركة Calyon ، Generale Sosciete ، ... في المجال المالي ، و شركة Accor ، Cma ،... في مجال السياحة و النقل ، و شركة Carrefour.... في مجال الخدمات و التوزيع ، و شركة Acatel Telicom ..... في مجال الإتصالات ، و شركة Danone ، Castel .... في مجال الصناعة الغذائية ، و شركة Razel ، Vinci .... في مجال الطاقة ، و شركة Sanofe ، .Aventis ..... في مجال الصناعة ، و في مجال النقل نجد شركة Reneult ، Peugeot ، Citroen .[3]

---

(1) – عمار زودة ، مرجع سبق ذكره ، ص 281 .

(2) – حمزة بن حافظ ، مرجع سبق ذكره ، ص 164

(3) – عمار زودة ، مرجع سبق ذكره ، ص 282 .

الجدول رقم (04) : يوضح توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب البلدان للفترة الممتدة من 2002 إلى 2009

المناطق	عدد المشاريع	قيمة المشاريع بالمليون دينار
أوروبا	324	301997
الإتحاد الأوروبي	272	271118
فرنسا	121	39376
آسيا	48	513688
أمريكا	16	27490
البلدان العربية	290	835745
إفريقيا	1	4510
أستراليا	1	2954
الشركات متعددة الجنسيات	14	2600

المصدر : حمزة بن حافظ ، مرجع سبق ذكره ، ص 165

من الجدول السابق يتضح أن الدول الأوربية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للإستثمارات الأجنبية في الجزائر و التي تتقدمها فرنسا ب121 ما قيمته 39.376 مليون دينار، ثم تليها الدول العربية ب290 مشروعا أي بقيمة 835.745 مليون دينار و هي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لقيمة المشاريع ، ثم آسيا ب48 مشروعا ، و يبقى حضور دول إفريقيا و أمريكا وأستراليا ضعيفا في الجزائر . [1]

الشكل رقم (3) : يوضح توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب البلدان للفترة الممتدة من 2002 إلى 2009

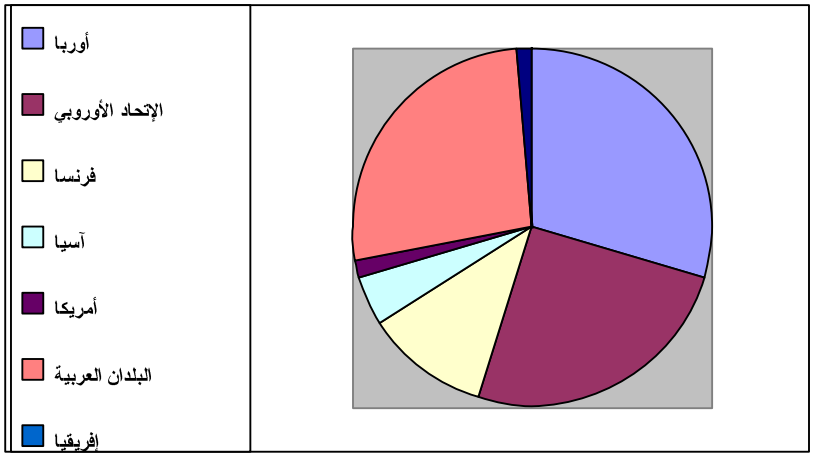

المصدر : من إعداد الطالبة ، بالإعتماد على الجدول رقم (04)

[1] – حمزة بن حافظ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 165 ، 166 .

الفرع الثاني : حصيلة القطاعات الإقتصادية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر

من المعروف أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتوجه نحو القطاعات و الأنشطة التي تدر أعلى عائد حتى و إن كانت مخاطرها مرتفعة ، كما أنه يفضل القطاع الصناعي في أغلبية الدول التي يتدفق إليها .[1]

و تتوزع الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مجموعة من قطاعات الإقتصاد الوطني ، و التي سنتناولها فيما يلي :

أولا : قطاع الفلاحة

تقدر مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر 9 مليون هكتار من مجموع 47 مليون هكتار قابلة للإستثمار ، و يعني ذلك نسبة إستصلاح قدرها 20 % ، و لا تتعدى مساحة المستثمرات الفلاحية التي تجسد ملكية الدولة ما يعادل 2.5 مليون هكتار ، كما أطلقت الحكومة خططا عديدة للنهوض بقطاع الزراعة أبرزها مخطط التوجه الفلاحي و خطط التجديد الريفي لعام 2006 ، ثم قانون التوجه الفلاحي لعام 2008 ، و كان الدعم المالي الذي قدمته الدولة معتبرا و يكفي أن الديون التي تحملتها الخزينة العمومية لصالح الفلاحين و صلت إلى 41 مليار دينار عام 2009 ، أما النتيجة فلا ترقى للأهداف المسطرة سواء ما تعلق بأسعار المنتوج الفلاحي أو أسعار اللحوم بنوعيها أو ما تعلق بمردودية الهكتار الواحد من الحبوب خارج المواسم الماطرة ، أو ما تعلق بالفجوة الغذائية التي رفعت واردات الغذاء إلى مستوى 5.8 مليار دولار عام 2009 حسب المركز الوطني للإحصائيات فإن 15 % من إجمالي الواردات هي منتجات فلاحية أو ما تعلق برقعة المساحات المسقية التي لا تتعدى 750 ألف هكتار أي أقل من 1.5 % من المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية .[2]

و خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2009 نجد بأن قطاع الفلاحة لم يسجل سوى 10 مشاريع إستثمارية أجنبية في الجزائر بنسبة 1.44 % من إجمالي المشاريع الإستثمارية الأجنبية في الجزائر بقيمة 2021 مليار دينار ، و بالتالي هو أضعف قطاع بعد الصحة و الإتصالات من حيث جذب المشاريع الإستثمارية الأجنبية ، مما يؤكد فشل هذا القطاع في الجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و بقاءه بعيدا عن التطلعات المرجوة منه رغم إتساع المساحات الزراعية و تنوعها ، و هو ما جعل السلطات العمومية تعد قانونا جديدا للإستثمار في القطاع الفلاحي سيمنح المستثمرين كثيرا من الضمانات والإمتيازات .[3]

ثانيا : قطاع الطاقة و المحروقات

إن مداخيل البترول و الغاز تشكل 36.4 % من الناتج المحلي الإجمالي و65% من مداخيل الدولة ، و تشكل 97 % من إجمالي الصادرات و تشغل حوالي 3 % من القوة العاملة ، و إن أحدث التقارير تؤكد أن الجزائر تحتل المركز الأول في شمال إفريقيا في مجال إنتاج الطاقة ، و المصدر الثالث للغاز في العالم ، و تحتل المركز 12 في مجال إنتاج النفط ، و لقد بلغ إنتاج النفط 1.4 مليون برميل في اليوم سنة 2004 ، وتسعى الجزائر إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى 1.5 مليون برميل يوميا مع بداية سنة 2006 ، و مبلغ 2 مليون دولار سنة 2010 مع تنفيذ الإستثمارات في حدود 12 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة.[4]

---

[1] – عمر بن سيدرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

[2] – عبد الكريم كاكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 210 .

[3] – نفس المرجع ، ص 210.

[4] – مصطفى بودرامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 189 .

أعلن بيان لوزارة الطاقة و المناجم أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة و المناجم الجزائري تجاوزت 17 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2008 أي بمعدل سنوي بحوالي 2 مليار دولار، و تشمل هذه التدفقات إستثمارات شركاء أجانب في التنقيب و تطوير المحروقات و المحطات الكهربائية و تحلية مياه البحر و كذا في فرع المناجم حسب حصيلة حول الإنجازات في قطاع الطاقة والناجم، و يظهر توزيع هذه التدفقات حسب المناطق أن أوروبا تحصلت على أكبر حصة من الإستثمارات الخارجية المباشرة بمساهمة قيمتها 58% حيث أن 24 % منها لبريطانيا وحدها متبوعة من بعيد بالولايات المتحدة و كندا التي بلغ مجموعها 26 % و أستراليا 8 % و آسيا 5 % ، وبخصوص صادرات المحروقات فقد بلغت قيمتها مجتمعة 349 مليار دولار بين سنتي 2000 و 2008 مع العلم أن ربعها تقريبا 22 % منها حقق سنة 2008 ، و هي فترة عرفت إرتفاعا في أسعار النفط في السوق الدولية ، و من حيث الحجم فان الكمية المصدرة فقد إنتقلت من 124 مليون طن معادل بترول سنة 2000 إلى 135 مليون طن معادل بترول سنة 2008 أي إرتفاع متوسط بنسبة 1% سنويا، و بقيت الأسواق الأوروبية و الأمريكية من جهة أخرى أهم الأسواق التقليدية للصادرات الجزائرية من المحروقات خلال هذه الفترة ، و يمتص هذان السوقان حجم 63% و 29 % على التوالي من المبيعات الإجمالية ، مما يمثل قيمة 56 %و 35% على التوالي، كما سجل رقم أعمال قطاع الطاقة و المناجم خلال نفس الفترة نموا سنويا معدله 15 % إذ إنتقل من 2050 مليار دينار سنة 2000 إلى 6114 مليار دينار سنة 2008 بينما بلغ التطور السنوي للقيمة المضافة 15 % أي مبلغ معدله 2325 مليار دينار حسبما أضاف البيان، و إنتقل عدد عمال القطاع من 186071 عامل سنة 2000 إلى 221064 في نهاية سنة 2008 أي إرتفاع سنوي معدله 2 % حسب نفس المصدر. [1]

و فيما يخص الإستثمارات الأجنبية المباشرة تم تحقيقها أغلبها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات بحيث خصص لها 112.6 مليار دج لإستثمارات الخارجية في قطاع الطاقة والمناجم ، ومن بين هذه المشاريع تم إنجاز 63 مشروعا أجنبيا في قطاع الطاقة و المناجم ، و 50 مشروعا يمثل إستثمارات مباشرة أو بالشراكة أنجزت في باقي القطاعات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب حصيلة الحكومة حول الإنجازات الإقتصادية و الإجتماعية للسداسي الأول من سنة 2011، وقد إستقطب قطاع الطاقة 112.6 مليار دولار من الإستثمارات الأجنبية خلال نفس الفترة لتمويل 14 مشروع إستكشاف المحروقات و 23 مشروعا للغاز و البترول و 4 وحدات لتحلية مياه البحر و 22 مشروع خاص بالمناجم والمحاجر.[2]

ثالثا : قطاع الإتصال و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الإتصال

تعتبر السوق الجزائرية سوقا واعية فيما يتعلق بقطاع التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الإتصال بإعتبار أن الدولة الجزائرية تحتكر شبكة الهاتف الثابت و بعض الخدمات ذات الصلة ، حيث يلاحظ أن الطلب مرتفع بالنسبة للهاتف الثابت ، و قد قامت الحكومة الجزائرية بعدة إصلاحات بالنسبة لهذا القطاع ، خاصة تلك التي تمت في عام 2000 تبعا للقانون 03-2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات ، و بموجب المادة 10 من هذا القانون تم تغيير الشكل القانوني لمؤسسة البريد و المواصلات و أصبحت عبارة عن شركة مساهمة ، ثم فتح قطاع الهاتف النقال للمنافسة أين تم منح الرخص لكل من شركة " أوراسكوم " المصرية ، و " الوطنية " الكويتية ، و في سنة 2005 تم فتح قطاع الهاتف النقال للمنافسة و بالتالي لرأس المال الأجنبي ، و على مستوى تقنيات الإتصال تعتبر الجزائر سوقا جذابا خاصة ما

[1] – نقلا عن الموقع الإلكتروني : 30 : 15 ، 2013 / 03 / 31 ، www.algeriapressonline.com

[2] – نقلا عن الموقع الإلكتروني : 55 : 15 ، 2013 / 03 / 31 ، www .elmassarar . com

يتعلق بالتجهيزات ، حيث الحاجة و الإمكانيات بالنسبة للإعلام الآلي و الأنترنيت ، كما تمت عقود شراكة مع المستثمرين الأجانب مثل العقد الذي تم مع المجمع الفرنسي " Wanadoo " ، و رغم إنخفاض عدد العائلات المشتركة في الأنترنيت مقارنة بباقي دول المنطقة ، فإن ذلك النقص معوض بالعدد الهائل من المقاهي الإفتراضية Cybercafés التي تقدم خدمات الأنترنيت إلى كل أفراد و شرائح المجتمع .[1]

رابعا : قطاع الصناعة

يستهدف قطاع الصناعة ما نسبته 38 % من جملة ما يتدفق للقطاعات خارج قطاع المحروقات ، و فيما يلي سوف نستعرض أهم الصناعات المستقطبة و التي تتمثل في الصناعة الغذائية التي عرفت إنتعاشا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة في مجال الشراكة ، مثل شركة " دانون " التي دخلت السوق الجزائرية عام 2002 بشراكة مع مؤسسة جرجرة الجزائرية ، والآن تدخل السوق شركة البسكويت و المياه المعدنية بعد الياغورت ، هذا بالإضافة إلى الصناعة الثقيلة بحيث لوحظ في السنوات الأخيرة إهتمام الشركات الأجنبية بهذا المجال ، و أهم ما سجله هو عودة الشركة الفرنسية " ميشلان " إلى النشاط بعد توقف دام 9 سنوات و ذلك مند 2002 ، و هذا بهدف تلبية حاجات السوق المحلي ب 40 % ثم تصدير الإنتاج ب 60 %، إضافة إلى دخول العملاق الهندي ISPAT بنسبة 70 % في مجمع " سيدار " و هو يسعى لإقامة الإستثمارات في الأنابيب ، كما سيقوم بتأهيل الونزة و بوخضرة ، بالإضافة إلى تأهيل خطط سكك الحديدية الذي يربط المنجمين بالحجار.[2]

خامسا : البناء و الأشغال العمومية

فيما يخص هذا القطاع فإن الإسمنت يشهد حضورا كبيرا لشركات العربية ، خاصة بعد إرتفاع الطلب المحلي على الإسمنت إلى 13 مليون طن خلال سنة 2005 و الذي وصل إلى 17 مليون طن خلال سنة 2010 ، نتيجة لما يتطلبه المشروعين الكبيرين المتعلقين بإنجاز الطريق السريع شرق غرب و السكك الحديدية ، حيث أن الشركات الوطنية لا توفر إلا 8 مليون طن من الإسمنت و 2.5 مليون طن من تتوفر عن طريق الإستيراد ، و نتيجة للنقص في تغطية الطلب في السوق أنشأ مجمع أوراسكوم للبناء الصناعي المصري الشركة الجزائرية للإسمنت Algeria Cement Company و التي تستطيع أن توفر 4 مليون طن من الإسمنت للسوق المحلي ، بالإضافة إلى إستثمار مجمع الفرعون Groupe pharaon السعودي الذي إشترى 10 % من رأسمال المؤسسة العمومية للإسمنت في بني صاف و يتوقع أن تزيد من الإنتاج ب 1 مليون طن، أما قطاع النقل فلم يسجل سوى 33 مشروع من أصل 690 مشروع أجنبي مباشر أي بنسبة 4.78 % من إجمالي عدد المشاريع و بقيمة 12531 مليون دج و تتمثل أهم هذه المشاريع في إنشاء الطريق السريع شرق غرب الذي يمثل جزءا من مشروع الطريق السريع المغربي الذي يمثل طوله 1216 كلم ، و هو يربط بين أهم ولايات الوطن من مغنية حتى الطارف و ذلك مرورا بتلمسان و سيدي بلعباس و وهران و غليزان و الشلف و الجزائر ، و سطيف و برج بوعريريج و قسنطينة و عنابة ، حيث تقدمت عدة شركات في جانفي 2006 بعدة عروض مختلفة من بينها الشركة الصينية CSCE التي تتواجد بالجزائر منذ عدة سنوات ، والمجمع CETIC الصيني و الذي يشهد بخبرته العالمية في إنشاء الطرق ، و مجموعة " بويغاس BOUYGUES " ، و المجموعة الأمريكية على رأسها " باشتال BECHTEL و كذلك " كوجال " COJEL اليابانية .[3]

---

[1] – يحي سعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 217 .

[2] – سورية زرقين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 121 ، 122 .

[3] – نسرين برحي ، الإستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في تنمية قطاع المحروقات بالجزائر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية ، العدد الحادي و الثلاثين ، 2012 ، ص 61 .

سادسا : قطاع الصحة

سجل قطاع الصحة بالجزائر النسبة الأضعف من حصة الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر إذا إستثنينا قطاع الإتصالات ، حيث سجلت أربع مشاريع إستثمارية أجنبية في مجال الهياكل الصحية ، بالإضافة إلى الإستثمار الضعيف في مجال صناعة الأدوية ، بنسبة لا تتعدى 0.58 % من إجمالي حجم الإستثمارات الأجنبية في الجزائر ، و قد حاولت السلطات العمومية تدارك الأمر خلال سنة 2009 بفتحها باب واسعا أمام الإستثمار في هذا المجال من خلال المخطط التوجيهي للصحة العمومية (2009 – 2025) .[1]

سابعا : قطاع السياحة

سجل قطاع السياحة خلال الفترة الممتدة من (2002 – 2009) 15 مشروعا كإستثمار أجنبي بنسبة 2.16 % من حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للجزائر ، منها إستثمار شركة " سيدار " السعودية بولاية زرالدة وإستثمار آخر لنفس الشركة بزموري بولاية بومرداس ، و آخر بولاية عنابة كما سجلت مشاريع إستثمارية أخرى ضخمة للأجانب بمنطقة العقيد عباس بتيبازة ، و إستنادا إلى إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة فإن القطاع السياحي يمثل 3.9 % من قيمة الصادرات ، و 9.5 %من نسبة الإستثمارات المنتجة و 8.1 % من الناتج المحلي الخام ، و تصنف الجزائر من حيث السياحة في الناتج المحلي الخام في المرتبة 147 من 174 دولة ، أما تونس فتحتل المرتبة 39 دولة ، و المغرب تحتل المرتبة 42 ، كما أن نصيب الجزائر من السياحة العالمية لا يتعدى 1 % و تحتل الرتبة 138 عالميا .[2]

ثامنا : قطاع المالي و البنكي

سمح قانون النقد و القرض 10/90 بإنشاء البنوك الخاصة عام 1991 و تحرير القطاع البنكي ، إلا أنه أكثر من 15 سنة من إعتماد هذا القانون لم يسمح بالتطور الفعلي للبنوك الخاصة التي لا تمثل سوى 6 % من السوق ، ففي بداية الألفية الثالثة إهتز هذا القطاع بفضائح و إختلالات كبيرة بداية بمجمع الخليفة و البنك التجاري و الصناعي ، و قد إختلفت البنوك الخاصة ذات رأسمال الوطني من الساحة المالية تماما بعد آخر القرارات الصادرة عن اللجنة المصرفية و مجلس النقد و القرض ، أما البنوك الأجنبية فقد كان عددها سنة 2005 ب 18 مؤسسة مالية و بنكية أجنبية و من بينها " ناتكسيس بنك " و"البنك الوطني الباريسي " كفروع فرنسية تنشط مباشرة ، بالإضافة إلى تمثيليات لبنوك فرنسية مثل "القرض الليوني" و"فورتيس " إضافة إلى " سيتي بنك الأمريكي " و " البنك العربي " و " هاوسينغ بنك " و " بنك البركة " كبنوك عربية.[3]

تاسعا: قطاع الخدمات

جاء قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ب 123 مشروع إستثماري أي بنسبة 20.61 % من حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر و هذا راجع إلى ربحية و مردودية هذا القطاع ، و قد تركزت أغلبها في قطاع الصناعة و المحروقات .[4]

---

[1] – عبد الكريم كاكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 211 .

[2] – نفس المرجع ، ص ص211 ، 212 .

[3] – سورية زرقين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 122 ، 123 .

[4] – عبد الكريم كاكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 212 .

الجدول رقم (05) : يوضح توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2009

النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ (مليون دج)	النسبة %
الفلاحة	10	1.44	2021	0.12
البناء و الأشغال العمومية	99	14.27	472163	27.96
الصناعة	387	55.56	889532	52.67
الصحة	4	0.57	5982	0.34
السياحة	15	2.16	26216	1.55
الخدمات	179	25.80	293070	17.36
المجموع	694	100	1688985	100

المصدر : كريمة قويدري ، مرجع سبق ذكره ، ص 79

الشكل رقم (04) : يوضح نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2009

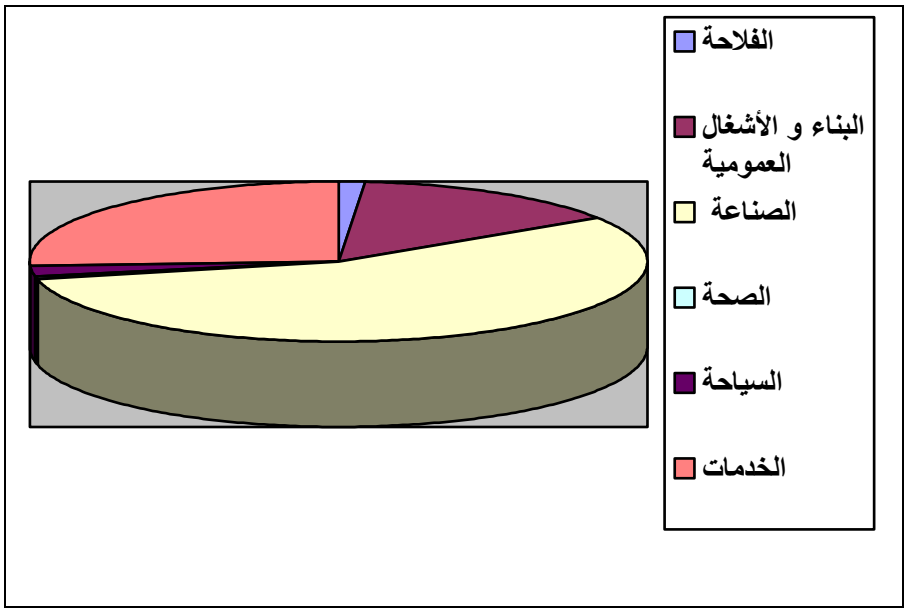

المصدر : من إعداد الطالبة ، بالإعتماد على الجدول رقم (05)

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الإقتصاد الوطني حيث يحتل قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث المشاريع المسجلة و التي تبلغ نسبتها 55.76 % و 14.27 % و 25.80 % في كل قطاع على التوالي ، حيث أن المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 52.67 % ، أما في قطاع البناء و الأشغال العمومية بنحو 27.96 % ، أما في قطاع الخدمات 17.36 % ، أما قطاعات الفلاحة و الصحة و السياحة فلم تخصص بالمستويات المرغوبة بالرغم من أهميتها

فقطاع الفلاحة لم يسجل سوى 0.12 % من القيمة الإجمالية للإستثمارات المقررة ، في حين لم يستقطب قطاع السياحة سوى 15 مشروعا بما نسبته 1.55 % من المبالغ المالية المقررة .[1]

[1] – كريمة قويدري ، مرجع سبق ذكره ، ص 79 .

المبحث الثالث : تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في هذا المبحث سوف نتناول فيه أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الإقتصادية في الجزائر، كما سنتناول فيه عراقيل الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، كما سنتناول فيه آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

المطلب الأول : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الإقتصادية في الجزائر

سنتناول أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الإقتصادية في الإقتصاد الوطني و ذلك مثل : الأثر على تكوين رأس المال و على البطالة و على ميزان المدفوعات و على كل من البطالة و التضخم .....على النحو التالي :

الفرع الأول : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال في الجزائر

يشير تقرير الإستثمار العالمي لعام 2006 بأنه رغم التطور الواضح في حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في السنوات الأخيرة إلا أن هذه الإستثمارات من الناتج المحلي تبقى ضعيفة جدا بالمقارنة مع بلدان المنطقة ، ففي سنة 2002 مثلا كانت حصة الجزائر تقدر 6.4 % ، في حين كانت تقدر في دول شمال إفريقيا تقدر ب 17 % ، وبنسبة 26 % لقارة إفريقيا ككل .[1]

الشكل رقم (05) : يوضح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال 1999 ، 2000 ، 2005

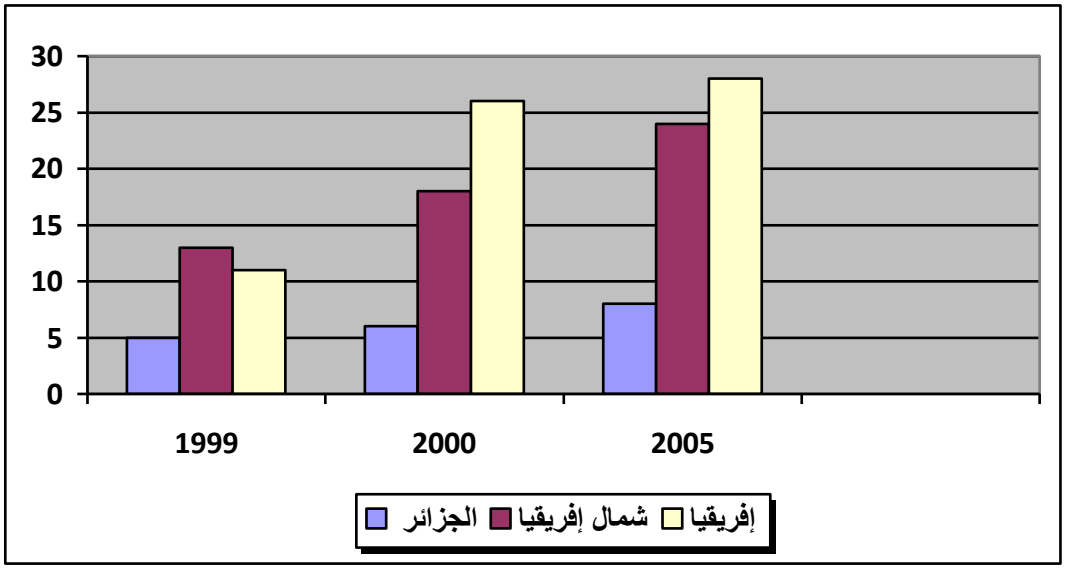

المصدر : يحي سعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 219

كما تشير إحصائيات نفس التقرير بأن حجم الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الخام في الجزائر رغم تضاعفها من 2.5% سنة 1999 إلى 8.1 % سنة 2005 إلا أنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع دول شمال إفريقيا و القارة كلها حيث بلغت هذه النسبة فيهما 24.8 % و 28.2 % على التوالي .[2]

[1] – يحي سعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 219 .

[2] – نفس المرجع، ص 220 .

الجدول رقم (06) : يوضح تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت 2003-2005

(نسبة مئوية)

	2003	2004	2005
إفريقيا الوارد الصادر	15.8 1.0	11.8 1.4	19.1 0.7
شمال إفريقيا الوارد الصادر	10.8 0.2	9.9 0.3	19.5 0.7
الجزائر الوارد الصادر	4.0 0.1	4.2 1.2	4.9 0.1

المصدر : يحي سعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 220

أما نسبة الإستثمار الأجنبي من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت فتشير الإحصائيات إلى ضعفها خلال تسعينات القرن الماضي ، ثم بدأت في الإرتفاع مع بداية الألفية الثالثة إلا أن زادت عن النسبة المسجلة في دول شمال إفريقيا في عام 2002 ثم عاودت الإنخفاض بعد ذلك .[1]

الشكل رقم (06) : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت

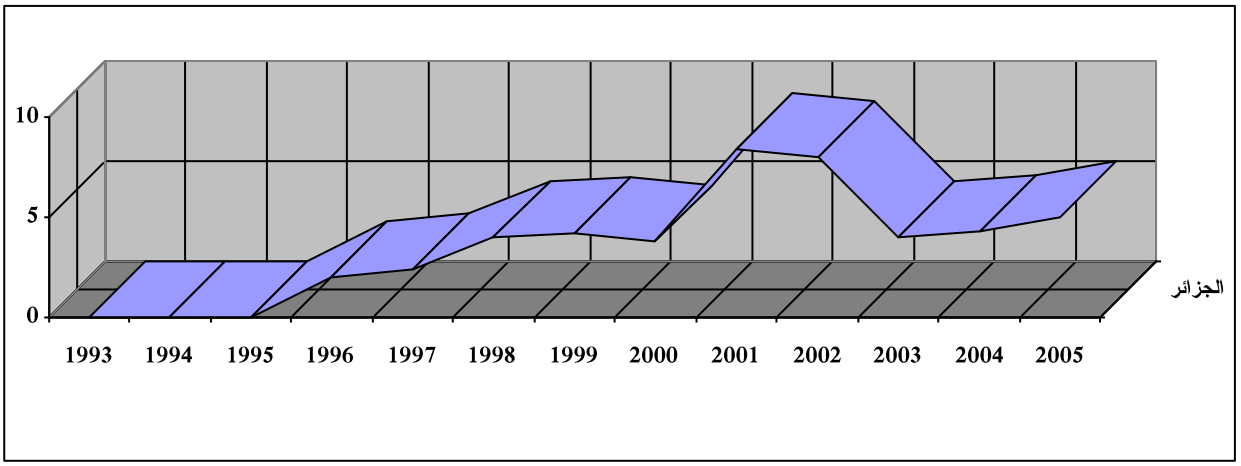

المصدر : يحي سعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 221

[1] – يحي سعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 220 .

الفرع الثاني : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر

إن الجزائر تعاني من إرتفاع معدلات البطالة و التي لا يمكن معالجتها إلا بالإستعانة بالإستثمارات الأجنبية المباشـــرة ، وذلك من أجل تغطية النقص في إمكانيات البلاد المحدودة في الإستثمار و خاصة منه الإستثمار الخاص على المدى المتوسط ، ومن الملاحظ أن الجزائر تقوم حاليا بإنجاز مشاريع إستثمارية داخلية ضخمة تخص شق الطرقات السريعة منها الطريق السريع شرق – غرب ، و بناء السدود و إنجاز السكنات الإجتماعية ، و هذه الإستثمارات العمومية من شأنها أن تخلق مناصب شغل جديدة و تقلل من حدة البطالة خاصة في أوساط الشباب ، إلا أن هذه الحلول تبقى على المدى القصير ، فلابد من خلق جو ملائم للإستثمارات الخاصة و على رأسها الإستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك لإمتصاص القدر الأكبر من البطالة في الجزائر، هذا من جهة و الإستفادة من المهارات و الخبرات التكنولوجية المتطورة التي تتمتع بها الشركات الأجنبية خاصـــة في قطـــاع المحروقات و قطاع الإتصال من جهة أخرى .[1]

و حسب الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار يساهم المستثمرون المحليون في 50766 مشروعا من هذه المشاريع التي من المنتظر أن توفر أكثر من 843000 منصب شغل ، حيث بلغت إستثماراتهم 4135 مليار دينار جزائري أي مـــا يمثـــل 71.6 % من حجم الإستثمارات الأجنبية ، و بخصوص الإستثمارات في شكل عقود شراكة بـــين الشـــركات الأجنبيـــة والجزائرية فقد شملت 291 مشروعا إستثمار فيهم 722.5 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 12.5 % مـــن إجمـــالي الإستثمارات ، أما بالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة لدى الوكالة فقد طالت 399 مشروعا بما قيمته 922.6 مليار دينار جزائري في الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2008 أي ما يعادل 15.9 % ، و قد ركزت الإستثمارات الأجنبية المباشرة على صناعة تحلية مياه البحر و إنتاج الأسمدة و الأمونياك و مصانع الأسمدة و الصناعة الغذائية و السياحة ، وقد سجلت الوكالة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة 35397 مشروعا يرافقهم خلق 477000 منصب شـــغل مقابـــل 16000 مشروعا فقط في الفترة الممتدة بين 2002 و 2005 ، و يعود تحسين البيئة الإستثمارية إلى عوامل تنظيمية من خلال الفصل بين المستثمرين الصغار و أصحاب المشاريع الضخمة ذات القيمة المضافة الهامة، بالإضافة إلى المعاملة الخاصة التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب و بالخصوص من خلال إعتماد هيئة موحدة لتعامل مع ملفاتهم ، كما تشمل الإجـــراءات التسهيلية للتنفيذ العملي لتدابير الإصلاح المعتمد بموجب الأمر الصادر سنة 2006 المعدل و المتمم للأمر 2001 و المتعلق بترقية الإستثمار .[2]

---

[1] – محمد داودي ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية) ، مداخلة في الملتقى الدولي حول التوجهات الحديثة لترقية الإستثمار ، بـــيروت ، لبنـــان، 11- 13 أفريل 2011 ، ص 8 .

[2] – نفس المرجع ، ص 8 .

الجدول رقم (07) : يوضح مساهمة الإستثمار الأحنبي المباشر في خلق فرص العمل خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2010

مشاريع الإستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الإستثمارات المحلية	67.280	99,22	5.035.015	74,83	866.563	92,11
الشراكة	245	0,36	843.135	12,53	27.717	2,95
الإستثمار الأجنبي المباشر	283	0,42	850.613	12,64	46.552	4,95
إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر	528	0,78	1.693.748	25,17	74.269	7,98
المجموع العام	67.808	100	6.728.763	100	940.832	100

المصدر : عبد الحميد بوخرس ، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر ، مداخلة في الملتقى الوطني حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة مسيلة ، 2011 ، ص 16 .

الفرع الثالث : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر

إن زيادة حجم الصادرات و إنخفاض حجم الواردات في البلد المضيف يحسن من وضعية ميزان المدفوعات ، لـــذلك سوف نبين مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض العبء على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال إحلال الواردات ، و تغطية جزء من حاجة السوق الوطنية و توسيع حجم الصادرات نحو الخارج ، و لأجل ذلك سوف نقوم بتحليل معطيات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2006 .[1]

الجدول رقم (08) : يوضح تطور ميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2006

(الوحدة : مليار دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات	13.04	22.56	20.00	26.01	26.03	34.07	48.84	52.82
صـــــــادرات المحروقات	11.91	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	52
الصادرات خارج المحروقات	0.41	0.59	0.56	0.60	0.47	0.788	0.90	0.95
الواردات	11.52	11.71	11.92	14.49	16.24	21.81	24.19	21.00
رصيد الميـــزان التجاري	2.52	10.85	9.08	11.52	10.79	12.26	24.56	31.82

المصدر : سورية زرقين ، مرجع سبق ذكره ، ص 134

[1] – سورية زرقين ، مرجع سبق ذكره ، ص 134 .

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي : [1]

– إرتفاع حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2006 ، بحيث كانت 13.04 مليار دولار سنة 1999 ، ثم إرتفعت إلى 52.82 مليار دولار سنة 2006 ، و هذا نتيجة لإرتفاع حجم الصادرات من المحروقات ، إذ إرتفعت من 11.91 مليار دولار عام 1999 إلى 48.84 مليار دولار عام 2005 ، و هذا نتيجة لإرتفاع أسعارها في الأسواق الدولية في هذه الفترة التي عرفت تحسنا مستمرا لمساهمة الشركاء الأجانب في مجهود التصدير المحروقات و تسجل حصتهم زيادة من سنة لأخرى ، إذ بلغت سنة 2004 حوالي 3 مليار دولار .

– الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2006 و هي لا تتجاوز 2 % من إجمالي الصادرات .

– نلاحظ أن الواردات تتضاعف بشكل ملفت لنظر ، فقد إرتفعت من 11.52 مليار دولار سنة 1999 إلى 21.81 مليار دولار سنة 2006 ، و ما يلاحظ على الواردات الجزائرية هو زيادة واردات مواد التجهيز الصناعي التي إرتفعت من 214499.6 مليون دج سنة 1999 إلى 512186 مليون دج سنة 2004 ، و كذلك مواد التجهيز الزراعي فقد إرتفعت من 4832.1 مليون دينار جزائري إلى 11999.9 مليون دينار جزائري خلال نفس الفترة ، إضافة إلى المواد الإستهلاكية التي إرتفعت إلى 200206.1 مليون دينار جزائري سنة 2004 مقارنة ب 93015.3 مليون دينار جزائري .

– أما رصيد الميزان التجاري فقد حقق فائضا خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2006 ، و يعود هذا أساسا إلى إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية و ليس إلى إنخفاض قيمة الواردات أو زيادة قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات الناتجة عن دخول الإستثمار الأجنبي المباشر ، و هذا ناتج عن ضعف مساهمة هذه الإستثمارات في زيادة الصادرات لذلك وجب على الدولة تبني إستراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات ، و تقوم هذه الإستراتيجية على توجيه الإستثمار الخاص و خاصة الأجنبي إلى قطاعات خارج المحروقات و خاصة الموجهة نحو التصدير .

الفرع الرابع : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي في الجزائر

مند إنفتاح الإقتصاد الوطني على الإستثمار الأجنبي بقي معدل الإستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج الداخلي الخام مستقرا عند 23.9 % إلى غاية 2005 ، في حين قفز معدل الإدخار من 28.7 % سنة 1999 إلى 52.5 % سنة 2005 ، و الجدول التالي يوضح تطور معدل الإدخار الوطني و حجم الإستثمار.[2]

الجدول رقم (09): تطور معدل الإدخار الوطني و حجم الإستثمار خلال الفترة الممتدة من 1999– 2005

(الوحدة : نسبة مئوية)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل الإدخار الوطني	28.7	41.3	40.2	42.9	43.6	46.8	52.5
حجم الإستثمار	24.4	20.7	22.7	24.4	24.0	24.1	23.9

المصدر : بلال لوعيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 148

[1] – سورية زرقين ، مرجع سبق ذكره ، ص 134 .

[2] – بلال لوعيل ، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر (1995-2007)، أبحاث إقتصادية و إدارية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد الرابع، ديسمبر 2008 ، ص 147 .

يتبين لنا من خلال الجدول أن معدلات الإدخار الوطني في تزايد مستمر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2005 بمتوسط قدر ب 42.3 ، و هي نسب مرتفعة تساهم في تطوير الإستثمار المحلي ، و ذلك بعد دخول الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يجلب معه تكنولوجيا متطورة تعمل على بعث دفعة قوية للإستثمار المحلي بعامل التقليد و المحاكاة ، و منافسة الشركات الأجنبية ، و هذا ما تعكسه نسبة حجم الإستثمار ، و يعكس ذلك سلسلة التدابير التي تم إعتمادها لإصلاح القطاع المالي و المصرفي ، و التي تضمنها قانون النقد و القرض 90-10 و الأمر 03-11 المؤرخ في 26 في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض و المعدل بقانون 90-10 ، و ذلك لتطوير معدلات الإدخار و بالتالي تطوير الإستثمار الإجمالي .[1]

و سيستعرض الجدول الموالي حصة الإستثمار الأجنبي المباشر من الإستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات من حيث عدد المشاريع و المبالغ و مناصب الشغل خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2004 ، و يتبين لنا من خلاله أن نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر من الإستثمار المحلي من حيث المبالغ مرتفعة حيث بلغت 27.43 % و هذا دلالة على أن زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة الإستثمار المحلي .[2]

الجدول رقم (10) : حصة الإستثمار الأجنبي المباشر من الإستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر (2002-2004)

المعطيات	الإستثمار الأجنبي المباشر	الإستثمار المحلي	نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر من الإستثمار المحلي %
عدد المشاريع	271	13353	2
المبالغ (مليار دينار)	268.205	977.538	27.43
مناصب الشغل	27692	258767	10.7

المصدر : بلال لوعيل ، مرجع سبق ذكره ، ص149

الفرع الخامس : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التضخم في الجزائر

تشير بيانات معدلات التضخم المقدرة من خلال التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى إرتفاع متوسط معدل نمو الأسعار في الجزائر ، بحيث شهدت الجزائر فترات متنوعة من المستويات التضخمية و التي تناوبت بين الإرتفاع والإنخفاض .[3]

و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

(1) –بلال لوعيل ، مرجع سبق ذكره، ص 148 .

(2) – نفس مرجع ، ص 148.

(3) – محمد العيد بيوض ، مرجع سبق ذكره ، ص 197 .

الشكل رقم (08): يوضح التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2001 – 2008 (نسب مئوية)

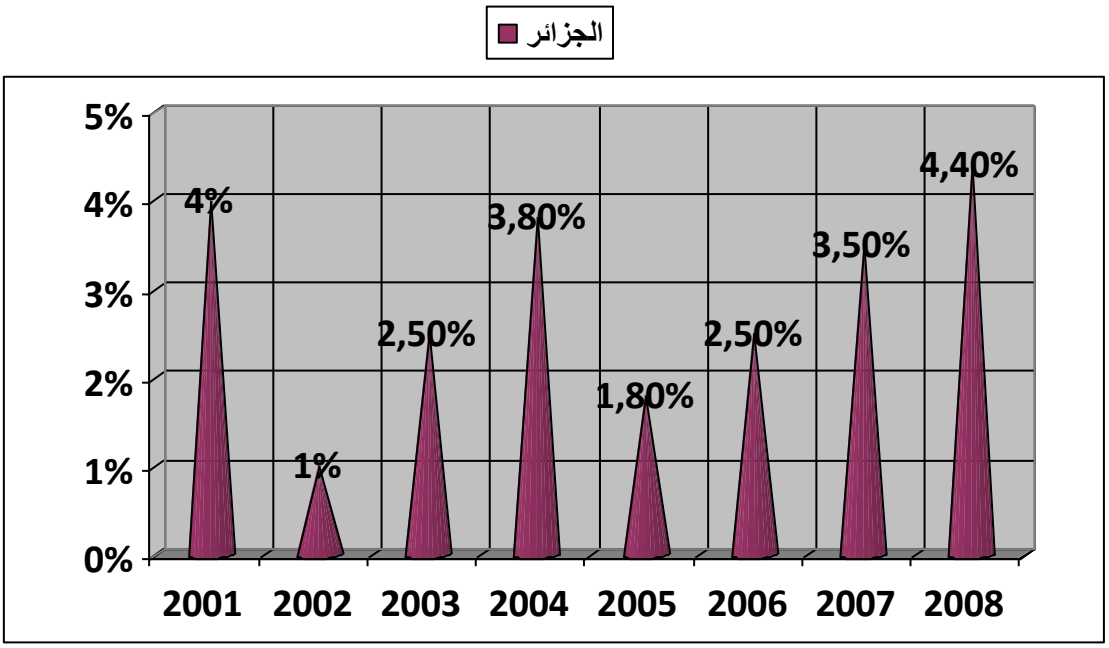

المصدر : محمد العيد بيوض ، مرجع سبق ذكره ، ص 198

يبين الشكل رقم (08) أن الجزائر بعد تسجيلها لمعدلات متناقصة نسبيا في الفترة الممتدة بين 2001 و 2005 ، عادت لتشهد إرتفاع معدلات التضخم و التي وصلت سنة 2008 إلى 4.4 % ، و تؤدي الزيادة في معدلات التضخم إلى إرتفاع أسعار السلع الغذائية و إرتفاع أسعار الوقود و زيادة الإنفاق الإستثماري الحكومي و الخاص نتيجة إرتفاع عوائد البترول خلال السنوات القليلة الماضية رغم تأثير الأزمة العالمية عليها .[1]

المطلب الثاني : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يواجه الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مجموعة من العراقيل ، و التي سنتناولها على النحو التالي :

الفرع الأول : المعوقات السياسية و القانونية

و التي تتمثل فيما يلي : [2]

- تذبذب الأوضاع الأمنية و إنعكاساتها على الإستثمارات الداخلية .
- غياب التنسيق بين أجهزة الإستثمار .
- تفشي الرشوة و البيروقراطية و الروتين في إنجاز الملفات ، حيث تتطلب تعدد الوثائق و طول الوقت للحصول عليها .
- عدم إستقرار قوانين الإستثمار و غموضها .
- الكثير من التشريعات المتعلقة بالإستثمار لم تتضمن نصوص صريحة تبين العلاقة بين الإستثمار و البيئة .
- نقص الخبرات الفنية و الإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الإستثمارية مع قلة مكاتب الإستثمارات.
- غياب المحاكم المتخصصة في المحاكم ذات الطابع التجاري و الإقتصادي .

---

[1] – محمد العيد بيوض ، مرجع سبق ذكره ، ص 198 .

[2] – سحنون فاروق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص76 ،77.

– إنعدام البيانات و المعلومات الإستثمارية .

– عدم إمكانية سيادة القانون بسبب تعفن الأجهزة الإدارية الجزائرية و السيطرة الفساد .

– عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين و التعاقدات خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية .

– عدم وضوح القوانين التشريعية و القانونية الخاصة بالإستثمار و غياب اللوائح التفسيرية و التنفيذية التي تفصل في مضمونها ، بالإضافة إلى عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الإستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى ، لا سيما عدد القطاعات التي لا تزال تعاني نسبة جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية و حتى القطاعات الصناعية .

الفرع الثاني : عائق العقار

يعتبر الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط المسبقة لتحقيق الإستثمار ، غير أن الحصول على العقار تعترضه عدة مشاكل ، و التي تتمثل فيما يلي :[1]

– طول مدة الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و التي تفوق سنة .

– نقل الإجراءات و تقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الإستثمار ، و التي تتمثل في هيئات تخصيص و مسيري العقار .

– عدم توفر طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط .

– غياب أمن المنطقة الصناعية .

الفرع الثالث : المعوقات الإجتماعية

هناك عدة معوقات إجتماعية واجهت الإستثمار الأجنبي المباشر ، و التي تتمثل فيما يلي :([2])

– إنخفاض الوعي الإدخاري و الإستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع ، و عدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الإدخار المختلفة و البورصة و مجالات الإستثمار المختلفة .

– ضعف السياسات التعليمية و التكوينية المنتهجة ، لما لها أثر بالغ على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الإقتصادية الصناعية و الزراعية و الخدماتية .

الفرع الرابع : المعوقات الإقتصادية و المالية

و تتمثل فيما يلي : [3]

– ضعف السياسات الإقتصادية التي أدت إلى نشوء أسواق موازية و التي أدت إلى بروز ظاهرتي الفساد و المنافسة الغير المشروعة .

– قلة التشريعات المصرفية سواء من الناحية القانونية أو من الناحية التقنية .

– عدم توفر خريطة للمشروعات الإستثمارية و الفرص المجدية و المتاحة للإستثمار .

– عدم توفر بيئة إستثمارية كسوق العمالة الغير المؤهلة و الغير المرنة ، و إضافة إلى ذلك إرتفاع تكلفة الخدمات .

– تعثر إجراءات الخوصصة ، حيث تعتبر الخوصصة عنصر مؤثر على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و ذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب .

---

[1] – علي همال ، آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل إتفاق الشراكة الأورو متوسطية ، مخبر الدراسات الإقتصادية المغاربية ، 2006 ، ص ص4 ، 5.

[2] – عبد القادر بابا ، مرجع سبق ذكره ، ص 251 .

[3] – فاروق سحنون ، مرجع سبق ذكره ، ص 78 .

الفرع الخامس : عائق الموانئ

تعتبر الموانئ إحدى الحلقات الأساسية و الفاعلة في المنظومة التجارية، خاصة حركة السلع من و إلى داخل البلد و إذا كانت نتيجة الإستثمار الخاص بشكل عام (محلي أو أجنبي) تعتمد أساسا على حركية السلع و المواد من خلال عمليات الإستيراد و التصدير، فإن النشاط الإقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية خصوصا في الفترة الحالية، و من بين هذه المقاييس: المداومة و عدم التوقف عن العمل ، التسليم في الوقت المحدد للحاويات، توفير البنية التحتية التي تسهل عمل الميناء، التحكم في إرساء السفن،وإذا كانت إحدى عوامل نجاح إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى إحترام و توفير الموانئ للمقاييس الدولية، فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس حيث وجهت لها إنتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية، فمثلا يستقبل ميناء الجزائر حوالي 80% من واردات الجزائر، وهو يعرف إنتقادات شديدة من قبل المستثمرين الذين يرون في عدم إشتغاله بصفة طبيعية من العوائق التي تحول دون الإستثمار، فضلا عن توقفه عن العمل ليلا، و إن من أهم ما تمت مباشرته منذ 1995 من خلال قانون المالية لهذه السنة هو إرساء نظام المخازن الصناعية للمؤسسات التي أصبح بإمكانها تخزين البضائع في محلاتها في إنتظار جمركتها لاحقا من قبل جمركي قاطن في هذه المناطق، لكن هذا النظام يبقى مكلفا وغير ناجح نظرا لكون التشريع الساري حاليا لا يعطي تفسيرا لكيفية إتمام هذه العمليات عندما يكون الجمركي في عطلة .[1]

المطلب الثالث : حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وقد حدد القانون مجموعة من الحوافز للاستثمارات المنجزة في الجزائر وذلك وفق ثلاثة أنظمة:[2]

الفرع الأول: النظام العام

و أهم الإعفاءات المقدمة في إطار إنجاز الإستثمار و هي :

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة للمشتريات العقارية المنجزة في إطار الإستثمار .
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب 5 بالألف في العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال .
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و الذي تستفيد منه السلع و الخدمات الموظفة مباشرة في إنجاز الإستثمار سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية ، شريطة أن تكون موجهة لإنجاز العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة .
- تطبيق نسبة مخفضة تقدر ب 3 % في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .
- أما الإمتيازات المخصصة لفترة الإستغلال نصت المادة 18 من قانون ترقية الإستثمار و حددها فيما يلي :

* الإعفاء المؤقت من الضرائب و الذي يشمل الإعفاء من أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي والتجاري ، و ذلك لفترة تتراوح ما بين سنتين كحد أدنى و خمس سنوات كحد أقصى .

* الإستفادة من إشتراك مخفض في الضمان الإجتماعي و الذي يقدر ب7 % برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء المحددة بخمس سنوات ، مع تحمل الدولة لفارق الإشتراكات المذكورة ، و ذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها قانون الضمان الإجتماعي .

---

[1] – نقلا عن الموقع الإلكتروني : 13:00 ، 2013 / 04 /05 ، www.alg4.com

[2] – نقلا عن موقع الإلكتروني : 17:20 ، 2013 / 04 / 13 ، www.awladz.info /vb/showthread.php?t

الفرع الثاني: نظام المناطق الخاصة

وتستفيد الإستثمارات المنجزة بهذه المناطق أيا كان نوعها من عدة إمتيازات حصرها المشرع فيما يلي :

– الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الإستثمار.

– تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها خمسة في الألف فيما يخص العقود التأسيسية، و الزيادات في رأس المال .

– تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الإستثمار بعد أن تقومها الوكالة .

– إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الإستثمار من الرسم على القيمة المضافة سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

– تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ3 % في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار ويمكن أن تكون هذه السلع موضوع التنازل والتحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

أما خلال فترة الإستغلال يستفيد المستثمرون من المزايا التالية:

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها خمس سنوات، و أقصاها عشر سنوات من النشاط الفعلي.

– إعفاء الملكيات العقارية من الرسم العقاري إبتداءا من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة الإعفاء التي تتراوح ما بين خمس سنوات إلى عشر سنوات.

– تخفيض 50 % من النسبة المخفضة للأرباح المعاد إستثمارها في المنطقة الخاصة بعد فترة النشاط الفعلية.

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط الفعلية.

– تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الإجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة خمس سنوات قابلة للتمديد بناءا على قرار الوكالة .

الفرع الثالث : نظام المناطق الحرة

ويستفيد المستثمر داخل المناطق الحرة من الإمتيازات التالية :

– إعفاء من الضرائب والرسوم و الإقتطاعات ذات الطابع الجبائي أو الجمركي ماعدا الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية أو المساهمة في النظام القانوني للضمان الإجتماعي .

– إعفاء مداخيل رأس المال الموزعة .

– منح حرية إستيراد الأغراض أو السلع و الخدمات الضرورية لإنجاز و إستغلال الإستثمار.

– الترخيص ببيع 20% من السلع المنتجة داخل المناطق الحرة بالإقليم الجمركي الجزائري.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من النتائج نستعرضها كما يلي:

* سنت الحكومة الجزائرية مجموعة من القوانين حول الإستثمار الأجنبي المباشر ، بحيث أنه خلال فترة الستينات سنت قانون 26 جويلية 1963 و قانون 15 سبتمبر 1966 ، أما خلال فترة الثمانينات فنجد قانون 21 جويلية 1982 وقانون 19 أوت 1986 و قانون 19 أوت 1986 و قانون 27 جويلية 1988 ، أما خلال الفترة الممتدة من التسعينات إلى يومنا هذا فمن بين قوانين التي سنها التشريع الجزائري نجد قانون 14 أفريل 1990 و قانون 4 ديسمبر 1991 و قانون 5 ماي 1993 و قانون 20 أوت 2001 .

* منحت الحكومة الجزائرية مجموعة من الضمانات المختلفة لحماية المستثمر و التي قسمت إلى ضمانات على المستوى الداخلي و ضمانات على المستوى الخارجي .

* يتكون المناخ الإستثماري في الجزائر من عدة عوامل و التي تتمثل في عوامل طبيعية و عوامل إقتصادية بالإضافة إلى البنية التحتية للمواصلات و الإتصالات ، بالإضافة إلى الأوضاع الإجتماعية و التنظيم الإداري و المقومات السياسية و التشريعية .

* أنشأ المشرع الجزائري عدة هيئات لترقية و تشجيع الإستثمار و من بين هذه الهيئات نجد : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، و المجلس الوطني للإستثمار ، و الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمة و ترقية الإستثمار ، و وكالة ترقية و متابعة الإستثمارات و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب .

* خلال فترة التسعينات عرفت الجزائر تدفقات تتراوح ما بين الإرتفاع و الإنخفاض للإستثمار الأجنبي المباشر ، أما خلال فترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2010 فقد عرفت الجزائر تدفقات متزايدة للإستثمار الأجنبي المباشر و هذا راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية للبلاد .

* تحتل الدول الأوربية المرتبة الأولى بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ثم تليها الدول العربية ثم آسيا ، أما دول إفريقيا و أمريكا و أستراليا فيبقى إستثمارها ضعيفا في الجزائر .

* تتوزع الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مجموعة من قطاعات الإقتصاد الوطني و من بين هذه القطاعات نجد قطاع الطاقة و المحروقات و قطاع الصناعة .....إلخ .

* للإستثمار الأجنبي المباشر عدة آثار على المتغيرات الإقتصادية في الجزائر و من بين هذه الآثار نجد أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال و على ميزان المدفوعات ....إلخ .

* يواجه الإستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من العراقيل و من بين هذه العراقيل نجد عائق العقار و عائق الموانئ و معوقات سياسية و قانونية و معوقات إجتماعية و معوقات ....إلخ .

* حدد القانون مجموعة من الحوافز للإستثمارات المنجزة في الجزائر وفق ثلاثة أنظمة و هي النظام العام و نظام المناطق الخاصة و نظام المناطق الحرة .

تتضمن الخاتمة كل من الخلاصة العامة و نتائج البحث و نتائج إختبار صحة الفرضيات و التوصيات المقترحة و آفاق البحث ، و سنحاول إستعراض ذلك على النحو التالي :

– الخلاصة العامة :

يحظى الإستثمار الأجنبي المباشر بإهتمام متزايد على المستوى الدولي لما له من دور بالغ التأثير على تحقيق التنمية الإقتصادية، و يتجلى ذلك من خلال الرفع من القدرات الإنتاجية للإقتصاديات المحلية و خلق الفرص الإستثمارية والتخفيض من معدلات البطالة و الإستفادة من الخبرات و التكنولوجيا المتطورة و الإلمام بها ، و رفع من معدل النمو الإقتصادي و زيادة حجم السلع القابلة لتصدير و بالتالي التحسين في وضعية ميزان المدفوعات .....إلخ .

و نظرا للمزايا التي يوفرها الإستثمار الأجنبي المباشر تسعى مختلف دول العالم و خاصة الدول النامية منها إلى جذبه وإستقطابه من خلال إتباع سياسات إقتصادية مناسبة تعمل بالدرجة الأولى على توفير المناخ الإستثماري المناسب من خلال تقديم الحوافز و التسهيلات و الضمانات المناسبة للمستثمرين الأجانب .

و الجزائر بإعتبارها دولة نامية سعت إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، و ذلك خاصة بعد الأزمة الإقتصادية التي مرت بها الجزائر بعد إنخفاض أسعار البترول في فترة الثمانينات بإعتباره الحل الأمثل للخروج من أزمة المديونية آن ذلك ، وتجلى إهتمام الجزائر بالإستثمار الأجنبي المباشر في جملة من القوانين و التشريعات التي سنتها في هذا الإطار و التي تعمل على تطويرها بصفة مستمرة و جعلها أكثر ملائمة مع الظروف السائدة سواء الإقتصادية و الإجتماعية وحتى السياسية ، هذا بالإضافة إلى الإنفتاح على العالم الخارجي من خلال الدخول في علاقات شراكة أوربية أو أورو متوسطية ....إلخ .

كما قامت الجزائر في هذا الإطار بإنشاء العديد من الهيئات المكلفة بترقية و تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر و من بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لترقية و دعم الإستثمار و الوكالة الوطنية للإستثمار .

و لقد كان للإستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في تحقسق التنمية الإقتصادية من خلال تأثيره على جملة من المتغيرات الإقتصادية الكلية مثل تأثيره على تكوين رأس المال و حجم التشغيل و ميزان المدفوعات ....إلخ ، و ذلك خاصة في فترة الدراسة الممتدة من 2000 إلى 2010 و التي شهدت تزايدا ملحوظا لحجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى إستقرار الأوضاع الأمنية ، و لكن و على الرغم من كل عوامل الجذب للإستثمار الأجنبي المتوفرة في الجزائر إلا أن هناك جملة من العوائق التي تحد من تدفق حجم أكبر من الإستثمار الأجنبي المباشر .

– نتائج البحث :

من خلال دراستنا لتجربة الجزائر في الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية خاصة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 توصلنا إلى النتائج التالية :

– يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر وجها من أوجه الإنفتاح على العالم الخارجي .

– للإستثمار الأجنبي المباشر عدة آثار على إقتصاديات الدول المضيفة منها الإيجابية مثل دوره في توفير مناصب الشغل و نقل التكنولوجيا الأكثر تطورا و تحسين وضعية ميزان المدفوعات .....إلخ ، هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية و التي تتمثل في تحويل أرباح هذه الإستثمارات إلى الخارج و إرتفاع معدلات التضخم في الدول المستضيفة له و المنافسة الغير العادلة مع المشروعات المحلية ....إلخ .

– لا يعتبر توفير الضمانات القانونية للمستثمرين الأجانب كافيا من أجل جلب الإستثمارات الأجنبية ، ذلك لأن المستثمر الأجنبي لا يبحث عن مجرد الحماية القانونية لأمواله و إنما يبحث عن الظروف سواء كانت إقتصادية أو سياسية و التي تضمن

له تحقيق المزيد من الأرباح ، و هذا غير ممكن إلا من خلال توفير الحد الأدنى من عناصر المناخ الإستثماري الملائم في الـــدول النامية .

– زاد الإهتمام بالإستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر بإعتباره وسيلة تمويلية دولية تهدف للتقليل من أعباء المديونيـــة ، وذلـــك خاصة بعد الازمة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر بسبب الإنخفاض الشديد في أسعار البترول .

– لقد أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر من أولويات إهتمام السلطات العمومية في الجزائر ، و هذا راجع لدوره في تحقيق التنمية الإقتصادية و التأثير الإيجابي على المتغيرات الإقتصادية الكلية مثل البطالة والإستثمار المحلي و تكوين رأس المال .

– تركز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أساسا في قطاع المحروقات و الصناعة و الإتصالات ، في حين تـــنخفض هـــذه الإستثمارات في القطاع الزراعي .

– عدم توفر الإستقرار السياسي في الجزائر كان له دور بالغ الأثر على هروب المستثمرين الأجانب ، هذا بالإضافة إلى إنتشار الفساد و البيروقراطية .

– هناك جملة من العقبات الإدارية و الإقتصادية و المالية التي لا زالت تعيق تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر .

– نتائج إختبار صحة الفرضيات :

إستند البحث في مقدمته إلى جملة من الفرضيات ، التي حاولنا إختبارها ضمن محتوى الدراسة ، حيث تبين ما يلي :

– بالنسبة للفرضية الأولى و التي تدور حول أن الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على التنمية الإقتصادية صحيحة ، حيـــث تم إثباتها من خلال الفصل الثالث و ذلك من خلال إثبات أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الإقتصـــادية المتمثلـــة في تكوين رأس المال و البطالة و التضخم و ميزان المدفوعات و نقل التكنولوجيا .

– أما بالنسبة للفرضية الثانية و التي تعتبر بأنه من بين مستلزمات التنمية الإقتصادية نجد تكوين رأس المـــال و التكنولوجيـــا صحيحة و قد تم إثباتها في الفصل الأول ، و ذلك من خلال دراسة مستلزمات التنمية الإقبتصادية و التي تتمثل في تكوبن رأس المال و الموارد الطبيعية و الموارد البشرية و التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي .

– أما بالنسبة للفرضية الثالثة و التي تعتبر بأن الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية تحدده عوامل البيئـــة الإســـتثمارية صحيحة و قد تم إثباتها من خلال التعاريف الإستثمار الأجنبي المباشر المقدمة في الفصل الثاني ، إذ يعتبر الإستثمار الأجـــنبي المباشر وسيلة تمويل دولية إذا توفرت بيئة مناسبة تضمن تدفق هذه الإستثمارات نحو النشاط الإقتصادي ، على عكس المديونية و التي يترتب عليها تحمل عبء المديونية .

– أما بالنسبة للفرضية الرابعة و التي تعتبر بأن الإصلاحات الإقتصادية و سن القوانين و التشريعات في الجزائر تكفي لتحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر خاطئة ، و قد تم إثبات ذلك من خلال الفصل الثالث و ذلك من خلال دراســـة القـــوانين والتشريعات في الجزائر في الفترة الممتدة من الستينات إلى اليوم ، هذا بالإضافة إلى دراسة المعوقات التي يعاني منها الإســـتثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، هذا بالإضافة إلى ثقل الجهاز الإداري و ضعف إستجابته لرغبات المستثمرين ، هذا بالإضـــافة إلى إنتشار الرشوة و البيروقراطية و الروتين و التعقيدات و العقبات في كافة المصالح و الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر ، هـــذا بالإضافة إلى ضعف النظام المالي بفعل ثقل الإجراء و المعاملات المصرفية و ضعف أداء البورصة .

– أما بالنسبة للفرضية الخامسة و التي تعتبر بأن الإستثمار الأجنبي المباشر يواجه معوقات و عقبات كثيرة تؤثر عليه و تحد منه الأمر الذي يستدعي دراسة هذه المعوقات و العمل على إيجاد الحلول المناسبة لها صحيحة ، و قد تم إثباتها في الفصل الثالث من

خلال دراسة العقبات و المعوقات التي يواجهها الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، و التي وجدناها تعددت و إختلفت من عقبات إدارية و عقبات إقتصادية و عائق الموانئ و عائق العقار .

– التوصيات المقترحة :

إن النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث تجعلنا نقدم التوصيات التالية :

– العمل على القضاء على البيروقراطية و الفساد و التعقيد المرافق لمختلف الإجراءات الحكومية .

– تنويع القطاعات الإقتصادية المستهدفة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات مثل قطاع الإلكترونيك و القطاع الزراعي و القطاع الصيدلي ....إلخ .

– إعادة الإعتبار للمناطق الحرة و التي تقوم بدور أساسي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

– توفير البنية التحتية اللازمة للإستثمار و تطوير الأسواق المالية و العمل المصرفي .

– الإستفادة من تجارب الدول في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

– ضرورة العمل على تحسين المناخ الإستثماري في الجزائر من خلال تدارك النقص في التشريعات و القوانين المنظمة له .

– تعريف بفرص الإستثمار في الجزائر عن طريق الممثلين الدبلوماسيين في الخارج .

– تسهيل الإجراءات البنكية و ضمان إمكانيات اللازمة للحصول على القروض من طرف المستثمرين المحليين و الأجانب .

– تدعيم التنسيق بين الوكالات و الهيئات الوطنية المكلفة بترقية و تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل وضع سياسة تعمل على جذب أموال و مدخرات المستثمرين الجزائريين الموضوعة في الخارج .

– ضمان تحقيق المساواة بين كافة المتعاملين الإقتصاديين حتى تكون هناك منافسة عادلة .

– تنمية قدرات و مهارات العنصر البشري وذلك من أجل خلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر الملائمة لظروف المحلية .

5 – آفاق البحث :

في نهاية دراستنا هذه و كآفاق مستقبلية نقترح مجموعة من العناوين المكملة لبحثنا هذا نوردها فيما يلي :

– دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

– أثر الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

– العلاقة بين التجارة الدولية و الإستثمار الأجنبي المباشر .

– أثر المتغيرات الإقتصادية العالمية على الإستثمار الأجنبي المباشر .

أولا : المراجع باللغة العربية :

1 – الكتب :

– أحمد عارف العساف ، التخطيط و التنمية الإقتصادية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2011 .

– أميرة حسب الله محمد ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و الغير المباشر في البيئة الإقتصادية ،دراسة مقارنة (تركيا ، كوريا الجنوبية ، مصر) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 .

– حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الإقتصادي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2011 .

– داود سلوم عبد الحسين الخزوجي ، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الإستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة خاصة إلى العراق ، أطروحة دكتراه ، تخصص فلسفة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الكوفة ، 2008 .

– رمزي زكي ، الإقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة) ، دار المعرفة الكويت ، 1997.

– سليمان عمر عبد الهادي ، الإستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الإقتصـــاد الإســـلامي و الإقتصـــاد الوضـــعي ، الأكاديميون للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 .

– عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة الإقتصادية منظماتها – شركاتها – تداعياتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 .

– عبد السلام أبو قحف ، الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإســـكندرية ، 2003 .

– عبد السلام أبو قحف ، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي ، مكتبة الإشعاع ، بيروت ، لبنان ، 2001 .

– عبد القادر السيد متولي ، الإقتصاد الدولي (نظرية و تطبيق) ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011 .

– علي عبد الفتاح أبو الشرار ، الإقتصاد الدولي (نظريات و سياسات) ، دار المسيرة لنشر و التوزيع و الطباعة ، عمـــان، 2007 .

– عمر هاشم محمد صدفة ، ضمانات الإستمارات الإجنبية في القانون الدولي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2005 .

– قاسم نايف علوان ، إدارة الإستثمارات بين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ط2، الأردن ، 2012 .

– فليح حسن خلف ، الإقتصاد الكلي ، الكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007 .

– فليح حسن خلف ، العولمة الإقتصادية ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 .

– محمد زكي الشافعي ، مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون سنة النشر .

– محمود حسين الوادي ، الإقتصاد الكلي (تحليل نظري و تطبيقـــي) ، دار المســـيرة للنشـــر و التوزيـــع و الطباعـــة ، الأردن،2007 .

– مدحت القريشي ، التنمية الإقتصادية " نظريات و سياسات و موضوعات "، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن .

– مفيد عبد اللاوي ، محاضرات في الإقتصاد النقدي و السياسات النقدية ، مطبعة مزوار ، الجزائر ، 2007 .

– نائل عبد الحافظ العواملة ، إدارة التنمية (الأسس – التطبيقات العملية – النظريات) ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 .

– نزار سعد الدين العيسى ، الإقتصاد الكلي (مبادئ و تطبيقات) ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006 .

– نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية ،2007،.

- نسرين نصر الدين حسين ، نظرة عالمية على الإستثمار الأجنبي مع التطبيق على مصر ، منشأة المعارف بالإســكندرية ، 2006 .

- هجير عدنان زكي ، الإقتصاد دولي (النظرية و التطبيق) ، دار إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 .

- هيثم عجام ، التمويل الدولي ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 .

2 – الرسائل الجامعية :

أ – مذكرات الدكتوراه :

- جمال عمورة لمجيد ، دراسة تحليلية و تقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية ، أطروحة دكتوراه ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2006 .

- زليخة بلحناشي ، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ، أطروحة دكتوراه ، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة قسنطينة ، دفعة 2007.

- عبد الحميد برحومة ، محددات الإستثمار و أدوات مراقبتها (إعداد النموذج القياسي للإســتثمار بــالجزائر 1994 – 2004) ، أطروحة دكتوراه ، تخصص إقتصاد ، 2007 .

- فارس الرشيد البياتي ، التنمية الإقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه ، تخصص إقتصاد ، عمان ، 2008 .

- موسى سعداوي ، دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية ' حالة الجزائر ' ، أطروحة دكتوراه ، تخصص التخطيط الإقتصادي، جامعة الجزائر ، دفعة 2007 .

- ناجي بن حسن ، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، تخصص إقتصاد ، جامعــة قســنطينة ، 2007 .

- يحي سعيدي ، تقبييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية و نقود ، جامعة قسنطينة ، دفعة 2007 .

ب – مذكرات الماجستير :

- أحمد حسين أحمد المشهراوى ، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين ، رسالة ماجستير ، تخصص إدارة الأعمال ، جامعة فلسطين ، 2004 .

- حسين عبد المطلب الأسرج ، إستراتيجية تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ، رسالة ماجستير ، تخصص إقتصاد ، جامعة الزقازيق ، 2004 .

- حمزة بن حافظ ، دور الإصلاحات الإقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر 1998 - 2008) ، رسالة ماجستير ، تخصص التمويل الدولي و الهيئات المالية و النقدية الدولية ،جامعة قسنطينة ، 2011 .

- دارين وشاح وشاح ، دور الإستثمارات الأجنبية في تطوير أداء سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة الماجستير، تخصص المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية غزة ، دفعة 2009 .

- دلال عيسى موسى مسيمي ، السياسة الضريبية و دورها في تنمية الإقتصاد الفلسطيني ، رســالة ماجســتير ، تخصــص المنازعات الضريبية ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين، 2006 .

- زياد محمد أبو ليلى ، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر و المسودات على النمو الإقتصادي : دراسة تطبيقية على الأردن خلال الفترة 1996 - 2004 ، رسالة ماجستير ، تخصص إقتصاد ، جامعة اليارموك ، دفعة 2004 .

– سارة محمد ، الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الأوراسكوم) ، رسالة ماجستير ، تخصص قانون الأعمال ، جامعة قسنطينة ، دفعة 2010 .

– سعاد سالكي ، دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغـــرب العـــربي) ، رســـالة ماجستير، تخصص مالية دولية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011.

– سلمان حسين ، الإستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية ، رسالة ماجستير ، تخصص إقتصـــاد كمي ، جامعة الجزائر ، 2004 .

– سورية زرقين ، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الإقتصادية لدول النامية (حالة الجزائر مـــن 1999 إلى 2006)، رسالة ماجستير ، تخصص نقود و تمويل ، جمعة خيضر، بسكرة ، 2008 .

– شعور حبيبة مرداوي ، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و محددات التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، تخصص العلوم الإقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 2008.

– عبد الباسط بوزيان ، دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر ، رسالة ماجستير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة حسيبة بوعلي ، الشلف ، 2007 .

– عبد الرؤوف بوشمال ، التسويق الدولي و تأثيره على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائـــر) ، رســـالة ماجستير ، تخصص علوم تجارية ، 2012 .

– عبد الكريم كاكي ، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية ، 2011 .

– علي توبين ، النمو الديموغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر- (1970 – 2002)، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، دفعة 2004 .

– عمار زودة ، محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير ، تخصص الإدارة المالية ، جامعـــة قسنطينة ، 2008 .

– فاروق سحنون ، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير ، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010 .

– فكرون السعيد ، إستراتيجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية (حالة الجزائر) ، أطروحة دوكتراه في علم إجتماع التنمية، جامعة منتوري ، قسنطينة ، دفعة 2005 .

– فيصل حبيب حافظ ، دور الإستثمار المباشر في تنمية إقتصاد المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، تخصـــص إدارة أعمال ، جامعة الجزائر ، 2005.

– كريمة قويدري ، الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر ، رسالة ماجستير ، تخصص مالية دولية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011 .

– محمد العيد البيوض ، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة : تونس – الجزائر – المغرب ، رسالة الماجستير، تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، دفعة 2011 .

– نوال جمعون ، دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية (حالة الجزائر) ، رسالة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية و نقود ، جامعة الجزائر ، دفعة 2005 .

3 – المجلات :

– أحمد زغداد ، الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ، العدد الثالث ، 2004 .

– بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية و الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003 .

– بلعيد بعلوج ، الآثار المترتبة على الإستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، أكتوبر 2002 .

– زين منصوري ، واقع و آفاق سياسة الإستثمار في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2، بدون سنة .

– شهرزاد زغيب ، الإستثمار الإجنبي في الجزائر واقع و آفاق ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد الثامن ، فيفري 2005 .

– شهرزاد زغيب ، الإستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الإقتصادية في البلدان المغاربية ، مجلة التواصل ، العدد 24 ، جوان 2009 .

– عبد الرحمان التومي ، واقع و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة الدراسات الإقتصادية ، مركـــز البصـــيرة للبحوث و الإستشارات و الخدمات التعليمية ، الجزائر ، العدد 08 ، جويلية 2006 .

– غريب بولرياح ، العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد 10 /2012 .

– كمال الشريط ، تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة (الجزائر ، تونس ، المغرب) خـــلال الفترة 2005 – 2010 ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، جامعة تبسة ، العدد 06 ، 6 مارس 2012 .

– محبوب بن حمودة ، أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الإستثمار الأجنبي ، مجلة الباحث ، العدد 5،2007 .

– محمد خالد ، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقـــارن ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 19 ، العدد الثاني ، 2003 .

– محمد زوزي ، إستراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 08 /2010.

– محمد زيدان ، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال (نظرة تحليلية للمكاسب و المخـــاطر) ، مجلـــة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول .

– محمد طالبي ، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، بدون سنة .

– محمد عبد الباري ، إستخدام التكنولوجيا المتقدمة في برامج التنمية في العالم الثالث ، دراسة منشورة في ملحق مجلة النفط و التنمية ، 1998.

– مصطفى بودرامة ، الإستثمار الأجنبي في الجزائر بين الواقع و المشكلات ، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، العـــدد 09 ، لسنة 2009 .

- منور أوسرير ، حوافز الإستثمار الخاص المباشر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثاني ، بدون تاريخ .
- ناجي بن حسن ، تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية بحوث إقتصادية ، جامعة قسنطينة ، العدد 31 ، جوان 2009 .
- نذير عليان ، حوافز الإستثمار الخاص المباشر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد الثاني ، ماي 2005 .
- نسرين برجي ، الإستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في تنمية قطاع المحروقات بالجزائر ، مجلة كلية بغـــداد للعلـــوم الإقتصادية الجامعية ، العدد الحادي و الثلاثين ، 2012 .

4 – المؤتمرات و الملتقيات :

- حازم بدر الخطيب ، أهمية الإستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية و إنعكاساتها و دورها في دعم المشاريع الصـــغيرة ، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17 – 18 أفريل 2006 .
- سليمان ناصر ، النظام المصرفي و إتفاقيات بازل ، مداخلة في إيطار الملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية (واقع و آفاق) ، الشلف ، 14- 15 ديسمبر 2004.
- سلوى صبري ، سياسة إحلال الواردات الفلسطينية (مشاكل و صعوبات التطبيق و سبل التطوير) ، مداخلة في المـــؤتمر الإقتصادي حول تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية ، جامعة القدس ، فلسطين ، 16 – 17 أكتوبر 2012 .
- عبد الحميد بوخرس ، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر ، مداخلة في الملتقـــى الـــوطني حـــول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة مسيلة ، 2011 .
- عبد الحميد زعباط ، المناخ الإستثماري في الجزائر ، مداخلة في إيطار الملتقى الدولي الثاني حول سبل تنشيط الإستثمارات في الإقتصاديات الإنتقالية ، جامعة سكيكدة ، 14-15 مارس 2004 .
- عبد المجيد أونيس ، الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " واقع و آفاق " ، الملتقى الدولي حول متطلبـــات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة و إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بـــن بوعلي ، الجزائر ، 17/ 18 / أفريل / 2006 .
- عبد اللطيف مصيطفى ، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي ، مداخلة في الملتقى الدولي حول الإقتصاد الإسلامي (الواقع و رهانات المستقبل)، المركز الجامعي غرداية ، فبراير 2011 .
- عمر بن سيدرة ، الإستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة (حالة الجزائر)، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 7 – 8 أفريل 2008 .
- فاروق تشام ، الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الإقتصادية ، الملتقى الـــوطني الأول حـــول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الإقتصادي الجديد ، جامعة ورقلة ، 22 / 23 / أفريل ، 2003 .
- فطيمة حفيظ ، آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل إتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية ، مداخلة في الملتقـــى الدولي حول آثار و إنعكاسات الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوســـطة ، جامعـــة فرحات عباس ، سطيف ، 13-14 نوفمبر 2006.

- كمال مرداوي ، الإستثمار الأجنبي المباشر و عملية الخوصصة في الدول المتخلفة ، مداخلة في الملتقى الدولي حول إقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للعولمة ، 3- 7 أكتوبر 2004 .

- محمد داودي ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية) ، مداخلة في الملتقى الدولي حول التوجهات الحديثة لترقية الإستثمار ، بيروت ، لبنان ، 11- 13 أفريل ، 2011.

- وفاء عبد الأمير الدباس ، الإستثمارات الأجنبية في المؤسسات الصغيرة الأردنية (الواقع و الطموح) ، الملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17 و 18 أفريل 2006 .

5- التقارير و الدراسات :

- بلال لوعيل ، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر (1995-2007)، أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد الرابع ، ديسمبر 2008 .

- حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر (تعاريف و قضايا) ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد الثاني ، 2004 .

- حميد الصباخي ، مشكلات الإقتصاد الدولي المعاصر ، السلسلة الإقتصادية ،عمان ، الطبعة الثانية ،1999.

- حيدر نعمة بخيت ، بحث حول الإستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الأوسط ، كلية الإدارة و الإقتصاد ، جامعة الكوفة ، السنة غير مذكورة .

- دريد محمد السمرائي ، الإستثمار الأجنبي و المعوقات و الضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بـــيروت ، 2006 .

- علي همال ، آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل إتفاق الشراكة الأورو متوسطية ، مخبر الدراسات الإقتصادية المغاربية ، 2006 .

- مفتاح صالح ، واقع و تحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر – ، بحوث إقتصادية عربية ، العددان 43 – 44 ، صيف خريف 2008 .

6- مواقع الأنترنيت :

- http // www.blog.kowalczyk.info-
- http // www.bohothe.blogspot.com
- http // www.staartimes.com
- http // www.ta3lime.com
- http // www. dimatanmia.assoc.co/t314-topic
- http // www . ar . wikipedia . org / wiki
- http // www. social.subject-line.com
- http // www.islamfin. go - forum .net
- http // www.etudiantdz .net
- http // www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid
- http // www.hrdiscussion.com
- http // www.forum .stop55.com
- http // www. Djlfa.info. com
- http // www. etudiantdz.net/vb/showthread.php?t=23723.
- http // www . etudiantdz.3algeria.com
- http // www . elaphblog . com
- http // www.kowalczyk . com

- http // www. Elaphblog . com
- http // www. Andi.dz/gu/gud .com
- http // www.algerielinks.com
- http // www.djazairnews.info
- http // www.algeriapressonline.com
- http // www .elmassarar . com
- http // www.alg4.com
- http // www. Anseg.org.dz.com
- http // www.awladz.info/vb/showthread.php?t

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01)	تطور الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2010 .	93
الشكل رقم (02)	حجم و مخزون الإستثمارات العربية الواردة إلى الجزائر سنة 2008 .	95
الشكل رقم (03)	توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب البلدان للفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2009 .	96
الشكل رقم (04)	نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات على أهم القطاعات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2009 .	101
الشكل رقم (05)	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال 1999 ، 2000 ، 2005 .	103
الشكل رقم (06)	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	104
الشكل رقم (07)	يوضح التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2001 – 2008	109

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01)	الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 .	90
الجدول رقم (02)	الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2010 .	93
الجدول رقم (03)	حجم و مخزون الإستثمارات العربية الواردة إلى الجزائر سنة 2008 .	94
الجدول رقم (04)	توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب البلدان للفترة الممتدة من 2002 إلى 2009 .	96
الجدول رقم (05)	توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2009 .	101
الجدول رقم (06)	تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2005 .	104
الجدول رقم (07)	مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2010 .	106
الجدول رقم (08)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2006 .	106
الجدول رقم (09)	تطور معدل الإدخار الوطني و حجم الإستثمار خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2005 .	107
الجدول رقم (10)	حصة الإستثمار الأجنبي المباشر من الإستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2004 .	108

الملخص :

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الإقتصادية خاصة على مستوى الدول النامية ، و هذا راجع لدور الذي يلعبه في توفير مناصب شغل و تحسين ميزان المدفوعات و زيادة القدرات الإنتاجية لدولة و رفع معدل النمو الإقتصادي و زيادة معدل تكوين رأس المال ، إلا أن ذلك لن يتحقق إلا عن طريق توفير المناخ الإستثماري الملائم .

و تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى دائما إلى إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر بحيث عملت منذ الإستقلال على فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للإستثمار في الجزائر و في مختلف القطاعات الإقتصادية ، و يتجلى ذلك من خلال مختلف القوانين و التشريعات المنظمة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و كذا الإمتيازات و الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب كما قامت بإنشاء الهيئات المكلفة بترقية و تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر .

و لقد شهدت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 تدفقات متزايدة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة و الذي يرجع بالدرجة الأولى لتحسن الأوضاع الأمنية للبلاد .

الكلمات المفتاحية :

التنمية الإقتصادية ، الإستثمار الأجنبي المباشر ، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

Résumé :

L’investissement étranger direct et un moyen de réaliser le dévelopment économique , en particulier au niveau des pays en développement, et c'est en raison du rôle qu'elle joue en soutenant l'emploi et l'amélioration de la balance des paiements et accroître la capacité de production de l'État et augmenter le taux de croissance économique et d'accroître le taux de formation de capital, mais que ne pourront être atteints en fournissant un climat d’investissement favorrable .

Et l'Algérie est parmi les pays qui a toujours cherché à attirer l'investissement direct étranger afin travaillé depuis l'indépendance pour ouvrir la voie à des investisseurs étrangers à investir en Algérie et dans différents secteurs économiques, et est mis en évidence par les différentes lois et législations régissant les investissements étrangers directs en Algérie, ainsi que privilèges et garanties accordés aux investisseurs étrangers que la création d'organismes chargés de la mise à niveau et d'encourager l’investissement direct étranger .

Et j'ai connu la période 2000-2010 une augmentation des flux d'investissements directs étrangers, ce qui est principalement attribuable à l'amélioration de la situation sécuritaire dans le pays .

Mots Clés :

Le développement économique, l'investissement direct étranger, les investissements directs étrangers en Algérie.